جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التنمية المستدامة في دول المغرب العربي
خلال الفترة 2000- 2010

دراسة مقارنة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
فرع تحليل اقتصادي

من إعداد الطالب:
رحال مراد

إشراف الأستاذ:
د. أحمد لهبيبات

أعضاء لجنة المناقشة:

د. حمدي باشا رابح .....رئيسا
د. أحمد لهبيبات .....مقررا
د. غويني العربي.....عضوا
د. زايد مراد .....عضوا

السنة الجامعية:2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُـــلِ اعْمَـلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُـــونَ... "

سورة التوبة، الآية: 105

كلمة شكـــــــــر

معروف بلا غاية و موصوف بلا نهاية، نحمده و نشكـــــره

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور: أحمد لمبيبات الذي قام بالإشراف على عملي هذا و لم يبخل علي بنصائحه و توجيهاته. التي كانت لي سندا طوال إعداد هذا العمل.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم المذكرة.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل.

مراد رحـــــــال

الإهـــــــــــــداء

إلى من جنة الرحمن تحت قدماها: والـــدتي

إلى من لم يبخل علي بكل عزيز: والـــدي

إلى جميع الأخوة و الأصدقـــــــــاء

أهـــــــــدي هـــــــذا العمـــــــل

مراد رحـــــــال

قائمة الجداول

و الأشكال

قائمـة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض نظريات التنمية المستدامة ذات البعد البيئي	13
02	بعض نظريات التنمية المستدامة ذات الأولوية الاقتصادية	14
03	بعض نظريات التنمية المستدامة الدعية الى العدالة في توزيع الثروة والتنمية	14
04	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	38
05	أمثلة لبعض مؤشرات التنمية المستدامة	41
06	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	51
07	برنامج تقديري للمساحات المسقية 2004/2001	55
08	التوزيع السنوي لاستثمارات في السدود خلال الفترة2005/2001	56
09	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2004/2001	56
10	المحاور الرئيسيةِ لبرنامج التكميلي لدعم النمو	57
11	نسب النمو و مناصب التشغيل المرغوبة حسب القطاعات في المخطط العاشر للتنمية	64
12	نسبة النمو المرغوبة والاستثمارات المرصودة لكل قطاع في المخطط الحادي عشر للتنمية	70
13	توزيع اعتمادات برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	87
14	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و تونس والمغرب خلال الفترة2010/2000	95
15	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب وتونس	96
16	حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و المغرب وتونس	97
17	لنسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تونس والمغرب	98
18	قيمة ميزان الحساب الجاري، و نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي	99
19	القيمة المضافة لكل من الصناعة والزراعة في الجزائر تونس والمغرب	100
20	صافي المساعدات الإنمائية المقدمة لكل من الجزائر تونس والمغرب	102

21	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الجزائر تونس والمغرب	103
22	معدل النمو السكاني في الجزائر تونس والمغرب	106
23	العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر تونس والمغرب	107
24	نسب التشغيل الفئة العمرية15الى24 إلى إجمالي السكان في الجزائر المغرب و تونس	108
25	إجمالي البطالة في الجزائر المغرب وتونس	109
26	لإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر تونس و المغرب	110
27	الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في الجزائر تونس والمغرب	111
28	نصيب الفرد من المياه العذبة	111
29	ترتيب دول المغرب العربي حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010	113
30	إحصائيات الانترنت في الجزائر تونس والمغرب	114
31	عدد المشتركين في خطوط الهاتف في الجزائر تونس والمغرب	115
32	المنشورات العلمية المحكمة في الجزائر تونس والمغرب	116
33	كمية الأسمدة المستخدمة في الأراضي الزراعية في كل من الجزائر تونس والمغرب	117
34	التصحر وتدهور الأراضي في الجزائر تونس والمغرب	119
35	مؤشر التنوع البيولوجي في الجزائر تونس والمغرب	121
36	التغير في مساحات الغابات في الجزائر تونس والمغرب	122
37	التغير في مساحات الأراضي الزراعية في الجزائر تونس والمغرب	123
38	السكان الذين يحصلون على مياه عذبة في الجزائر تونس والمغرب	124
39	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر تونس والمغرب	125
40	استخدام الطاقات البديلة في الجزائر تونس و المغرب	126

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مبادئ و مفاهيم التنمية المستدامة	27
02	تكامل و ترابط أبعاد التنمية المستدامة	32
03	نسب النمو في قطاعي الزراعة و الصناعة في الجزائر، تونس والمغرب	101

فهرس

المحتويات

قائمة المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
اهداء وتشكرات	أ–ب
قائمة الأشكال و الجداول	2–1
قائمة المحتويات	I ~ I
المقـــــدمة	أ– و
الفصل الأول: عموميات حول التنمية والتنمية المستدامة	01
تمهيـــد	02
المبحث الأول: نظريات التنمية الاقتصادية	03
المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي	03
أولا: المدرسة الكلاسيكية	03
ثانيا: المدرسة الكلاسيكية المحدثة	05
ثالثا–نظرية النمو الكنزية (هارود–دومار)	06
رابعا–نظرية النمو الجديدة (الداخلية)	06
المطلب الثاني نظريات التنمية الاقتصادية	07
أولا. نظرية الدفعة القوية	08
ثانيا– نظرية النمو المتوازن و الغير المتوازن	08
ثالثا– نظرية أقطاب النمو والتغير الهيكلي	10
رابعا– نظرية مراحل النمو (روستو)	11
المطلب الثالث: بعض النظريات الخاصة بالتنمية المستدامة	12
أولا النظريات ذات الطابع البيئي	13
ثانيا النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية	14
ثالثا:العدالة في توزيع الثروة و التنمية.	14
المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية و التنمية المستدامة	16
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	16
المطلب الثاني: التنمية البشرية	17
المطلب الثالث التنمية المستقلة	18
المطلب الرابع: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	19
أولا:التعريف بالأجندة 21	23
ثانيا:مؤتمر الألفية للأمم المتحدة	25
ثالثا:تعريف التنمية المستدامة	28
رابعا:مميزات التنمية المستدامة	30
المبحث الثالث: خصائص التنمية المستدامة	32
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	32
أولا: الأبعاد الاقتصادية	33
ثانيا: الأبعاد الاجتماعية	35
ثالثا: الأبعاد البيئية	36
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	39
المطلب الثالث:مبادئ و أهداف التنمية المستدامة	43
أولا : مبادئ التنمية المستدامة ~ I ~	43

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة المعتمدة في دول المغرب العربي	49
تمهيد	50
المبحث الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	51
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	51
أولا: دعم النشاطات الإنتاجية	52
ثانيا: دعم الإصلاحات	52
ثالثا: التنمية المحلية و البشرية	53
رابعا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين المعيشة	53
خامسا : تنمية الموارد البشرية	54
سادسا: البرنامج الإستعجالي للمياه 2005/2002	55
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005	57
أولا : الإصلاح في المجال الاقتصادي	57
ثانيا : التنمية الاقتصادية	58
ثالثا: تطوير الخدمات العمومية و تحديثها	60
رابعا : الحفاظ على البيئة	61
خامسا: التنمية البشرية	62
المبحث الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة في تونس	63
المطلب الأول :المخطط العاشر للتنمية 2006/2001	63
أولا: الأهداف القطاعية للمخطط العاشر	63
ثانيا:الإصلاحات المؤسساتية و التشريعية	65
ثالثا: السياسات الاقتصادية و المالية	65
رابعا:السياسات الاجتماعية	67
خامسا: السياسات البيئية	68
المطلب الثاني: المخطط الحادي عشر للتنمية 2011/2007	68
أولا: قطاعات الإنتاج	69
ثانيا البنية الأساسية	73
ثالثا: المسائل البيئية	74
رابعا: الموارد البشرية	74
خامسا: السياسات الاجتماعية	75
المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة في المغرب	76
المطلب الأول: الخطط التنموية خلال الفترة 2006/2000	76
أولا: الفلاحة	76
ثانيا: الميـاه	77
ثالثا: تأهيل الاقتصاد	77
رابعا: الطاقة	77
خامسا: التنمية المحلية	78

سادسا: إصلاح الإدارة العمومية	80
سابعا: التنمية الاجتماعية	80
ثامنا:حماية البيئة	81
المطلب الثاني: الخطط التنموية خلال الفترة 2010/2006	82
أولا: البرنامج الاقتصادي	82
ثانيا:إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية	84
ثالثا:الإستراتيجية المعتمدة في مجال الطاقة	84
رابعا:الصيد البحري	84
خامسا:البنية الأساسية	85
سادسا:الصناعات	86
سابعا: الجوانب الاجتماعية	87
ثامنا:المياه الصالحة للشرب	89
تاسعا: في مجال البيئة	90
خلاصة الفصل	91
الفصل الثالث:دراسة مقارنة لنتائج جهود التنمية المستدامة لدول المغرب العربي	92
تمهيد	93
المبحث الأول:المؤشرات الاقتصادية	94
المطلب الأول: البنية الاقتصادية	94
أولا: الناتج المحلي الإجمالي	93
ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	95
ثالثا: حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي	96
المطلب الثاني: الموارد و الآليات المالية	98
أولا: الادخار	98
ثانيا: ميزان الحساب الجاري	98
ثالثا: القيمة المضافة	100
رابعا:المساعدات الإنمائية	102
المطلب الثالث: الاستهلاك	103
المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية و المؤسسية	105
المطلب الأول المؤشرات الاجتماعية	105
أولا: المؤشرات السكانية	105
ثانيا: مؤشرات التشغيل	107
ثالثا: الرعاية الصحية والاجتماعية	109
رابعا:نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)	111
خامسا:التنمية البشرية (تقرير التنمية البشرية)	112
المطلب الثاني: المؤشرات المؤسسية	114
أولا:استخدام الانترنيت	114
ثانيا:عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت والجوال	115
ثالثا:المقالات والمجلات العلمية و التقنية	115
المبحث الثالث:المؤشرات والقضايا البيئية	117

قائمة المحتويات

أولا: حماية الأراضي	117
ثانيا:الرقم القياسي للمنافع بشأن التنوّع البيولوجي المعتمد من صندوق البيئة العالمية	121
ثالثا: الزراعة و الأراضي الغابية	122
رابعا:تحسن مصادر المياه(نسبة السكان الذين يحصلون على مياه عذبة	124
خامسا: انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	125
سادسا:الطاقة البديلة والطاقة النووية (% من إجمالي استخدام الطاقة)	126
المبحث الرابع: الأهداف الإنمائية للألفية	128
خلاصة الفصل	132
الخاتمـــــــــة	134
الملاحق	140
قائمة المـــــــــراجع	147

المقدمة

المقدمة:

رغم البداية المبكرة للاهتمام بعملية التنمية منذ قيام الثورة الصناعية في أوربا، إلا أن البداية الحقيقية لهذا المفهوم بشكل جلي كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكانت الدول المتقدمة تستهدف من وراء عملية التنمية الاقتصادية تحقيق مكاسب مادية بحتة من خلال رفع معدلات الدخل الوطني، و لهذا فقد تميزت هذه الفترة بإهمال الكثير من الجوانب التي يعنى بها العمل التنموي المعاصر وتركيزها فقط على أهداف الربح رغم الاستنزاف المتصاعد للموارد الطبيعية . وبعد تحرر البلدان التي كانت مستعمرة عملت على تحقيق هذه الأهداف، والتي تمثلت أساسا في العمل على تحقيق نسب مرتفعة من الناتج، وبسبب الإختلالات في البنى الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية فقد أبان المفهوم المادي للتنمية القائم على أساس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة الذي لا يراعي واقع البلدان النامية عن قصور في إحداث الأثر المرغوب تحقيقه هذا من جهة و عدم المساوات في العلاقات الاقتصادية الدولية التي غلبت دائما مصلحة الدول المتقدمة من جهة أخرى. جعل من العمل التنموي العالمي لا يتسم بالمساواة وليس في صالح البلدان المتخلفة التي أدت هذه العلاقات إلى توسيع دائرة الفقر في بلدان العالم الثالث وزيادة استنزاف مواردها . هذا ما دفع بهذه البلدان للبحث عن بدائل للمفهوم المادي و من هنا برزت المفاهيم أو الأهداف غير المادية للتنمية ولهذا نجد أن هذه الدول تعمل على تحقيق تنمية على كل المستويات الاقتصادية، الاجتماعية و البشرية.

عقدت الكثير من المؤتمرات و الندوات الدولية لمناقشة موضوع التنمية في دول العالم الثالث ، و جاءت الكثير من الاجتهادات من أجل مساعدة هذه الدول في تحقيق تنمية اقتصادياتها وتجاوز الظروف الاقتصادي ة والاجتماعية الصعبة التي تعانيها مثل ما تقدم به البنك الدولي و صندوق النقد الدولي من خطط مساعدة لهذه الدول، و التي كانت تشكل إضافات في هذا الموضوع. كانت هناك عدت تطويرات في مفاهيم التنمية بداية من سنة 1968 عند تأسيس نادي روما الذي كان يهدف إلى البحث في مشاكل تطور العالم. وكان أهمها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية ، الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 الذي سمي "بقمة الأرض" تم

الإعلان عن سلسلة من المبادئ بشأن الإدارة القابلة للاستمرار اقتصاديا. الذي وضع أسس التنمية المستدامة. هذا الإعلان الذي تبنته جميع الدول النامية بما فيها دول المغرب العربي، وقد عملت على تجسيد توجيهات هذه القمة، ولكل دولة الحرية في رسم الخطط التنموية التي تناسبها. لكن قبل هذا التاريخ كان أول ظهور لمصطلح التنمية المستدامة من خلال تقرير براندتلند الصادر عن اللجنة العالمة للتنمية والبيئة، التابعة للأمم المتحدة سنة 1987، والذي دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في تعريف واحد للتنمية أسس لفكر تنموي جديد.

لقد كانت نتائج الجهود التنموية للدول النامية متباينة، فهناك دول استطاعت أن تحقق معدلات تنمية كبيرة مثل دول الخليج والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا حيث حققت هذه الدول قفزة نوعية مكنتها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة مما انعكس بالإيجاب على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، في المقابل هناك دول ما زالت لم تدخل مسار التنمية المستدامة كبعض الدول الإفريقية.

عملت دول المغرب العربي على تنفيذ خطط وبرامج تنموية، لتحقيق تنمية مستدامة خاصة و أنها تتمتع بإمكانات تنموية معتبرة، فالجزائر و ليبيا مثلا تتمتعان بوفرات مالية كبيرة لما تتمتعان به من موارد ناجمة عن تصدير البترول والغاز يمكنها من تجسيد مشاريع تنموية ضخمة، هذه الوفرات لا تتوفر في كل من تونس والمغرب و موريتانيا. لكن في المقابل فأن مجمل الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية تقدم مساعدات للدول الأقل دخلا لتنفيذ مشايع تنموية في إطار برامج التنمية المستدامة. هذا الاختلاف في الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة يفسر اختلاف نتائج الجهود التنموية بين الدول النامية عموما و دول المغرب العربي خاصة. كما أن التجانس في الخصائص البشرية و الثقافية لدول المغرب العربي يمكنها من رسم سياسات تنموية متقاربة.

إشكاليّة البحث:

إن تحقيق تنمية مستدامة تحقق الرفاه لشعوب بلدان المغرب العربي، باتت ضرورة ملحة لهذه الدول خاصة في ظل التحديات الخارجية التي تواجها هذه الدول من جهة، و الإمكانا ت الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها من جهة أخرى.

من خلال ما سبق، تتمحور إشكاليّة هذا البحث حول التساؤل الرّئيسي التّالي:

إلى أي مدى تمكنت دول المغرب العربي من تحقيق تنمية تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة؟

و للإجابة على هذا السؤال نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي التطورات التاريخية لمفهوم التنمية ؟ و ما مفهوم التنمية المستدامة؟**
- **ما هي الآليات و الخطط التي اعتمدتها دول المغرب العربي لتحقيق تنمية مستدامة ؟**
- **ما مدى فعالية الخطط التنموية التي اعتمدتها دول المغرب العربي؟**

فرضيّات البحث:

انطلاقا من الإشكال الرئيسي السابق و الإشكاليات الفرعية يمكن أن نصوغ بعض الفرضيات التي يمكن أن نبني عليها هذا البحث:

- دول المغرب العربي تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية تمكنها من تحقيق عوائد تنموية متقاربة
- إن اختلاف المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية لدول المغرب العربي يجعل بعضها يحقق نتاج تنموية أكثر من الأخرى

أهميّة الموضوع:

يكتسي موضوع التنمية المستدامة أهميّة بالغة على الصعيد الدولي و الوطني و حتى الإقليمي؛ فالتنمية المستدامة ارتبطت بعدة مشاكل معاصرة كالفقر و التخلف الثقافي والتكنولوجي والمشاكل البيئية وندرة الموارد الطبيعية وزيادة معدل التزايد السكاني مقابل اهذار كبير لهذه الموارد .كما أن الدول صارت تشكل تكتلات اقتصادية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية بما تحققه من مكاسب جراء هذه التكتلات. حيث شهدت عملية التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الجهود المتباينة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلا هذا البحث إلي إبراز أهمية موضوع التنمية المستدامة عموما، و أهمية تنفيذ المخططات التنموية في إطار البرامج للتنمية المستدامة الوطنية لدول المغرب العربي خاصة. ومدى تطابق البرامج التنموية

المسطرة في إطار التنمية المستدامة مع ما تم تنفيذه من هذه البرامج. كما نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز السبل الكفيلة لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى والظرف العالمية الراهنة مع التطرق إلى التحديات التي تواجه دول المغرب العربي. و بما أنها تشكل تجمعا إقليميا واحد فيمكن أن نقارن نتائج الجهود التنموية لهذه الدول.

منهج البحث:

سوف نعتمد في هذا البحث على المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية؛ ولذلك فمنهج البحث يكون:

وصفيا عند استعراض الإطار النظري للتنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على المراجع المتخصّصة في موضوع التنمية المستدامة

تحليليا عند دراسة واقع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي حيث نقوم بتحليل والتعليق على مختف المعطيات الخاصة بهذه الدول، كما نقوم بتحليل المؤشرات و النتائج المترتبة على العملية التنموية

حدود الدراسة:

نظرا لعدد دول المغرب العربي، و صعوبة توفر جميع البيانات عنها خاصة ما يتعلق بموريتانيا، و تشابه الظروف المتعلقة بعملية التنمية خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي لكل من الجزائر و ليبيا، و نظرا كذلك لطبيعة موضوع التنمية المستدامة، فقد اقتصرت الدراسة على كل من الجزائر و تونس و المغرب. كما حددت الفترة الزمنية للدراسة في الفترة من 2000الى غاية 2010.

الدراسات السابقة: هناك عدد من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نذكر منها:

الدراسة الأولى:

إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية– من إعداد الباحثة زرنوح ياسمينة سنة 2005. و تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول واقع إستراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية، وه دفت الدراسة إلى تحليل مفهوم النمو و التنمية المستدامة و أهميتها للدول النامية

جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول حيث يتطرق الفصل الأول إلى واقع سياسات التنمية في الدول النامية، و فيه تم التطرق إلى مختلف مميزات إستراتيجيات التنمية بهذه الدول. أما الفصل الثاني فنظهر فيه دور المنظمات الدولية في عملية التنمية و آثارها،و في الفصل الثالث نستعرض عملية التنمية المستدامة، أهدافها و أبعادها.أما الفصل الرابع و الأخير فهو عبارة عن دراسة حالة إستراتيجيات التنمية. بالجزائر و محاولة إظهار نتائجها مختمة ذلك بخاتمة خلصت فيها إلى عدة نتائج و توصيات.

و قد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- إستراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية و تطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية و كذا الصحة.

2-يجب على المنظمات الدولية أن توجه معوناتها للدول التي هي بحاجة إليها و بالقدر المطلوب حسب احتياجاتها مع التركيز على وضع سياسات ملائمة لهذه الدول.

3- على الدول النامية المحدودة الموارد المحلية أن تستفيد بوجه خاص من تحديد حساب رأس المال مما يؤدي إلى زيادة استثماراتها و تحقيق نمو اقتصادي أسرع.

الدراسة الثانية:

استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة —دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر-أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث عمر شريف، جامعة باتنة سنة 2007. تتناول هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة استخدام الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. جاءت هذه الدراسة في ثمانية فصول. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1-أن الطاقة بقدر ما تمثل عاملا مساعدا للتنمية المستدامة تمثل لها مشكلا في نفس الوقت.

2- هناك مطلبا ملحا إلى الطاقات الجديدة لا تتسبب في تلويث البيئة

3- هناك أثر ايجابي للطاقات المتجددة على البيئة، خاصة الطاقة الشمسية.

خطة البحث:

الفصل الأول: عموميات حول التنمية والتنمية المستدامة سنتناول في هذا الفصل التطور التاريخي لمفهوم التنمية عموما والتنمية المستدامة خاصة، كما نتطرق إلى أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة. والى المتطلبات الواجب توفيرها عند أي دولة لإقامة تنمية مستدامة. وحتى نعرف إلى مدى نجاح عملية التنمية المستدامة وجب توفر مؤشرات لقياس التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة المعتمدة في دول المغرب العربي ويتناول هذا الفصل الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دول المغرب العربي في الفترة 2010/2000 و التي تندرج ضمن متطلبات التنمية المستدامة، وتشمل برامج التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلي تطوير البنية الاقتصادية للبلد و خفض معدلات البطالة، و الرفع في الدخل الفردي. كما تشمل البرامج التي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد، و التي تعنى بالجوانب الاجتماعية عموما. ونتناول أيضا المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة بالحد من التلوث بجميع أنواعه، حماية الموارد الطبيعية وتنميتها.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة لنتائج جهود التنمية المستدامة لدول المغرب العربي نتناول في هذا الفصل بالمقارنة لمجموعة من المؤشرات حسب بعدها سواء اقتصادي، اجتماعي أو بيئي لنتائج عملية التنمية في دول المغرب لعربي، بالإضافة إلى بعض المؤشرات المؤسسية التي تتعلق أساسا بالعلم و التكنولوجيا. كما نتناول ما حققته هذه البلدان في الأهداف الإنمائية للألفية.

الفصل الأول

عموميات حول التنمية والتنمية المستدامة

تمهيـــد:

ظهر مفهوم التنمية بالمعنى التقليدي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت هناك عدة أسباب لظهور هذا المفهوم أهمها محاولة الهلدان الأوروبية النهوض باقتصادياتها التي خرجت مدمرة من الحرب. لهذا الغرض أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و من دوافع ظهور الفكر التنموي خروج الدول التي كانت تحت الاستعمار تعاني من التخلف الكبير، و التي عملت على تنمية اقتصادياتها و معالجة الآثار التي خلفها الاستعمار.

عملت الدول على قيام اقتصاديات متينة تواكب الظروف الاقتصادية العالمية، وكان الفكر التنموي يتطور حسب تطور هذه الظروف حيث مر مفهوم التنمية بعدة مراحل إلى أن وصل الفكر التنموي الحديث الذي يأخذ بالاعتبارات البيئية كعامل مؤثر في عملية التنمية.

لكن قبل ذلك كانت هناك العديد من الأفكار والاجتهادات التي اهتمت في مضمونها تحقيق عملية التنمية و التي هدفت في أساسها إلى تحقيق عائد مادي سواء ما تعلق بالنظريات الاقتصادية المعروفة مثل النظرية الكلاسيكية و الكنزية. ولهذا فرغم حداثة موضوع التنمية المستدامة فان له جذورا قديمة تطورت مع تطور و تقدم الفكر الاقتصادي بحيث تتغير الأفكار والنظريات حسب طبيعة المجتمعات و احتياجاتها.

بناء على ما سبق سوف نتناول في هذا الفصل التأصيل النظري للعمل التنموي مع التركيز على مفهوم التنمية المستدامة حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: نظريات التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني:تطور مفهوم التنمية و التنمية المستدامة؛

المبحث الثالث:خصائص التنمية المستدامة؛

المبحث الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

إن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية الاقتصادية هو أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، و الذي تؤدي إلى الزيادة في الناتج الوطني مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدل الدخل الفردي و بالتالي تحسين المستوى المعيشي، بينها يوضح مفهوم التمنية الاقتصادية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. و ما يعنى الدول النامية بالدرجة الأولى هم تحقيق تنمية اقتصادية تحقق توازن بين النمو السكاني المتزايد و الحاجة إلى الموارد المادية التي تتوافق مع هذه الزيادة. سوف نتناول في هذا المبحث بعض نظريات النمو و التنمية الاقتصادية هذا من خلال ثلاثة مباحث يتناول الأول نظريات النمو الاقتصادي،و الثاني يتناول نظريات التنمية الاقتصادية، كما سنعرض في المطلب الثالث بعض النظريات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد،وقد تناوله بالدراسة والتحليل كثير من الاقتصاديين في القديم والحديث منذ آدم سميث وريكاردو إلى غاية نهاية القرن الماضي من خلال نظريات النمو الجديدة،و للإحاطة بجانب من هذا الموضوع، سنحاول في هذا المطلب التعرض لبعض النظريات التي تناولت تحقيق هدف النمو الاقتصادي

أولا: المدرسة الكلاسيكية

نتناول نظريات النمو الكلاسيكية التي تطرق لها أهم الاقتصاديين الكلاسيكيين وعلى رأسهم آدم سميث، إضافة إلى دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس وكارل ماركس. و قد استند التحليل الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها: الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

1- تحليل آدم سميث

بنى آدم سميث نظريته على ست اعتقادات وفرضيات حيث آمن بمفهوم اليد الخفية وإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، نادى بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة. كما اعتبر بأن التخصص وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي فهو مصدر للثروة؛ ويرى آدم سميث بأن التراكم الرأسمالي واحد من أهم شروط تحقيق النمو الاقتصادي ويجب أن يسبق تقسيم العمل. فتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، فزيادة الدخل و الادخار، ومنه زيادة التكوين الرأسمالي[1]. وفقا لآدم سميث فإن دوافع الرأسماليين للاستثمار هي تحقيق الأرباح و هذا متوقف على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح المحققة الفعلية. هذا بالإضافة إلى أن

[1] متشل تودارو ، التنمية الاقتصادية ترجمة د محمود حسن حسني و محمود حامد خليل ، دار المريخ للنشر الرياض 2009، ص 169.

عناصر النمو عنده تقوم على حرية التجارة، العمل و المنافسة فتوسيع أعمال المنتجين، المزارعين ورجال الأعمال لتحقيق النمو الاقتصادي. أما عن عملية النمو بذاتها فهو يفترض أنها تتم بشكل ثابت ومستمر

2- تحليل ديفيد ريكاردو

يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، حيث يرى إن الزيادة في الاستثمار خاصة في الزراعة يؤدي إلى زيادة الأرباح و بالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي مما يدفع بالمستثمرين إلى زيادة الإنتاج ما يرفع من الأجور الذي يؤدي بسبب تحسن الظروف المعيشية إلى الزيادة السكانية التي تؤدي إلى الزيادة في طلب الغذاء هذا يدفع بالاقتصاد إلى استغلال أراضي أكبر حتى لو كانت اقل خصوبة. و مع تزايد السكان و استغلال أكثر الأراضي يؤدي إلى استمرار ارتفاع الأجور وزيادة الريع لهذا تنخفض أرباح المستثمرين مما يؤدي إلى خفض الأجور إلى حد الكفاف ، هذا ما يؤدي إلى خفض الطلب عن العمل و تظهر حالة الركود. ويحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات وهي[1] الرأسماليون يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو الاقتصادي،
ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم،والعمال الذين يحصلون على أجورهم من العمل عند أصحاب رأس المال.

3- تحليل روبرت مالتوس

يعرف مالتوس بنظريته حول السكان وهو القائل بأن السكان يزدادون بمتوالية هندسية والإنتاج بمتوالية حسابية كما أكد على أهمية الطلب الفعال لتحقيق النمو الاقتصادي[2]. ويرى مالتوس بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أُريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك. واعتبر أن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي الأمر الذي ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة وبالتالي انخفاض دخل الفرد إلى مستوى الكفاف. كما يؤكد أن الزيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد التي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

4- تحليل كارل ماركس

حسب سميث وريكاردو أن العمل البشرى المبذول في إنتاج السلعة هو الذي يحدد قيمتها في السوق ، فالعمل البشرى وحده هو خالق الثروة، باعتبار الثروة هي المجموع الكلى للسلع التي ينتجها المجتمع، وكانت إضافة ماركس[3] إلى هؤلاء العلماء هي كيف تنقسم تلك القيم المنتجة بواسطة العمل البشرى، بين الرأسماليين

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر 2007، الأردن، ص: 56-63.
[2] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة 1988،ص 103
[3] لبيب شقير، نفس المرجع السابق، ص 109.

الذين يحصلون على جزء من تلك القيمة أسماه ماركس فائض القيمة، وذلك في صور ثلاث هي أرباح على مشاريعهم الإنتاجية والخدمية أو فوائد على ودائعهم وقروضهم البنكية أو ربوع على عقاراتهم، وبين العمال الذين يحصلون على أقل من قيمة ما أنتجوه فعليا من قيم في صورة أجور.

ينطلق ماركس في دراسته للنشاط الاقتصادي من نظرية الأزمة في النظام الرأسمالي ضمن نظرية تراكم رأس المال[1]، حيث حصر منشأ الأزمة بعجز رأس المال عن التراكم، وعجز الإنتاج عن التوسع، ومن ثم انخفاض معدل الربح، إلى الحد الذي يصبح فيه عاجزا عن تجديد رأس المال وتراكمه، بحيث يصبح رأس المال الإضافي مساويا للصفر، وهنا يرى ماركس أن تراكم رأس المال مقيد بعلاقات القيمة، فإذا كان فائض القيمة كافيا لتوسع رأس المال، فإن تراكم رأس المال سيكون قادرا على تأمين نموه مستقبلا. أما إذا كان فائض القيمة غير كاف فإن النمو الإضافي السريع للتراكم يصل إلى نهايته. لم يكتف ماركس بأن الرأسمالية تصاب بالأزمة بمجرد انخفاض معدل الربح المحكوم بالإنتاج والتراكم المفرطين، وإنما يتنبأ أيضا بانهيار النظام الرأسمالي، لأن الانخفاض المستمر في معدل الربح سيؤدي إلى توقف عملية الإنتاج ككل. والسبب الجوهري لهذا التوقف الكلي يكمن في التناقض، أو عدم التوافق بين الإنتاج المفرط وعجز القدرة الاستهلاكية، وهما سمتان يرى ماركس أنهما لصيقتان بالنظام الرأسمالي.

ثانيا: المدرسة الكلاسيكية الحديثة

ظهر الفكر النيوكلاسيكي[2] في السبعينات من القرن الماضي التي ركزت على الاتجاه من القطاع العام إلى القطاع الخاص و تحرير الأسواق مما يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي، و أهم الأفكار الرئيسية لكلاسيكية الجديدة هي أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة و متبادلة حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى الدفع بالقطاعات الأخرى للنمو [3]،و أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما ينتج من عناصر الإنتاج في المجتمع حيث، اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين رأس المال و الزيادة السكانية حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت التي تؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ويعتبر الادخار عادة راسخة عند الدول المتقدمة و أن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال ، هذا ما يعطي للنمو شكلا آليا ميكانيكيا. وهنا تبرز فكرة مارشال بأن النمو الاقتصادي كالنمو العضو لا يتحقق فجأة وإنما يتحقق تدريجيا. وقد استعان النيوكلاسيك بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن[4].

1عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني، مقال منشور في الموقع .http://econ.to-relax.net/t733-topicتاريخ النشر الجمعة أبريل 06، 2012 pm11:54 .

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي- المفاهيم و النظريات الأساسية، الكتاب الثاني،وكالة الأهرام للتوزيع، مصر 1994، ص 95.

[3] متشل تودارو ، مرجع سبق ذكره 2009، ص 146.

[4] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ثالثا:نظرية النمو الكنزية (هارود–دومار):

يعتبر نموذج هارود–دومارمن أشهر النماذج شيوعا ويستند على عدد من الافتراضات أهمها افترض أن كل اقتصاد يجب أن يحتفظ بنسبة من الدخل الوطني لاستبدال الإهتلاك في السلع الرأسمالية، و أن تكون هناك إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رأس المال[1].ويعتبر الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد و كذا الأهمية للادخار كممول للاستثمار وقد قدم النموذج وفق معادلات رياضية كما يلي:

1–يمثل الادخار S نسبة s من الناتج Y وفق المعادلة $S=sY$.....(1)

2–الاستثمارI يمثل التغير في رأس المال $I= \Delta K$.....(2)

3–و بما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج الوطني فان: $\Delta K=K^* \Delta Y$.....(3)

4- الادخار يتساوى مع الاستثمار: $S= I$.....(4)

5– إن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة له علاقة مباشرة بالناتج Y، وفقا لمعامل رأس المال/ الناتج وفق المعادلة $K^* \Delta Ys=Y$.....(5)

من خلال المعادلات السابقة ينتج: $I= \Delta K=K^* \Delta Y$

وهذا معناه $S=sY=k\Delta Y=\Delta K=I$

أي ببساطة $sY=k\Delta Y$

وبقسمة طرفي المعادلة على K ثم على Y نحصل على: $\Delta Y/Y=s/k$

يسمى الطرف $\Delta Y/Y$ من المعادلة معدل التغير أو النمو في الناتج الوطني، وبناء على المعادلة فإنه يتزايد طرديا مع معدل الادخار وعكسيا مع معامل رأس المال

وقد قدم هذا النموذج في الدول الأوربية لرفع معدلات النمو الاقتصادي فيها و تهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال. ولكن هذا لا ينطبق على الدول النامية لعده اعتبارات منها أن معدل الادخار منخفض جدا و لجوؤها إلى التمويل الخارجي لسد فجوة المدخرات.

رابعا:نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

جاءت هذه النظرية نتيجة الضعف في أداء النظرية النيوكلاسيكية في النمو فقدكانت هناك عدة انتقادات من هذه النظرية للنيوكلاسيكية تتمحور أساسا حول أن هذه الأخيرة لا يمكنها تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل، ولا تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل عن القرارات الاقتصادية،و أنها

[1] متشل تودارو ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

فشلت في إعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة[1].أن نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو في الناتج الوطني .تفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة. و يرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأسا لمال البشري من جهة و الاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة، يضاف لذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، بالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر أساس التقدم التقني، و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية.إذًا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر المستثمرين الأكفاء والحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل[2].

ترى هذه النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين مثل ROMER Paul الذي ركز على البحث والتطوير والإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما LUCAS فقد ركز على الرأسمال البشري في بناء نموذجه، فيحين ركزBARRO على البنى التحتية و النفقات العمومية، وركز البعض الآخر الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي[3].

هدفت جميع النظريات السابقة إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤدي للزيادة الدخل الفردي من خلال زيادة الإنتاج للاقتصاد الوطني،لكن كل هذه النظريات أعدت لاقتصاديات البلدان المتقدمة وتتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية،و تمتلك المقومات من أجل العمل وفق هذه النظريات. أما البلدان النامية فقد كانت غير معنية بأغلب هذه النظريات نظرا لعدم توافق ظروفها مع مبادئ هذه النظريات. كما أن البلدان النامية تحتاج إلى أكثر من تحقيق هدف النمو الاقتصادي

المطلب الثاني:نظريات التنمية الاقتصادية

نتناول في هذا المطلب بعض النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حيث أن ومما سبق أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي وفق تلك النظريات غير كاف للبلدان النامية لعدة اعتبارات أهمها عدم إمكانية تحقق تلك النظريات في ظل الظروف الاقتصادية البلدان النامية

[1] متشل بيدارو ، نفس المرجع السابق، ص 154.

[2] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان 2008، ص 91.

[3] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا 2004،ص 08.

أولا: نظرية الدفعة القوية

صاحب هذه النظرية هو Rosentein Rodan الذي يرى أن التقدم خطوة ليس له تأثير فاعل على توسيع السوق و كسر حواجز الحلقة المفرغة حيث يؤكد على وجوب وجود دفعة قوية أو برنامج كبيرا و مكثفا من الاستثمارات للتغلب على عقبات التنمية و وضع الاقتصاد من حالة ركود إلى حالة نمو. أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات بحيث يجب ألا ينخفض هذا الحجم عن حد معين وذلك لأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود، حيث يشبه البعض هذه الدفعة القوية بإقلاع الطائرة التي تحتاج لقوة معينة حتى تحلق وأن أي دفعة أقل من تلك القوة لا تمكن الطائرة من الإقلاع[1]. وتتمثل هذه الدفعة في حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق المواصلات ، وسائل نقل ، وتدريب القوى العاملة وهى مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة والتي تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة وهى ضرورية لقيام مشروعات صناعية. و حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وأفقيا.و يفرق روزنشتين بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة التي تنجم عنها وفرة خارجية.الأول عدم قابلية الإنتاج للتجزئة وعدم التجزئة في الطلب ،الأخير عدم التجزئة في عرض المدخرات. أما أسلوب روزنشتين لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل فيما يلي :

1 – توجيه حجما كبيرا من الاستثمار للصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد .

2– الاهتمام بإقامة مستوى معقول من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي فهي ضرورية لقيام الصناعات الاستهلاكية ، كما يتعين إقامة توازن بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية ، وبينها وبين مشروعات رأس المال الاجتماعي ، وهذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي المتمثل في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .

3– أن يكون للدولة دور بارز في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها مبدأ الدفعة القوية، فتدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها.

ثانيا:نظرية النمو المتوازن و الغير المتوازن

1–نظرية النمو المتوازن

صاحب هذه النظرية هو Nurkseالذي ركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عند تدني مستوى الدخل و بالتالي ضيق حجم السوق مؤكدا أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع السوق الذي يتحقق من خلال تطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت مع تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي[2]،وتحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية المحلية و

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي. أساسيات البقية والتخطيط الاقتصادي ، جامعة أسيوط 2008. ص51.

[2] محمود يونس محمد، د .عبد النعيم محمد مبارك" أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ص433

الصناعات الخارجية و في النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب[1]. ويرىNurkse أنه لا يمكن الخرج من هذه الحالة إلا من خلال تنفيذ برنامج استثماري ضخم يتطلب عدة مقومات لنجاحه تتمثل في احتواء البرنامج على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة،و ذلك لأن ضيق نطاقا لسوق يؤدي إلى عدم القدرة على تصريف المنتجات إذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة لذا يجب إنشاء أكثر من مصنع في وقت واحد لإنتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة، فإن أي من هذه المصانع لن يواجه مشكلة تصريف منتجاته ذلك لأن كل منها سوف يجد طلبا على إنتاجه سواء من العاملين فيه أو العاملين في المصانع الأخرى وهذا ما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق، لذلك تعتبر إستراتيجية النمو المتوازن وسيلة أساسية لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار.

إستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير على الأقل في المرحلة الأولى وذلك لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع الدول المتقدمة من ناحية، ولا يستطيع الاعتماد على التجارة الخارجية لأن شروط التبادل تكون دائما لغير صالحه باعتبارها مصدرة للمواد الأولية من ناحية أخرى[2].

يرى Nurkse أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب أن تكون صناعات استهلاكية خفيفة مثل صناعة الأحذية و الملابس [3]،أما الصناعات الثقيلة، سواء كانت استهلاكية أو آلات ومعدات، فالمنطق يقتضي عدم أقامتها ما لم تكن الظروف مواتية لذلك، حيث أنها غالبا ما لا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصا في مراحل التنمية الأولى . و من ثم فمن مصلحة هذه الدول أن تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الأكبر من احتياجات من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا. و مع ذلك، فإن Nurkse يلفت النظر إلى أهمية بعض الصناعات الأساسية كالنقل و المياه والكهرباء....وخلافه فمثل هذه الصناعات يجب أن تعطي أهمية خاصة لأنه قد يتعذر استيرادها أو قد يستحيل نقلها من مصادر بعيدة

2-نظرية النمو الغير متوازن:

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز على قطاع رئيسي رائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في التنمية[4]، وسيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق تنمية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. و من أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية **ألبرت هيرشمان** و **هانزسنجر** اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من

[1] فرحان محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية من منضور شامل، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون،القاهرة، 1994

[2] محمود يونس محمد، د .عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره ، ص 433 .

[3] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1987، ص88

[4] محمود يونس محمد، د. عبد النعيم محمد مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص 433و435

وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه و روزنشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير.

أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق عملية التنمية، و لكن نتيجة لظروف و طبيعة معظم هذه البلدان ووجود بعض العوائق أمام عملية التنمية و افتقارها إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني فإنها لا تستطيع أن تنفذ و تدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية. ولهذا يبرر هيرشمان المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن والتي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني.أي يكون التركيز هنا على تنمية بعض الصناعات الرائدة و التي سوف تعمل بدورها هذه الصناعات على جذب صناعات أخرى في طريق التنمية على حسب إستراتيجية النمو غير المتوازن

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب إستراتيجية النمو المتوازن فإن صحة إقامة مشاريع وصناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصريف منتجات هذه الصناعات. يوج هيرشمان انتقادا إلى مسألة ضيق السوق من وجهة نظر مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن بأن هدف التنمية ليس خلق أسواق جديدة ولكن بتنمية الأسواق الموجودة فعلا أو استبدال الواردات بمنتجات محلية[1].

لكل من الاستراتيجيات الثلاث السابقة مزاياها وعيوبها فالدفعة القوية إذا أتيحت للبلاد النامية لا يمكن أن يختلف اثنان على أهميتها فهي الحل الأمثل لمشكلة التخلف الاقتصادي، والنمو المتوازن مرغوب إذا توفرت الموارد اللازمة لتحقيقه حتى لا تكون التنمية في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى. أما إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أحسن خيار للدول النامية التي لا يمكنها تنمية جميع القطاعات في آن واحد خاصة مع وجود تلك الدفعة القوية أو الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق النمو و التحول من مرحلة النمو غير المتوازن إلى النمو المتوازن،و وفقا لهذه الاسترتيجية يجب على البلدان النامية أن تبدأ في جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية و الموقع الجغرافي.

ثالثا: نظرية أقطاب النمو والتغير الهيكلي:

1-نظرية أقطاب (مراكز) النمو:

حيث كان الفرنسي فرانسوا بيرو هو السباق في شرح هذه الفكرة و التي اعتمدها في ما بعد و طورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو الغير متوازن فيوضح بيرو بان الفكرة الأساسية لنظرية أقطاب النمو[2] هي أن التنمية الاقتصادية ليست موحدة في جميع المناطق و القطاعات، بل تأخذ منطقة محددة أو كتلة حيث يتميز هذا القطب– يمكن أن يكون القطب منطقة جغرافية، أو قطاع اقتصادي ، أو شركة[3]– في كثير من الأحيان

[1] محمود يونس محمد، د. عبد النعيم محمد مبارك ،مرجع سبقذكره ص 435

[2] Keith Griffin, stratégies de développement, éd : Economica, Paris 1989, P 206 – 207.

3موقع الكتروني http://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ch4en/conc4en/terminalgrowthpole.html

بالصناعات التي ترتبط بالصناعات الأساسية في عملية التنمية ، وذلك أساسا من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تحفز مجموعة واسعة من القطاعات .كما أن التوسع في صناعة الأساسية في القطب ينطوي على التوسع في الإنتاج والعمالة والاستثمارات ذات الصلة، وكذلك التكنولوجيات الجديدة والقطاعات الصناعية الجديدة.و القرب من قطب النمو يمكن ظهور أقطاب النمو الثانوي في مرحلة لاحقة.

2- نظرية التغير الهيكلي و أنماط التنمية:

تركز هذه النظرية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات النامية تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة و تحضرا يحتوي على الصناعات المتنوعة و الخدمات حيث تستخدم هذه النظرية أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية أسعار توزيع الموارد والقياس اقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي يتم بها التمويل ،و هناك نموذجان ممثلان بهذه النظرية هما نموذج آرثر لويس[1] الذي يفترض وجود قطاعين الأول قطاع ريفي عند مستوي الكفاف و مكتظ بالسكان بحيث إن مستوي إنتاجية العمل فيه تقترب من الصفر،والقطاع الثاني قطاع حضري صناعي حديث تكون فيه إنتاجية العمل مرتفعة و أن أجور العمل فيه اعلي من القطاع الأول و لتوضيح حالة انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الأول الناجمة عن ازدياد إعداد الأيدي العاملة الناتجة عن الزيادة السكانية ذات المعدلات المرتفعة فالشكل البياني التالي: يوضح منحني الناتج الحدي لوحدات العمل المضافة إلي الأرض[2].

رابعا: نظرية مراحل النمو (روستو) :

حيث لخص روستو "نظرية المراحل"[3] في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الذي ظهر عام 1956 حيث يركز على المنهج التاريخي في تحليله، هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع:

-**المجتمع التقليدي** : إن أهم ما ميزة المجتمع التقليدي هي ضعف مردود الأرض للهكتار الواحد لأنه لا يملك من إمكانيات التي تسمح له برفع إنتاجية للفرد الواحد فهو لا يقدر على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

-**مرحلة التهيؤ للانطلاق**: في هذه المرحلة هو بداية استخدام التقدم التقني بصورة موسعة و في كل المجالات و هكذا يعمل على زيادة الاستثمارات خاصة في النقل و المواد الأولية بالإضافة إلى ظهور البنوك و بعض المؤسسات الخاصة بادخار هذا فإن نمو كل هذه المؤسسات يمشي ببطء .

-الانطلاق : حيث تتميز هذه المرحلة بارتفاع إنتاج الحقيقي للفرد و يمكن اعتبار هذه المرحلة بالثورة الصناعية حيث تنتصر فيها القطاعات الصناعية و تنتصر في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة لثقافة الجديدة و الصناعة

[1] Keith Griffin, OP – CIT, P 208 – 209.

[2] فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره ،ص 89

[3] عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص23

المتطورة على الطبقة التقليدية يرى روستو في هذه المرحلة انتقال معدل استثمار من 5% إلى 10 %من الدخل الوطني .

-**الاستهلاك الواسع**: يرتفع الدخل الحقيقي للفرد و يتغلب عدد سكان المدن على عدد سكان الريف و يتغلب عمال إداريين على العمال الآخرين و يصبح التقدم التقني ليس هدفا بل يصبح أمرا سهلا و تسمى هذه المرحلة بالاكتمال[1].

لقد كانت كل النظريات السابقة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية وفق إمكانيات وظروف البلدان المتقدمة، لكنها لا تتوافق مع إمكانات ولا ظروف البلدان النامية من جهة، بالإضافة إلى أن عملية التنمية باتت تنطوي على متغيرات جديدة جعلت من هذه النظريات غير كافية لوحدها رغم أهميتها الكبيرة خاصة ما يتعلق بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية و البيئية.

المطلب الثالث: بعض النظريات الخاصة بالتنمية المستدامة

بات مؤكدا أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما بسبب الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية و تلويث المحيط مما يحتم العمل على حماية التنوع الحيوي ، والمسائل الأكثر إلحاحا هي تنمية الجوانب البيئية في نظر علماء البيئة، و مدى توافق ذلك مع التنمية الاقتصادية مثل التقنيات النظيفة ويثيرون إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية،و من اجل إلقاء الضوء على التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية، من المهم أن نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة: النمو الاقتصادي- النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية[2]

حاول علماء الاجتماع دمج الطبيعة البشرية، و ميول التنظيم الاجتماعي من اجل دمج البعد الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة ، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل مجتمعة و على حد السواء، فبالنسبة لهم فإن المشاكل الحقيقية في الواقع ليست التلوث ولا خطر استنزاف الاحتياطات الطبيعية أو المواد الأولية ولا حتى النمو البشري ولكن توزيع الموارد بين الناس في مختلف مناطق العالم لذا فقد أصبح لزاما السيطرة على العلاقات بين الإنسان والوسط المحيط به وذلك بشرط أن تكون السيطرة على العلاقات الاجتماعية بين الناس ممكنة وإلا فإن خطر انفجار ناتج عن سوء تصرف أو سوء إدارة اجتماعية سيتعاظم شيئا فشيئا.

بناء على ما سبق فإن نظريات التنمية المستدامة تنقسم إلى ثلاث فآت أساسية و هي النظريات الداعية إلى الأولوية البيئية،و الأولوية الاقتصادية ، ونظريات العدالة الاجتماعية لتوزيع عوائد التنمية وسوف نتناول بعض هذه النظريات في الجدول الموالي:

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 24

[2] Romano donoto; notes of the course ou ; sustainable rural, development; FAO; projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II Syria; november 2002. p53.

أولا:النظريات ذات الطابع البيئي:تدعوا هذه النظريات إلى الاهتمام بالجانب البيئي و الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وصيانتها ووضع الأهداف البيئية كأولوية في التخطيط للتنمية

جدول رقم (1):بعض نظريات التنمية المستدامة ذات البعد البيئي

النظرية	وصفها
نظرية GAYA	مؤسسها **جيمس لوفلوك**[1]، حسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءاً منها هذه النظرية كانت تهدف إلى خلق إنصاف تجاه الكائنات الحية على حساب الإنسان.
نظرية حقوق الكائنات غير الانسانية[2]	**ألدوليوبولد** وبعض الحركات الانجلوسكسونية بترويج أولوية الطبيعة على الإنسان ترفض هذه النظرية أية تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية
النظرية المتشائمة[3]	تركز هذه النظرية على الآثار السلبية للتزايد السكاني على البيئة، وأنه يجب أن يكون هذا التزايد معقولا حتى تحدث عملية التنمية طويلة الأجل و**مالتس** أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.
النظرية المتفائلة	جاءت من طرف الاقتصاديين الكلاسيك[4] يرون أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يُتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة
الحركة الأمريكية المحافظة[5]	لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيدولوجي في أمريكا حيث أنه وفقا لهذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية لا يمكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي وأن الإهدار في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة.
نظرية النضوج[6]	كان A.Hansen هو القائل أن التقدم الاقتصادي على المدى الطويل سيتجه للركودو من حسن حظ الإنسانية أنها حققت بعض الإكتشافات (البخار، الكهرباء ...) وتزايد السكان في الوقت ذاته ،ومع استنزاف هذين العاملين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ ،وأن تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح إقتصاد ما غير قادر على تمثل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج
نظرية الحالة الثابتة المستقرة[7]	في الستينات برز مصطلح "**الحد المطلق**" حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة
نظرية حدود النمو لنادي روما[8]	في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم"نظرية حدود النمو"، وكان أهم مضمون تلك النظرية

[1] Beat burgenmrier. économie de devloppement durable : de boech 2 édition, Belgique 2005. p195

[2] Beat burgenmeir.op cit .p196.

[3] إسماعيل شعباني ،مقدمة في اقتصاد التنمية ، الطبعة الثانية ،صنف 046/ 3 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ص 65.64.

[4] محمد حامد دويدار و آخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت، 1988، ص 57-58.

[5] فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق، ص 7 ، 8.

[6] ريموند ريشنباخ، سيلقن أوفر، التنمية صفر، سهام الشريف ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1978،ص 50

[7] Toladidia thombiano :Economie de l'environnement et des ressources naturelles , l'harmattan, Avril 2008,p42.

[8] ريموند ريشنجباخ، سيلقن أوفي، مرجع سابق ، ص 14، 15 .

ثانيا:النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية:

جدول‌رقم (2): بعض نظريات التنمية المستدامة ذات الأولوية الاقتصادية

النظرية	وصفها
نظرية تعديل السوق[1]	مارشال **A.Marshal** أكد أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر على أداء المتعاملين الاقتصاديين وقدم مفهوم "الإقتصاد الخارجي". ترى النظرية أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي.
نظرية الموارد الناضبة[2]	قام **هارولد هوتلينغ** بنشر دراسته "اقتصاديات الموارد الناضبة" عام 1931حيث قام ببناء نموذج نظري حول كيفية الإستخدام الكفء للموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل.
نظرية القيمة الاقتصادية الكلية	أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة مثلا يحسب الاقتصاديون كلفة إنخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية في الأراضي وذلك بسبب عوامل إنجراف التربة .
نظرية الإقتصاد الإيكولوجي	حسب هذا التيار لا يمكن إعتبار النمو والاقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق تركز على ثلاث مبادئ هي: حدود استيعاب الطبيعة محدودة و على النظام الإقتصادي أن يأخذها في الحسبان.و يجب التنبؤ لإمكانيات التعويضة بين المواد القابلة للتجدد والنابضة، و يجب احترام ظروف إعادة تحديد المواد الطبيعية المتجددة
نظرية النمو الداخلي[3]	رأت النظرية بضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي ،واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في المبحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي.

ثالثا:العدالة في توزيع الثروة و التنمية.

جدول‌رقم (3): بعض نظريات التنمية المستدامة الدعية إلى العدالة في توزيع الثروة والتنمية

النظرية	وصفها
نظرية التنمية الدائرية المتراكمة[4]	وضع هذه النظرية جونر ميردال GONER MYRDAL تقوم فكرتها على أن تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الايجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... إلخ، ويؤدي خلق فرص عمل جديدة، و زيادة الطلب على البضائع والخدمات ، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة.
نظرية مراكز النمو	ويطلق عليها بعض الباحثين اسم نظرية الاستقطاب أهم مميزاتها: أ-طلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة، ورأس المال والبضائع من الهوامش

[1] Michel bassend. metrobsation crise ecologique et devloppement durale ,France.sn imprimeur 2000,p99-100.

[2] فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق ، ص9.

[3] فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق ، ص ص 20، 21.

[4] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنطن ،التنمية المستديمة : صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 61 إلى 65.

لهيرشمان[1]	(الأرياف) إلى المركز (المدينة) ،ومفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش. ب- إن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما. جـ- بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة لحصول الآثار الانتشارية
نظرية الاستقطاب العكسي[2]	صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون ، يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهرشمان، والفرضية الأساسية لهذه النظرية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى استقطابية ، تستمر حتى نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، و تتكونالنظريةفي ثلاث مراحل هي:أ - مرحلة التحضير ب- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز جـ- مرحلة اللامركزية الإقليمية
نظرية القلب و الأطراف[3]	وضعها فريدمان الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما: - القلب core وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب أو مركز النمو . - الأطراف peripheryوهي مناطق الظهير hinterland أو المناطق الهامشية. والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، ولتوضيح ذلك طور نموذجا من أربع مراحل رئيسة هي: أ- مرحلة النمط المكاني المستقل. ب- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني. جـ- مرحلة المراكز الفرعية. د- مرحلة الهرمية.
نظرية التحيز الحضري[4]	وضعها ميخائيل لبتون حاول الإجابة على السؤال :لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها، ليبتون في نظريته التحيز الحضري حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية.
نظرية النظام العالمي[5]	يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الازدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرةفهم يدعون بان يبقى العالم الثالث يعاني بحيث يتهكن الغرب من أن يبقى متمتع بمستويات معيشي متميز .و هكذا تكون بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة .و أصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بأن تكديس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب —تكديس في الوقت نفسه للشقاء و عذاب الكدح و الرق و الجهل و القسوة في القطب الآخر .
نظرية النمو الاقتصادي الأمثل[6]	أن نظرية النمو الاقتصادي قدمها **فرانك** هي نظرية شاملة ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على إنها دالة في منفعة الأفراد وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة احد الأفراد أو احد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل أخر. وهي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال .

[1] عثمان محمد غنيم ، نفس المرجع السابق : ص .66

[1] فاطمة أحمد حسن، المرجع السابق: ص 68 .

[3] فاطمة أحمد حسن ،المرجع السابق : ص 69.

[3] عثمان محمد غنيم ،المرجع السابق :ص70-74.

[5] جون بيليس وستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ،ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث 2004 ص 266-267

[6] فاطمة احمد حسن ، مرجع سابق ص 22- 23

المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية و التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية بعدة مراحل، فقد ظهر في البداية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي و كان الهدف هو تحقيق مكسب مادي يتمثل في تحقيق معدلات مرتفعة لدخل الفرد ويتجلى هذا المفهوم في نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على يد بعض المفكرين مثل نظرية النمو لروزنشتين[1] و نموذج هارود–دومار للنمو[2].

المطلب الأول:النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج الوطني و الدخل الوطني[3]،و تعرف أيضا على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة[4] حيث أنها تركز على الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل المنتج دون الأخذ في الحسبان دخل المستهلكين أو الحالة المعيشية.

فقد عرف البعض النمو الاقتصادي : بأنه قدرة الاقتصاد على تحقيق نسب متزايدة في الناتج الوطني الإجمالي تتراوح بين 5% و7% سنويا.

وفق هذا المفهوم فإن التنمية الاقتصادية مرادفة للنمو الاقتصادي، وهذا النمو لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية[5] في البنية الاقتصادية و الاجتماعية، فيمكن أن لا توافق عملية النمو الاقتصادي تغيرات في استخدام التكنولوجيا أو تحسين القدرات البشرية.

ومن الممكن أن يكون هناك نمو اقتصادي لا تحدث تنمية تساهم في تطوير الاقتصادي وتقلل من الاختلالات البنيوية، كما أن النمو الاقتصادي عفوي وتلقائي ولكن التنمية تحدث جراء جهد ووفق برامج مسطرة من الدولة ويساهم فيها المواطنين.

وكما ظهر ما يطلق عليه بأثر التساقط الذي يبرز أن الزيادات التي تحقق في الدخل في قطاعات محدودة حتى لو كانت محصورة على فئة معينة من السكان إلا أنها كانت تأخذ في الانتشار مع الوقت إلى قطاعات أخرى

---

[1] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص : 63

[2] عبد الهادي سويفي، مرجع سبق ذكره، ص: 57

[3] ميشيل تودارذا، مرجع سابق، ص 834

[4] فرحان محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية من منضور شامل، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون،القاهرة، 1994،ص: 64

[5] جمال علاوة ، علي صالح، مدخل إلى عالم التنمية، دار الشروق، الأردن، 2000، ص: 31

بحيث تمس فئات أخرى من المجتمع وهذا ما يؤدي إلى الحد من مشكلات الفقر والبطالة و الحد من سوء توزيع الدخل[1].

وقد كان هذا المفهوم سائدا حتى أواخر الستينات ولكن استقلال بعض الدول الآسيوية والإفريقية فقد وجدت نفسها تعاني من تخلف على جميع نواحي الحياة ولم يعد هدف تحقيق معدل دخل مرتفع هو الهدف فقط ،ولكن ارتأت هذه الدول أن تعالج جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وبالتالي فقد اثبت المفهوم التقليدي للتنمية عن قصور[2] وهذا ما أدى بالمفكرين ورجال الاقتصاد إلى طرح مفهوم تنموي يركز على الجوانب الاجتماعية.

وقد ظهر مفهوم **التنمية مع إعادة التوزيع**[3] من طرف البنك الدولي منتصف الستينات واهتم بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية واعتبر أن التنمية تقوم من اجل الإنسان.

هذا بالإضافة إلى ما تبنته منظمة العمل الدولية بما سمي ب"**إستراتيجية الوفاء بالحاجيات الأساسية للإنسان** "وقد كانت هذه الاجتهادات الدافع لبروز استراتيجيات بديلة للتنمية الاقتصادية.

إن هذا التطور في الأفكار و المبادرات التي تهدف إلى تحسين حياة الناس يبين أن هناك اختلاف بين مفهوم التنمية و مفهوم النمو، فمضمون التنمية أوسع من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها النمو الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية، في الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية[4]

المطلب الثاني: التنمية البشرية

ظهر مفهوم التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية الذي أصدره أول مرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، حيث يقوم هذا المفهوم على أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم وتعرف التنمية البشرية بأنها توسيع الخيارات المتاحة للناس ،ويرى البعض أن هذه الخيارات غير محدودة ولكن التقرير ركز على ثلاثة خيارات أساسية وهي[5]

- العيش حياة طويلة وصحية؛
- الحصول على المعرفة؛
- الحصول على الدخل.

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الأردن، 2000، ص: 1

[2] عبد الهادي سويفي، مرجع سبق ذكره، ص: 55

[3] عثمان غنيم،ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره ،ص: 34

[4] ملال محمد طارق، مرجع سبق ذكره ،ص: 09

[5] باتر محمد وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط 1 ، دار الأهلية للنشر، الأردن، 2003، ص:132

ونستنتج من هذا التقرير أن الدخل ليس إلا خيارا من بين الخيارات المتاحة للناس فقد جاء أكثر شمولا من المفاهيم السابقة للتنمية حيث أصبحت التنمية ترتبط بجودة حياة الإنسان.

وفي تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991 أدرج مجموعة من المؤثرات الجديدة التي تعتبر من أهداف التنمية مثل الحريات (الحرية في المعارضة السياسية والحرية من عمالة الأطفال والحقوق الشخصية)[1].

وفي تقرير سنة 2010 اعتبر أن دليل التنمية البشرية[2] المكون من ثلاثة أبعاد وهي الصحة التعليم والدخل مقياسا للتقدم، لكنه أدخل مجموعة من التغييرات على مؤشرات قياس التعلم وقد أدرج لأول مرة متوسط سنوات الدراسة و متوسط سنوات الدراسة المتوقعة بدل مقياس الإلمام بالقراء والكتابة الذي كان مدرجا في التقارير السابقة، كما رأى أن العمر المتوقع عند الولادة أحسن مؤشر لقياس القدرة على التمتع بحياة صحية، أما فيما يخص مستوى المعيشة فقد استخدم مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي عوضا عن الناتج المحلى الإجمالي لاعتبارات تتعلق بالظروف الاقتصادية العالمية مثل العولمة، وأبدى مثالا على ذلك بان التحويلات المالية للعاملين بالخارج للفلبين والمساعدات الخارجية في تيمور–ليتشي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، و لأول مرة في هذا التقرير في حساب المؤشرات استخدم المتوسط الحسابي بدل المتوسط العام لحساب المؤشرات السابقة.

المطلب الثالث التنمية المستقلة:

أن الهدف الذي تصبوا إليه الدول النامية هو أن تكون علاقاتها مع الدول المتقدمة مبنية على الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ وتبادل المنافع حيث أنها بهذا المبدأ تتحرر من التبعية، فهي جراء هذه التبعية تفقد كثيرا من إمكاناتها المادية والطبيعية وحتى البشرية.من هنا برز مفهوم التنمية المستقلة[3] و يبنى هذا المفهوم على أن البديل الصحيح للتبعية هو الاعتماد على الذات المكمل لاستقلال الدول النامية مع قيام علاقات دولية مبنية على أساس المساواة و تكافؤ الفرص، كما لا يجب في المقابل ألا تنعزل الدول النامية عن العالم و تعتمد على الحماية المطلقة للاقتصاد.

فالمقصود بالتنمية المستقلة هو أن تكون جميع الجهود مركزة على العمل التنموي وللمصلحة الوطنية دون الاستسلام للضغوط والمصالح الخارجية وان تتهيأ جميع الظروف لتحقيق ذلك ،فكلما كان الاعتماد على القدرات الوطنية سواء المادية أو البشرية كلما زادت حصانة وقوة الاقتصاد.

[1] عبد الهادي سويفي، مرجع سبق ذكره ، ص: 71

[2] تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص: 15

[3] ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 71

ويعد **بول باران**[1] رائد فكرة التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير "**الاقتصاد السياسي للتنمية** "والذي ركز فيها على فكرة السيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال، و أن التنمية المستقلة تهتم بالفئات المنخفضة الدخل والعمل على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للغرب.

كما أن مفهوم الاعتماد على الذات يتعدى البعد الوطني ويدعوا إلى الاعتماد الإقليمي بل وحتى على صعيد العالم الثالث كله، ويسمى بالاعتماد الجماعي على الذات وهذا من اجل كسر التبعية للنظام الرأسمالي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و لتحقيق التنمية المستقلة هناك شروط ضرورية تتمثل في :

- ضرورة تدخل الدولة لإحداث تنمية اقتصادية؛
- السيطرة على الفائض الاقتصادي ؛
- عدم إغفال طبيعة الدولة المجاورة؛
- التوجه عن الدخل لإشباع الحاجات الأساسية؛

تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي

المطلب الرابع: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

تطور مفهوم التنمية ليصل إلى المفهوم الحديث نتيجة لقصور المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية من جهة، و للتدهور البيئي الخطير الذي عرفته الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير المسئولة وبسبب الاستعمال اللاعقلاني للطاقة في العمليات التصنيعية الملوثة للبيئة من جهة أخرى ، فهذا المفهوم يعد أهم تطور في الفكر التنموي الحديث و أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة.

فقد عقدت الكثير من القمم والمؤتمرات التي عنيت بالتنمية و البيئة و كيفية تحسين النشاطات الاقتصادية بالشكل الذي يتماشى مع المتطلبات البيئية، وقد ساهمت هذه المؤتمرات العالمية والاتفاقيات الدولية المصاحبة لها في تطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل كبير.

ففي دراسة قام بها نادي روما سنة 1972 بعنوان"**حدود النمو**" خلص فيها إلى انه لو استمر الوضع العالمي على نفس الوضع السائد فإنه سوف يكون هناك استنزاف كبير للموارد الطبيعية ينتج عنة تدمير للبيئة

[1] عبد الهادي سويفي، مرجع سبق ذكره، ص: 78

نتيجة للنشاطات البشرية، وأنه وجب تغيير منهج التنمية وتوجيهه بالشكل الذي يتماشي مع حاجات السكان والبيئة.[1]

و قبل التعرض إلى تعريف التنمية المستدامة نستعرض التطور التاريخي لمفهومها:

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز أول مرة خلال مؤتمر أستكهولم 5-16 جويلية 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المحتدة،و الذي يعد بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة [2]أو ما اتفق علية بالتنمية الملائمة للبيئة[3].

وقد حضر المؤتمر رؤساء 113 دولة بالإضافة إلى مجموعة من لمنظمان غير الحكومية ، وقد ركز المؤتمر على دراسة مشاكل تلويث المياه و الهواء و مدى تأثير ذلك على الغطاء النباتي خاصة ما تعلق بالنباتات الصغيرة، كما تناول موضوع إشكالية النمو في الوسط الحضري و تزايد عدد السكان مما يؤدي إلى زيادة مساحة المدن الذي ينجم عنه تلويث أكبر للبيئة وتراجع المساحات الزراعية، وهذا ما يخلق مشكل بيئية خطيرة. كما تناول هذا المؤتمر موضوع الطاقة النووية، حيث هدف إلى الحد من انتشار السلاح النووي في العالم، و تناول أيضا موضوع حماية التنوع البيولوجي و الحاجة إلى حماية الثديات البحرية[4].

ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم، خاصة أن البعض يقر بأن الفقر هو أكبر ملوث للبيئة[5]،و قد تبنى المؤتمر عدة مبادئ نذكر منها [6]:

الأول و هو الأكثر أهمية: حيث يجمع بين أهمية البعد الاجتماعية والإنصاف في الحلول المقترحة بما أن الهدف من التنمية هي دائما إتباع سبل أخلاقية و اجتماعية.

المبدأ الثاني يتعلق البيئية: خلال العقود السابقة تعلم العالم أن التدخل بأي شكل من الأشكال في أداء كوكبنا والمحيط الحيوي اتخذت نطاق لا يحمل تهديدا كبيرا وله عواقب وخيمة ولا رجعة فيها على بقاء الجنس البشري.

---

[1] سحر قدور الرفاعي،التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة" أوراق عمل المؤتمر العربي الختامي للإدارة البيئية، تونس 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية2007، ص ص: 23.22

[2] رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها،عالم المعرفة،الكويت، 1990، ص: 24

[3] محمد كنفوش، الإقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة. مذكرة ماجستير. جامعة البليدة، 2005،ص:25

[4] عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز أبوا راضي، جغرافية التنمية و البيئة، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 317

[5] أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية و التصنيع،دراسة حول الواقع البيئي في الوطن العربي و الدول النامية،سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 2002،ص: 11

[6] Christian Brodhag; et autre; Glossaire pour le développement durable; Association pour l information, la communication et la gouvernance pou la développement durable, Agora21, version du 20 avril 2001; Ecole nationale supérieure des mines de Saint-Etienne; France; 2001;P18

البعد الثالث هو الكفاءة الاقتصادية و الهدف هو العمل على تحقيق كفاءة اكبر و قياس فعالية من حيث المعايير الاجتماعية.

والبعد الرابع هو ثقافي بحيث يجب أن تكون الحلول مقبولة من الناحية الثقافية، و هذا واحد من أصعب المشاكل حيث يجب تجنب فرض نماذج خارجية ولكن في نفس الوقت، رفض التراجع إلى التقليدية لا يزال

و هناك البعد الإقليمي وعلاقته بالبيئة حيث تعالج المشاكل البيئية بعيدا عن الإقليمية أي أنها مشكل عالمي يتحتم على دول العالم العمل على حله مجتمعة، وهذا معناه إشراك دول العالم الثالث في معالجة الآثار البيئية الناجمة عن النشاط الصناعي للدول المتقدمة

ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يُكملان معا واجبا ومسؤولية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي[1].

و في سنة 1980 استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بهذا الشكل في تقرير نشر حول الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة وهي منظمة عالمية أنشئت 1948 و مقرها بسويسرا

للمرة الأولى وضع تعريف محدّد للتنمية المستدامة في تقرير أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1987 الذي يحمل عنوان "**مستقبلنا المشترك**".

قامت **قروهارلم بريتلاند** رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية*- تأسست اللجنة سنة 1983 و يعمل أعضائها بصفة شخصية ولا يمثلون بلدانهم- وهي رئيسة وزراء النرويج بإصدار كتاب بعنوان " **مستقبلنا المشترك**" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة.

هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حكومات[2].

و يلفت التقرير عناية العلماء إلى التراجع عن الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والتوجه إلى بعض المشاكل العاجلة والمعقدة والتي تتعلق أساسا بزيادة حرارة الأرض والخطر الذي يهدد طبقة الأوزون وظاهرة

[1] إبراهيم محمد العناقي،البيئة و الأبعاد القانونية والدولية، العدد 110، اكتوبر1992،ص: 120

*للإشارة فقد كان السيد:محمد سحنون السفير الجزائري السابق أحد أعضاء هذه اللجنة، وكان نائب رئيسة الجنة هو السيد منصور خالد رئيس الوزراء السوداني السابق.

[2] سحر قدور الرفاعي،مرجع سبق ذكره ،ص:25

التصحر التي تلتهم الكثير من الأراضي الزراعية، هذه المشاكل التي كانت تبدوا من اهتمامات الدول المتقدمة فقط، ولكنها صارت تهم الدول النامية كذلك لما سوف تعانيه جراء هذه المخاطر[1].

و صفت التنمية المستدامة بأنها عملية يكون فيها استغلال الموارد ، وتوجيه الاستثمارات، ومسيرة التنمية التكنولوجية والتحول المؤسساتي تتناسق فيها حاجات المستقبل والحاضر وأنها يجب أن تستند إلى الإرادة السياسية في نهاية الأمر[2].

و في جوان 1992 عقد مؤتمر التنمية والبيئة في مدينة **ريو ديجانيرو** بالبرازيل ، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المحتدة حضر هذا المؤتمر 179 دولة، و عرّف هذا المؤتمر باسم "**قمة الأرض**" وهذه التسمية تدل على أهميته العالمية[3].وتم فيه صياغة استراتيجيات وتدابير للحد من التدهور البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا.

خرج هذا المؤتمر بمجموعة نتائج مهمة، حيث تم وضع معاهدات للحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك تم الإعلان عن ميلاد ما سمي"بميثاق الأرض" الذي يحدد المبادئ التي يجب على شعوب العالم الالتزام بها في العلاقات فيما بينها من جهة، ومع البيئة العالمية من جهة أخرى، كما تم صياغة ما يعرف بجدول أعمال القرن "**الأجندة 21**".

كما تم إعداد ميثاق حول التغير المناخي وسمي"**بمعاهدة المناخ**"، وتدعو هذه المعاهدة الدول الموقعة عليها إلى ضرورة وضع سياسات تهدف إلى تثبيت غازات الاحتباس الحراري، خاصة ثاني أكسيد الكربون على معدل سنة 1990 بحلول سنة 2000، ودعت الدول الصناعية المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة، وأن تقدم للدول النامية تعويضات مالية عن التكلفة الإضافية التي يمكن أن تتحملها من جراء تطبيق هذه المعاهدة، وقد وقعت 152 دولة على هذه المعاهدة.

تناول هذا المؤتمر التنمية المستدامة بصورة واضحة من خلال بعض المبادئ التي خرج بها من خلال التأكيد على أنه وجب القيم بالتنمية التي تتحقق على نحو متساو بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما أنه أشار إلى أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ، ولا يمكن عزلها عند القيام بالعمل التنموي.[4]

و تمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات:

---

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف،الكويت، 1989، ص ص: 15.16

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، نفس المرجع السابق ذكره ، ص:31

[3] Tracey strange et Anne baley, le développement durable. OCED. France.2008.p31

[4] خبابة عبد الله و بوقرة رابح.الوقائع الاقتصادية.المؤسسة الجامعية. 2009.الجزائر.ص323

إعلان ريو: حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محدّدة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال[1]، و من بين مبادئ هذا الإعلان

- أن الإنسان هو أولى اهتمامات التنمية المستدامة
- عدم تأجيل مواجهة النتائج الخطيرة الناجمة عن التلويث البيئي
- تأكيد سيادة الدول على استغلال مواردها دون التسبب في ضرر بيئي للدول الأخرى، وتحمل الدول المتقدمة مسؤوليتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة
- التأكيد على محاربة الفقر و التقليل من المجموعات الهشة.

اتفاقية التغير المناخي:

تقر الاتفاقية أن التغيرات المناخية [2] الحاصلة لا يمكن تجاهلها وبأنه وجب مواجهة هذه التهديدات بسرعة قبل أن تتفاقم ، وأقرت الاتفاقية بتحمل الدول المتقدمة المسؤولية في التمويل و البحث العلمي حول الظاهرة . هذه الاتفاقية مهدت الطريق لاتفاقية كيوتوا سنة 1997.

اتفاقية التنوع البيولوجي:

تهدف الاتفاقية إلى حماية التنوع البيولوجي و تنظيمه و وضع أسس مرتبطة باستعمال الموارد البيولوجية كالصيد ، ومهدت هذه الاتفاقية إلى مسار عمل في مجال حماية التنوع البيولوجي على لكوكب الأرض فقد مهدت إلى عدة بروتوكولات واتفاقيات في هذا المجال.

أولا:التعريف بالأجندة21

تعتبر أجندة ق 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21، و هي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و التزاما سياسيا.

[1]Jean – Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998, P8.

[2]خبابة عبد الله و بوقرة رابح، مرجع سبق ذكره.2009، الجزائر،ص 197.

و الأجندة عبارة عن خطة عمل دولية التنمية المستدامة في أربعين[1] فصلا حيث تناولت القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الموارد الطبيعية وتنميتها تنمية رشيدة تمكن من اسمرارها، تحتوى هذه الفصول على مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، و التنمية البشرية بشكل متكامل.

و تتضمن حوافز و تدابير محدّدة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية و الأمم الفقيرة، و دفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، و القضاء على مشكلة الفقر و تخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض و ضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد و البيئة معا[2].

و فيما يخص الجهات الفاعلة في عملية التنمية المستدامة فان الأجندة توصي بتعزيز دور الفئات (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، و الشباب، و السكان الذين يعيشون بالأرياف ، و مجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعة و المنظمات الغير حكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة. و إن برنامج العمل يوصي بالاهتمام بالأعمال التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم جميع فآت المجتمع سواء أفراد أو مجموعات. و تكمن أهمية الأجندة لكونها صادرة من طرف مؤتمر دولي شارك فيه خبراء وقادة دول، كما أنها غير ملزمة قانونا[3].

و في سنة 1997 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية حول تطبيق " الأجندة 21 "، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع "الأجندة 21" حيّز التنفيذ يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى.

إن الوثيقة النهائية للدورة أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض أهمها المصادقة على الأهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي إلى التغيير المناخي، العمل أكثر و بكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، و التوزيع، و استخدام الطاقة، و التركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة[4].

---

[1] باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص: 195

[2] بوراس عصام، المياه والتنمية المستدامة–مع دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير،جامعة عنابة 2009،ص: 49

[3] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 128

[4] لجنة التنمية المستدامة، إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية–التطبيق والتنفيذ– e/cn.17/1997/8، افريل1997

في ديسمبر 1997 إقرار"**بروتوكول كيوتو**" باليابان شارك فيها أكثر من 10.000 مشارك، هدف هذا البروتوكول إلى الحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري، ويعتبر عقد هذه الندوة منعطفا هاما فيما يخص الحماية الدولية للبيئة بصفة خاصة والالتزام بمبادئ الاستدامة بصفة عامة وصادقت أكثر من 60 دولة عليه، ماعدا الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر ملوثي العالم بدعوى أن قبولهما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقليص أرباح الشركات، وبالتالي زيادة البطالة والمشاكل الاقتصادية الأخرى ، ورفضت التوقيع كذلك كل من استراليا وإيران وتضمنت هذه الاتفاقية لأول مرة في تاريخ المؤتمرات المبلورة لمفهوم التنمية المستدامة أهدافا كمية صارمة للحد من نشر الغازات الدفيئة، حيث دعى إلى تثبيت تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون كحد أعلى بـ 550 جزء من المليون أو أقل، وأن تتكفل الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة خلال الفترة 2008-2012 بنسبة5.2 %عن مستويات سنة 1990، وأكد البروتوكول كذلك على ضرورة حماية الدول النامية التي تتعرض اقتصادياتها للآثار الضارة من تطبيق هذه الاتفاقية[1].

ثانيا:مؤتمر الألفية للأمم المتحدة

عقدت قمة الألفية في نيويورك في الفترة 6الى8 سبتمبر 2000 حضرها 147 رئس دولة من الدول الأعضاء انبثق عن القمة أهداف التنمية للألفية تعهدت فيه الدول بتحمل المسؤولية الجماعية في الحفاظ على الكرامة الإنسانية و المساواة، كما تعهدوا بتحقيق بعض الأهداف وفق مدة زمنية محددة[2]، وأصبحت أهداف الألفية هي الأهداف الرئيسية لدول العالم في القرن الحالي و هي:

- **الهدف الأول**:استئصال الجوع والفقر الشديدين، و خفض نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة سوء التغذية إلى النصف

- **الهدف الثاني**: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، و ضمان تمكن الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي.

- **الهدف الثالث**: تعزيز المساواة الجنسية، وتمكين النساء من حياتهن، إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي في فترة لا تتعدى سنة 2015

[1] خبابة عبد الله، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص:75.

[2] باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص: 155

- **الهدف الرابع**: تخفيض نسبة وفيات الطفولة خاصة الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.

- **الهدف الخامس**: تحسين صحة الأمومة، وخفيض معدل الوفيات عند الحمل والرضاعة بمقدار ثلاثة أرباع؛

- **الهدف السادس**: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والعمل على وقف انتشاره، و مكافحة الملاريا وأمراض أخرى؛

- **الهدف السابع**: ضمان الاستقرار البيئي، خفض نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي الآمن؛

- **الهدف الثامن**: تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة، و تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية، و إصلاح أنظمة المعونات والتجارة مع معاملة خاصة للدول الفقيرة[1].

في 10 نوفمبر 2001انعقاد مؤتمر مراكش بالمملكة المغربية حضرته 167 دولة وغابت عنه الو.م.أ حيث وعدت أغلبية الدول بالمصادقة على بروتوكول كيوتو، وبالتالي تم إنقاذه من الحل بسبب الانسحاب الأمريكي، خاصة أن هذه الأخيرة تعتبر أكبر ملوث في العالم بنسبة تصل إلى ربع انبعاثات أكسيد الكربون في العالم .

في سنة 2002 انعقدت **قمة جوهانسبورغ** ، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة والكثير من ممثلي الحكومات والجمعيات غير الحكومية، حيث ركزت القمة على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي[2]، وقد خرج المؤتمر بخطة عمل طويل من أبرز بنودها:

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة1992؛
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر؛
- التعهد بخفض عدد السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام 2015؛
- إطلاق الاتحاد الأوربي مبادرة المياه من أجل الحياة؛
- التعهد بزيادة استخدام الطاقة النظيفة ؛

[1] هيئة الأمم المتحدة:تقرير التنمية البشرية لسنة 2005،ص:15

[2] بوراس عصام، مرجع سبق ذكره ،ص: 46

- وافقت القمة على انه يتعين استخدام الكيمياويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالصحة و البيئة بحلول عام 2020؛

تعهدت الدول بخفض إهلاك التنوع البيئي و التقليل من معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية، و الالتزام بتمويل الزراعة المستدامة ؛ و الشكل الموالي يبين أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة:

شكل رقم (01):تطور مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة

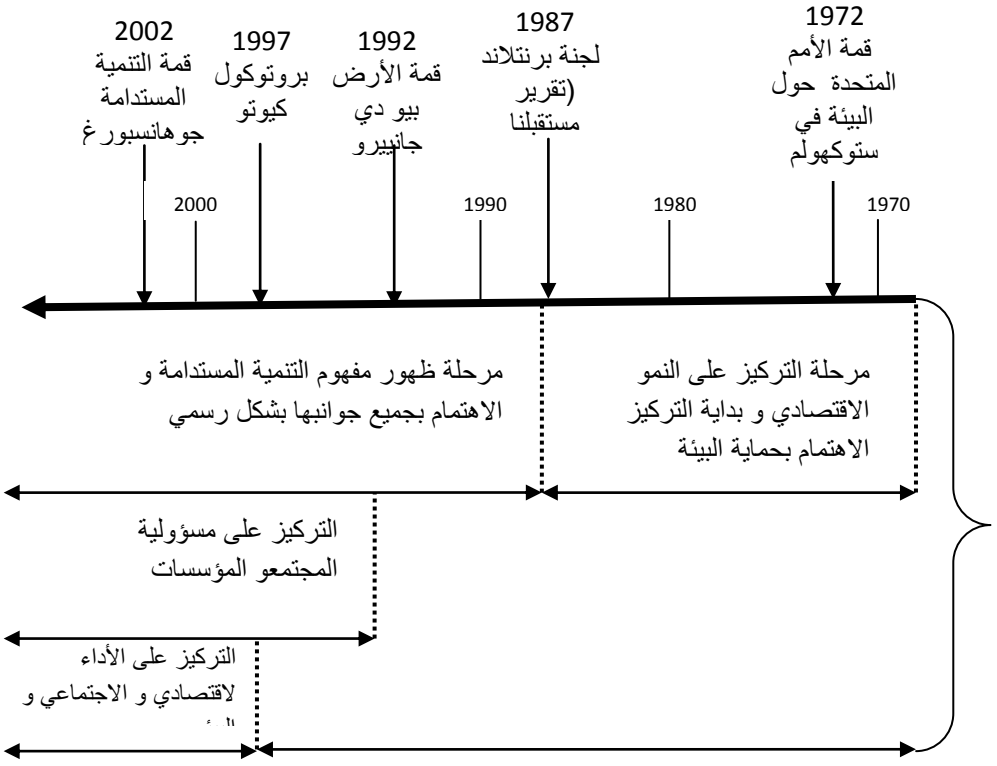

Source: Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable, Afnor, France,2004,P16

نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن الاهتمام بالجوانب البيئة بدأ قبل تقرير لجنة برنتلاند، لكنه لم يكن اهتماماكافيا، و مثل صدور التقرير البداية الفعلية لعلاقة الجوانب البيئيةبالعملية التنموية.

ثالثا:تعريف التنمية المستدامة

قبل التعرض لتعريف التنمية المستدامة نتعرف أولا على مصطلح الاستدامة، تعرف الاستدامة بأنها ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن حيث أن الاستهلاك ورصيد المجتمع من الثروات يتزايد مع مرور الوقت في ظل وجود البدائل، و توفر إمكانية الإحلال بين الموارد مع مرور الزمن.[1]

هناك الكثير من التعريفات التي و ضعت للتنمية المستدامة، حيت نجد أن كل تعريف يعني بجانب أو بهدف معين وحسب توجهات واضع التعريف، فقد قسمت بعض التقارير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، و بيئية، و اجتماعية، و تكنولوجية. و هناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة نذكر منها[2]:

المفهوم المادي للتنمية المستدامة الذي يؤكد على عدم استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل عقلاني لا يؤدي إلى تناقص الاستفادة منها بالنسبة للأجيال القادمة ،و ذلك بالحفاظ على رصيد ثابت مناها للأجيال القادمة.

و تعني أيضا من الناحية الاقتصادية خفض الاستهلاك خاصة ما يتعلق بالطاقة، مع تغيير نمط الاستهلاك من خلال التوجه إلى الطاقة البديلة و تنمية الموارد المتاحة، كذلك توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحدّ من الفقر[3].

و قد عرفت منظمة الأغذية و الزراعة التنمية المستدامة بأنها أداة لحماية الموارد الطبيعية و التوجه نحو إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، كما تهدف إلى حماية الغطاء النباتي من الزوال و صيانته.

و تعني من الناحية الاجتماعية العمل على استقرار النمو السكاني وتحسين حياة الأفراد برفع مستوى المعيشة و توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة و الحد من الهجرة نحو المدن و تعزيز دور المرأة.

على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية لإنتاج الغذاء، والتي تعتمد على التقنيات النظيفة غير المضرة للبيئة.

---

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ، ص: 19

[2] حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء،مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي: أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،منشورات مخبر السياسات و الاسنراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة 2010، ص 678

[3] بوعشة مبارك، التنمية المستدامة–مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم، مؤتمر التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد، سطيف، 2008، ص: 3

و هي تعني على الصعيد التكنولوجي التحول إلىاستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة، و تنتج الحدّ الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

رغم تعدد التعريفات إلا أن أهم تعريف للتنمية المستدامة هو الذي وضعته لجنة البيئة و التنمية التابعة للأمم المحتدة و المعروفة بلجنة بريتلاند:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البيئة التنمية المستدامة بأنها: **" التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون ال مساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"**[1].

إن تعريف التنمية المستدامة يتمحور حول نقطتين رئيسيتين هما:

- **استدامة الموارد الطبيعيــة:** أن تستخدم الأجيال الحالية الموارد بصفة عادلة تأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة وفق مبدأ أن الموارد ملك لجميع الأجيال ليست الحاضرة فقط
- **صيانة الموارد الطبيعية وتعزيزهــا:** حتى يمكن تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية[2].

إن هذا التطور في الفكر التنموي هدفه تحسين نمط المعيشة مع الحفاظ على هذا التحسين، من خلال التأكيد على سلامة و قدرة النظام البيئي على الاستمرار بناء على أن الموارد الطبيعية هي أساس أي نشاط اقتصادي سواء كان صناعي أو زراعي

فالعملية التنموية التي تستغل الموارد الطبيعية بشكل غير عادل تحقق فوائد آنية،لكن عواقبها ستكون وخيمة على الأجيال القادمة، فالإنسان يجب أن يكون في حالة توازن مع الطبيعة ،أي أن استمرار الإنسان مرتبط باستمرار الطبيعة ويكون ذلك عن طريق عدم إجهاد الإنسان للطبيعة، ومن هنا تبرز فكرة التربية البيئية التي تعلم الإنسان استخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج وتجنب المخاطر البيئية.[3]

أي أن التنمية لا تتجاهل الضوابط و المحددات البيئية، و لا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية و استنزافها، و تطور الموارد البشرية، و تحدث تحولات في القاعدة الصناعية و الثقافية السائدة. حيث أنها تنقل المجتمع إلى

[1]Marie-Claude SMOUTS. Le développement durable. Cursus.2é edition.paris.2008. P 13.

[2]عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008،ص:39

[3]العربي عطية، التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية –مدينة بسكرة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، مارس2010، العدد18، ص:95

عصر الصناعة التي تستخدم الطاقة النظيفة التي تقلل من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والغازات الدفيئة، فقد كان ارتفاع درجة حرارة الأرض مرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة استخدام الوقود الأحفوري خاصة النفط.[1]

كذلك فقد حددت إحدى الدراسات لـ: " إدوارد باربيي " أربع مميزات أساسية للتنمية المستدامة هي:

- تتميز التنمية المستدامة عن باقي المفاهيم التقليدية للتنمية بأنها تتداخل فيها أكثر من عامل فهناك اعتبارات بيئية واجتماعية واقتصادية
- تعمل التنمية المستدامة على تلبية حاجيات الفئات الفقيرة و تدمج جميع الفئات في عملية التنمية ، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- أن أبعاد التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، و ذلك لشدة تداخل الأبعاد و العناصر الكمية و النوعية لهذه التنمية[2].

و التنمية المستدامة، في ضوء الدراسة السابقة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي، و الاجتماعي و تساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

رابعا:مميزات التنمية المستدامة

من خلال جملة التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج بعض المميزات التي تتمتع بها التنمية المستدامة عن باقي المفاهيم التنموية في النقاط التالية[3]:

- التنمية المستدامة تركز على عامل الزمن و هذا من أهم مميزاتها، فالاستدامة تعني الاستمرار الزمني وعدم تجاهل المستقبل

[1] أسامة الخولي،مرجع سبق ذكره،ص: 95

[2] حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف، 2008، ص ص: 101.102

[3] أرجع إلى عدلي علي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص: 150- 151. بالإضافة إلى زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره ص: 130. وكذلك سحر قدوري الرفاعي، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 25.

- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، كما تقتضي العدالة بفي توزيع المنافع على الجيل الحالي و العدالة بين الأجيال بعدل التعدي على حق الأجيال القادمة.
- هي حالة مترابطة الأبعاد التي تبنى عليها حيث تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- أنها تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- التنمية المستدامة تهدف إلى العناية والتركيز على الجانب البشري وتنميته و تضع أسمى أهدافها هو تحقيق متطلبات الحياة الكريمة للبشر وعن طريق البشر.
- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع؛
- لها بعد دولي حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة تحقيق تنمية مستدامة وع العدالة فيتحمل الأعباء بين الدول.
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي

المبحث الثالث: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص تمييزها عن باقي مفاهيم التنمية، حيث تبنى التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد الأساسية،و التي تُؤخذ في الاعتبار عند إعداد أي خطة تنموية، ولها عدة أهداف مبادئ و سوف نتناول فيما يلي هذه الأبعاد و مكوناتها الرئيسية. كمان نتناول مؤشرات قياس نتائج عملية التنمية المستدامة و التي من خلالها يمكن الحكم على مدى نجاح الدول في تنفيذ براج التنمية. و سوف نتناول أيضا أهداف و مبادئ التنمية المستدامة

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

نستنتج من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لا يمكني تحقيق التنمية المستهدفة دون التركيز عليها و معالجتها مجتمعة. إن هذه الأبعاد متكاملة لا يمكن الفصل بينها أو الاهتمام بواحد على حساب باقي الأولويات و نذكر ثلاثة حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والشكل الموالي يبين ترابط هذه الأبعاد[1].

شكل رقم(02): تكامل و ترابط أبعاد التنمية المستدامة

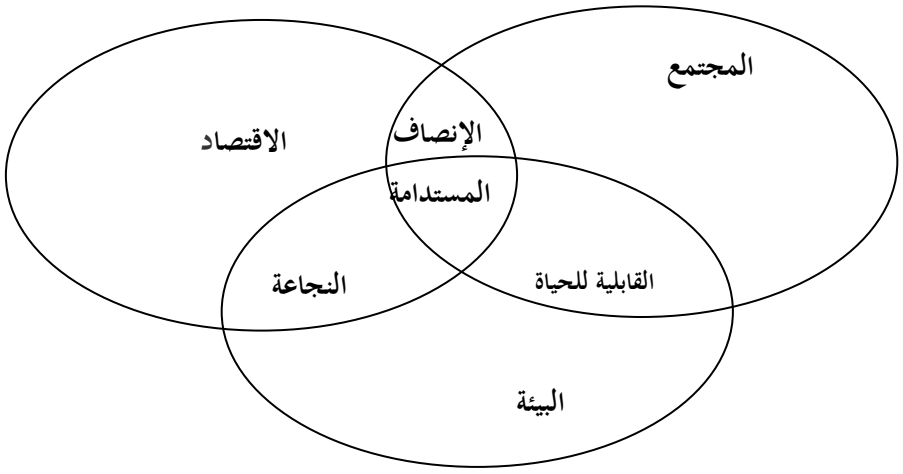

Source: louis Guay et autres, les enjeux et les défis du développement durable, les presses de l'université Laval canada.2004.P16

[1]Bruno cohen-Bacrie، efficacement sure le développement durable،DEMOS ،Paris،2007،P:15

أولا: الأبعاد الاقتصادية

إن موضوع التنمية لاقتصادية الذي يعنى بالبيئة يعد أسس قيام مفهوم التنمية المستدامة، وذلك بالعمل بصورة أفضل على إدراج الاهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات، يهدف البعد الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ويعمل على القضاء على الفقر من خلال استغلال الأمثل للموارد الطبيعية،ويتكون هذا البعد من إجراءاتوجب مراعاتها[1] و هي:

1 – حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية :

من خلال هذا الجانب يلاحظ أن سكان الدول لمتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فعلى سبيل المثال استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز في الو.م.أ أعلى منه في الهند بـ33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[2].

2– التوقف عن استنزاف الموارد المتاحة :

تهدف إلى توعية الدول المتقدمة بالحد من الاستهلاك المفرد و المبدد للطاقة خاصة الطاقة التقليدية التي تلعب دورا كبيرا تلويت البيئة وعدم تصدير هذه المشاكل لباقي الدول، كما تهدف إلى صيانة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي

3– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة[3]، لأن استهلاكها الكبير والمتزايد من الموارد الطبيعية مثل المحروقات الذي يؤدي إلى إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة مع ماتسببه الدول النامية. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره،ص:28

[2] بوراس عصام، مرجع سبق ذكره ،ص:52

[3] بوعشة مبارك، مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد،مؤتمر التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008،ص:58

اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4– تقليص تبعية البلدان النامية:

إن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها . وهكذا تنبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية و تأمين الاكتفاء الذاتي،مما يسمح بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة البينية للبلدان النامية.

5 – أهمية التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعني التنمية المستدامة الدول الفقيرة استخدام مواردها المحلية بدل منحها للدول الصناعية هذا ما يزيد من الفائض الاقتصادي لها، وبالتالي تحسين ظروف الحياة بالتقليل من الفقر[1]. كما توجه نمط حياة الأفراد إلى طريقة أفضل حيث أنكما أنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم[2]، فالتنمية المستدامة تعمل على الحد من التزايد السكاني و بالتالي الحفاظ على الموارد الطبيعية

6 – العدالة في توزيع الدخل:

تهدف التنمية المستدامة إلى الحد في التفاوت المتزايد في توزيع الدخل فعادة ما تستأثر فئة قليلة من المجتمع بأكبر حجم من الدخل، كذلك بالنسبة للدول هناك دول تتمتع بدخل كبير جدا نتيجة نشاط اقتصادي كان يمكن توزيعه مع باقي الدول. كما تهدف إلى تمكين الجميع من الحصول على فرص حياة أفضل للجميع سواء ما تعلق بالرعاية الصحية أو غيرها.

7 – تقليص الإنفاق العسكري :

تهدف التنمية المستدامة إلى تحول الإنفاق على الحروب والصراعات بين الدول سواء كانت مسلحة أو بطرق أخرى إلى تحويل هذا الإنفاق على عملية التنمية، خاصة مع تركز الصناعات العسكرية في الدول الصناعية الكبرى و بالتالي يزيد من دخل هذه الدول وهذا ما يتعارض مع مبدأ العدالة في توزيع الدخل.

[1] صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2004/3، جامعة سطيف، 2004، ص: 10

[2] فرانسيس مورلاييه و جوزيف كولينز،صناعة الجوع حرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان،علم المعرفة، الكويت 1984،ص: 34

ثانيا: الأبعاد الاجتماعية

في جميع تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة تعتبر الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها ،و أن توسيع الخيارات الأفراد لابد أن ينطلق من هذا المنطلق و هذا ما يطلق عليه الاستدامة الاجتماعية[1] ،لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد والبشر مجتمعين هي على النحو التالي

1 – الحد من تزايد السكان

يشكل التزايد المستمر والكبير لعدد السكان أعباء إضافية على عملية التنمية المستدامة، بسبب زيادة استنزاف الموارد وتلويث البيئة،و التوسع في المدن على حساب الأراضي الزراعية والغابات و هذا يشكل ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية[2] وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن وأن معدل النمو السكاني للعالم الثالث المقدر ب 3% يعتبر معدل كبير يمكن أن يؤثر على مسار التنمية فيها.

2 – ضبط النمو السكاني:

فالزيادة السكانية تبلغ نحو80مليون نسمة كل عام، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة وأغلب الزيادة (85%) في دول العالم الثالث الذي يتميز أساسا بالاكتظاظ والفقر والتخلف، استمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا، وهذا يشكل تهديدا لجميع دول العالم.

3 – أهمية توزيع السكان:

يلعب توزيع السكان على سطح الأرض أهمية بالغة في عملية التنمية المستدامة خاصة مع التزايد الكبير لعدد السكان و التوسع في مساحات المدن و إنشاء مدن جديدة على حساب الأراضي الزراعية و الموارد الباطنية خاصة المياه، كما أن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير خاصة من قبيل اعتماد كل السياسات والتكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر[3].

[1]Jean-Luc Dubois et François-régis Mahieu , La dimension sociale du développement durable, Article publié dans développement durable, Doctrines, pratique, évaluations, Editions, IRD, paris, p :6

[2]فرانسيس مورلاييه و جوزيف كوليتز، مرجع سبق ذكره ،ص:41

[3]صالح عمر فلاحي، مرجع سبق ذكره،ص:11

4 – تزايد دور أهمية الموارد البشرية:

مع التطور السكاني والتكنولوجي تزايدت أهمية إعدادموارد بشرية مؤهلة لقيادة عملية التنمية و معالجة المشاكل التي توجهها.و يحدث هذا بضمان التعليم والتدريب وتطوري المؤهلات العلمية و تحسين الخدمات الصحية ومحاربةالفقر للابتعاد عن حالة الحلقة المفرغة للفقر[1].

5 – أهمية دور المرأة

تزايد دور المرأة في المجتمعات المعاصرة في عملية التنمية، ففي البلدان المنامية المرأة التي تربي الأطفال و تعمل في الزراعة ، وتقوم بجميع الأعمال المنزلية من أجل العائلة، وهو دور تحط من قيمة المرأة عكس الدول المتقدمة تكون فيها والمرأة الأكثر تعليما تميل إلى تقليل عدد الأطفال ،كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة و هذا ما يساعد في عملية التنمية.

ثالثا: الأبعاد البيئية

إنإشراك العوامل البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية يجعل منها طويلة الأجل تأخذ في الحسبان نصيب الأجيال القادمة من الموارد و الآثار الحالية على البيئة. تؤكد أهمية الممارسات البيئية تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة ، ومراعاة الجانب البيئية في عملية التنمية يتطلب تفادي الأعمال التالية[2]

1 – الحد من تدهور و تدمير الغطاء النباتي والمصايد

يؤدي تدهور الأرض إلى مشكلات بيئية خطيرة على كوكب الأرض فهذا يؤدي إلى تقلص الغذاء و ارتفاع درجة الحرارة، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما زيادة عدد سكان الأرض ، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة[3].

3– الأراضي:

بالنسبة للبعد البيئي نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى تدهورها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وهذه قضية معقدة وهامة جدا في موضوع بالتنمية المستدامة، وبالتالي وجب إتباع طرق ووسائل استخدام الأراضي بشكل موافق لمبادئ بالتنمية المستدامة ، حيث تعتد الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي، على

[1] هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2009، ص: 8

[2] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره ،ص:61

[3] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ،ص: 34

تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.

4 – حماية مصادر المياه و صيانتها:

تعتبر المياه العذبة عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه، وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة، وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ ،اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء[1].

يشكل توفر المياه العذبة بكميات مناسبة ومضمونة ضرورة للصحة والإنتاج الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورغم أن ثلثا مساحة كوكب الأرض مغطاة بالمياه، فإنه لا يمكن الاستفادة الآن إلا بنسبة 0.01% منها لأغراض الاستخدام البشري المباشر، كما أن تزايد حجم السكان يؤدي إلى نشوء حالة الندرة في المياه ، لذا فان المشاكل المتصلة بندرة المياه ستظل تتضاعف مع تزايد عدد سكان العالم.

5– تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية

بسبب الاستخدام المفرط للأرض و تزايد عدد السكان مع الصيد الغير منظم تتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، ما عدى المحميات الطبيعية التي يديرها البشر إدارة مكتفة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني بصيانة التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة

6 – الحد من التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض

تعنى التنمية المستدامة بالحد من الارتفاع المستمر لدرجة حرارة الأرض و التغيرات البيئية المستمرة و ذلك قصد الحد من المخاطر التي تشكلها هذه التغيرات على الفرص المتاحة للأجيال القادمة خاصة أن هذه الآثار تنتج

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ،ص: 34

من خاصة في الآثار الناجمة عن النشاط الصناعي[1]، ويكمن المشكل في الغازات المنبعثة أنها تبقى حبيسة الأرض مما يؤدي إلى رفع درجة حرارتها أو ما يطاق عليه **الصوبة الزجاجية**[2].

مما تقدم نستخلص أن مفهوم التنمية المستدامة يطرح نهجا جديدا في الفكر التنموي وهو منهج يتجاوز المناهج السابقة المبني على الاعتبارات الاقتصادية فالدول في السابق كانت ننتج بأقصى طاقاتها دون الأخذ في الاعتبارات الاجتماعية أو البيئية ،فالبعد الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) والبعد الاجتماعي و البشري (التنمية الاجتماعية) والبعد البيئي تشكل ركائز التنمية المستدامة.

لذا يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أبعاد هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية. حيث يوجد تكامل وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة والجدول الموالي يبين هذا التكامل

جدول رقم (4): تكامل أبعاد التنمية المستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامةالبيئية
المياه	كفاية المياه و كفاءة استخدامها في الأنشطة الصناعية و الزراعية	حق الحصول على المياه الصالحة للشرب للسكان الفقراء	ضمان حماية المجمعات المائية وصيانتها
الغذاء	تحقيق الأمن الغذائي عن طريق رفع الإنتاجية الزراعية	تحسين الإنتاجية قصد ضمان الغذاء	ضمان الاستخدام المستدام للحفاظ على الأراضي والغابات والمياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال تحسين الرعاية الصحية	حماية صحة البشر بفرض معايير بيئية في المدينة	ضمان حماية الموارد البيولوجية ة الأنظمة البيئية الداعمة للحياة
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة	ضمان وصول الطاقة للأغلبية الفقيرة	خفض الآثار البيئية ة التوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة
التعليم	التدريب وتطوير المهارات في القطاعات الاقتصادية	ضمان التعليم للجميع من أجل حياة منتجة	إدخال البيئة في البرامج التعليمية ولنشر الوعي البيئي
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو وفرص العمل	دعم المشاريع الصغيرة و خلق وظائف للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية

المصدر: باتر محمد علي وردم- العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية، الأردن، 2003، ص: 194

[1] خالد مصطفى قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص33

[2] عبيرات مقدم و بلخضر عبد القادر،الطاقة و ثلوث البيئة و المشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.العدد 2007/7، سطيف.2007، ص: 48

تعني التنمية المستدامة بتحقيق أهداف تنموية في مجموعة من القضايا الجوهرية التي تخص حياة الإنسان، وتعمل جميع أبعاد التنمية المستدامة مجتمعة و بشكل تكاملي على تحقيق هذه الأهداف.فالأهداف الاقتصادية المرغوبة تأخذ في الحسبان وتعمل على تحقيق أهداف بيئية، بحيث لا يكون هناك تأثير سلبي للنشاط الاقتصادي على البيئة بل أن النشاط الاقتصادي يهدف كذلك إلى الحفاظ على البيئة باستخدام الطاقات النظيفة و صيانة الموارد الطبيعية بالبحث عن البدائل للموارد الطبيعية الغير متجددة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

حتى نعرف مدى تحقيقنا للأهداف التنموية للتنمية المستدامة وجب علينا تحكيم هذه النتائج على جميع الميادين التي تعنى بها، ولهذا الغرض توضع مؤشرات معينة تساهم في قياس النتائج، ووضع السياسات، ومعالجة الإختلالات التي تؤدي إلى أهداف التنمية المستدامة وقبل أن نتناول مؤشرات التنمية المستدامة نتعرف أولا على مصطلح المؤشر في التنمية المستدامة وشروط إعداده

تعريف المؤشر:هو تعبير عن رقم مطلق أو نسبي، أو تعبير لفضي عن وضع سائد أو عن حالة معينة [1].
وهناك شروط يجب توفرها في المؤشر وهي[2]:

2 - أن يكون دقيقا وقابلا للقياس؛
3 - يمكن التنبؤ به وتوقعه؛
4 - حساسا بمعنى استجابته للتغيرات في الخالة المعنية بالقياس؛
5 - عدم تحيز المؤشر أو تضليله؛
6 - السهولة النسبية لجمع البيانات واستخدامها؛
7 - السهولة بمعنى أن قياسه وتطبيقه في المجال العلمي يعد سهلا؛
8 - أنيعكسشيئاجوهريالصحةالمجتمعالاقتصاديةأوالاجتماعيةأوالبيئيةطويلةالأجل؛

بالنسبة لمؤشرات التنمية المستدامة فقد أوصى جدول أعمال القرن 21 في الفصل40 المتعلق بـ"الإعلام من أجل اتخاذ القرار"3 بوضع مؤشرات تكون بمثابة أدوات اتخاذ القرارعلى جميع المستويات و رصد التقدم المحرز

[1] خميس عبد الرحمان رداد.المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني.ليبيا، 2009، ص: 75
[2] حرفوش سهام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 108
[3] لجنة الخبراء الحكومية الدولية المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا ،الاجتماع السادس عشر، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المغرب، 2001

لصالح التنمية المستدامة. وقد ترك المؤتمر للدول و المنظمات الدولية و الإقليمية الفرص لوضع مؤشرات خاصة بها التي تتوافق وخصائص الدول و أهدافها التنموية

لقد جرت العديد من المحاولات لوضع عدة مؤشرات للتنمية المستدامة من عدة جهات خاصة الهيئات الدولية التي تهتم بالتنمية المستدامة مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي هذه المؤشرات لا تتعلق بالجانب التنموي المادي فقط بل تتضمن مؤشرات اجتماعية وبيئية[1].

فقد أورد أحد الكتاب مؤشر سمي بـ "**مؤشر التقدم الأصيل**" الذي يقيس معدل الرفاه الاقتصادي ويأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية كالمشاكل الأسرية ومخلفات الوقود الأحفوري والآثار الناجمة عن الطاقة النووية[2].

وفي دراسة مشتركة لمجموعة من المؤسسات و المعاهد البحثية التي تهتم بالبيئة في كل من الولايات المتحدة و ألمانيا و اليابان و هولندا، اقترحت هذه الدراسة مؤشر مكمل لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي المستعمل في قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق حجم النشاط الاقتصادي ، سمي هذا المؤشر بـ "**مؤشر المستلزمات المادية الكلية للاقتصاد**"[3] و الذي يقيس حجم النشط الاقتصادي بوحدات مادية عكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس حجم النشاط الاقتصادي بوحدات نقدية. ويتكون المؤشر من المدخلات المادية المباشرة في النشاط الاقتصادي و استخدامات الموارد الطبيعية التي لا تدخل في الحساب الاقتصادي.

يعتبر هذا المؤشر تقريبي للضغط الذي يمارسه اقتصاد أي دولة على البيئة العالمية،كما أنه يمكن من معرفة نسبة معدل نمو النشاط الاقتصادي إلى معدل استخدامات الموارد.

كما وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات لقياس التنمية المستدامة ، حيث قسمت هذه المؤشرات إلى فئتين هما[4]:

- **مؤشرات المصدر**: تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية و الاجتماعية.

[1] عبد الهادي سويفي، مرجع سبق ذكره، ص: 113

[2] ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره ، ص: 135

[3] عبد الهادي سويفي، مرجع سبق ذكره ،ص: 116

[4] حرفوش سهام و آخرون مرجع سبق ذكره .ص: 108

- **مؤشر النتيجة** : تشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم وهي التي توضح التدابير المتخذة من قبل الدول الراغبة في عملية التنمية.

لكن اشمل تصنيف لمؤشرات التنمية المستدامة هو الذي اقترحته مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (CNUED) الذي نشر سنة 1996 في وثيقة تعرف باسم **" الكتاب الأزرق"**[1]. هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين بطريقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها.

كما اعتمدت الجنة تقسيم المؤشرات إلى ثلاثة فئات رئيسية هي مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة وهي التي تصف الأنشطة والأنماط والعمليات التنموية، و مؤشرات الحالة وهي التي تعطي صورة للوضع الراهن، ومؤشرات الاستجابة وهي التي توضح التدابير المتخذة في عملية التنمية[2]

جدول رقم (5): أمثلة لبعض مؤشرات التنمية المستدامة

طبيعة المؤشر	المـــؤشـــر
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فرص العمل–التغير في معدل البطالة حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي مجموع المساعدات الإنمائية نصيب الفرد من استهلاك الطاقة نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة كثافة استخدام الطاقة توليد النفايات الصناعية و الحضرية––توليد النفايات الخطرة–إعادة تدوير واستخدام النفايات المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا

[1] لجنة الخبراء الحكومية الدولية المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا. مرجع سابق

[2] سحر قدور الرفاعي،مرجع سبق ذكره ،ص: 26

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تفاوت الدخل–معدل البطالة نسبة متوسط اجر المرأة إلى اجر الرجل النسبة المئوية للأطفال دون سن ال 15 الذين خرجوا من بيوتهم الحالات الغذائية للأطفال متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدل الوفيات عند الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية لتصريف مياه المجاري التحصين ضد الأمراض المعدية بين الأطفال نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية وغير الحضرية
المؤشرات البيئية	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة دائما استخدام المبيدات الحشرية استخدام الأسمدة مساحات الغابات كنسبة مئوية من المساحات الإجمالية للأراضي كثافة قطع الأشجار–الأراضي المهددة بالتصحر–مجموع السكان في المناطق الساحلية حجم المياه السطحية والجوفية المستخرجة كنسبة مئوية من المياه المتوفرة انتشار الإمراض الرئيسية
المؤشرات المؤسسية	تنفيذا لاتفاقيات الدولية المبرمة عدد أجهزة الراديو و الانترانت لكل 1000 شخص خطوط الهاتف الرئيسية والهاتف النقال لكل 1000 شخص الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية

المصدر:لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، سطيف، 20، ص ص: 7،8

المطلب الثالث:مبادئ و أهداف التنمية المستدامة

تبنى التنمية على مجموعة من المبادئ الأساسية، التي تؤخذ في التي تعتبر الإطار العام للخطط التنموية، وللتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف على جميع المستويات، وفيما يلي نذكر أهم مبادئ و أهداف التنمية المستدامة:

أولا : مبادئ التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة عملية مستمرة توفق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالعملية التنموية تأخذ في الحسبان الآثار البيئية الناجمة عن النشاط الاقتصادي الذي هدفه تحسن حياة الإنسان وحتى يمكن التوفيق بين هذه الاعتبارات هناك مبادئ تلتزم بها التنمية المستدامة، فقد تبنى البنك الدولي عقيدة بيئية شاملة تقوم على عدة مبادئ أساسية منها[1]:

- **المبدأ الأول تحديد الأولويات بعناية:**

يجب التوفيق بين ما هو متوفر من إمكانيات مادية و الأعباء الناتجة عن المشاريع و ذلك بإتباع طرق وأساليب قياسية تهدف إلى إرشادنا إلى القرار الصحيح

- **المبدأ الثاني العائد الاقتصادي:**

يجب توظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية المختلفة والنشاطات التجارية بشكل استثماري مجدي اقتصاديا وملائم بيئيا ومنصف اجتماعيا؛

- **المبدأ الثالث استخدام أدوات السوق:** بالأخذ في عين الاعتبار أن الملوث يجب أن يتحمل تبعات تلويثه للبيئة؛

- **المبدأ الرابع: العمل مع القطاع الخاص:**

يتحتم على الدول إشراك القطاع الخاص [2] لا يوفره من موارد مالية وخبرات فنية توسع القاعدة الاستثمارية، كما يجب على الحكومات تشجيع القطاع الخاص على القيام بتحسينات في أنظمتها البيئية من خلال الحصول على علامة الجودة الإيزو 14001.

المبدأ الخامس المشاركة الشعبية[1]:تلعب المشاركة الشعبية دورا هاما في عملية التنمية المستدامة ، فجميع فآت المجتمع معنية وتشارك في العمل التنموي سواء عن طريق التوعية أو ترشيد الاستهلاكويتلخص دور المشاركة الشعبية في:

[1] خبابة عبد الله و بوقرة رابح، مرجع سبق ذكره،ص: 332

[2] عبد الله خبابة، و بوقرة رابح، مرجع سبق ذكره، ص: 340

- الحد من زيادة درجة حرارة الأرض من خلال ترشيد استهلاك الطاقة؛
- الإدارة البيئية من خلال الحد من تلويث البيئة؛
- الحد من انبعاث كلوروفلور الكربون chlorofluorocarbones[2] المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون عن طريق عدم استهلاك المواد المصنعة التي تحتوى على هذه المادة؛
- خفض استهلاك المشتقات البترولية من خلال استخدام وسائل النقل العامة مما يقلل من تلوث الهواء.

- المبدأ السادس : استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا[3] لتنفيذ خطط تنموية على اعتبار أن البيئة الإنسانية تمثل جزا أو نظاما فرعيا من مجموع الأنظمة في الكون وان إي تغير في يحث في أي نظام فرعي يؤثر على باقي الأنظمة الفرعية، فالتنمية المستدامة تعمل على ضمان توازن الحياة على الكرة الأرضية[4].

كما حدد جدول أعمال القرن أو ما يعرف بالأجندة 21، المنبثقة عن قمة الأرض بريو دي جانييرو سنة 1992، مجموعة من المبادئ لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي اعتبرت هذه المبادئ المنبثقة عن مؤتمر ريو دي جانيرو هي المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. ويمكن إيجاز أهم مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

– الإنسان هو محور التنمية المستدامة وهدفها؛

– التعاون الدولي من أجل ترسيخ قيام نظام اقتصادي دولي عادل يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما لا يجب استغلال السياسات البيئية بشكل يعيق حرية التجارة الدولية؛

– مبدأ الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الأولية والطاقوية وعدم تبذيرها، أي الاستفادة منها قدر الإمكان وبشكل لا يضر بالبيئة المحيطة؛

– التعاون الدولي لبناء قدرات محلية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها: وذلك من خلال تحسين الفهم العلمي عن طريق تبادل التكنولوجيا الحديثة وتسهيل نقلها؛

– ترقية استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية وفرض ضرائب بيئية: بالأخذ في عين الاعتبار أن الملوث يجب أن يتحمل تبعات تلويثه للبيئة؛

---

[1] جمال علاوة و علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 132

[2] عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص: 32

[3] جمال علاوة و علي صالح، مرجع سبق ذكره،ص132

[4] عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره.ص: 30

– مبدأ الحيطة والحذر : (منصوص عليه في المبدأين 15 و25 من تقرير ريو دي جانيرو 1992)، فلحماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور، يجب الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر الذي نص على رسم سياسات واتخاذ إجراءات وقياسات احترازية احتياطية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات؛

– الإلتزام بالمقارنة الحذرة: على نطاق واسع ووفقا لقدرة كل دولة في ذلك من أجل حماية البيئة من التدهور والتلوث، فعندما تكون هناك تهديدات محتملة بحصول أضرار بيئية خطيرة وغير قابلة للإصلاح، يجب على الدول التصدي للأمر قبل وقوعه، وذريعة غياب اليقين العلمي الكامل لا تبرر تأجيل اتخاذ الإجراءات المجدية اقتصاديا للحيلولة دون تفاقم التدهور البيئي؛

– مبدأ الوقاية : وذلك بإدماج البيئة من البداية كعنصر استراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية، يهدف أساسا هذا المبدأ إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا، وترقية الإجراءات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية؛

– مبدأ الملوث الدافع :هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم تجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أم دول

– مبدأ التضامن[1]: (منصوص عليه في المبدأين 1 و3 من تقرير ريودي جانيرو 1992)، ويكون بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، محليا ووطنيا، دوليا ومؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية حيث يعتبر هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل عدم المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية بين الأجيال الحالية ونظيرتها المستقبلية.

– التعاون الدولي من أجل منع نقل المواد الملوثة للبيئة: بشكل خطير والتي تشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان من دولة إلى أخرى من خلال إبرام اتفاقيات جماعية صارمة وملزمة؛

– مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية: وهو من المبادئ الهامة للتنمية المستدامة التي يجب احترامها، حيث يجب من خلال هذا المبدأ احترام العادات والتقاليد، المعتقدات والديانات لجميع الشعوب، ولا يجب أن يكون

[1]. Encyclopédie développement durable, Vedura, portail du développement durable, 05/05/2010 موقع انترنت تاريخ الدخول 2012/05/05, http://www.vedura.fr/encyclopedie.

النموذج التنموي المرتكز على التحديث وعمليات التغريب هو السائد، بل أن تكون التنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة لكن باحترام الجوانب الثقافية وخصوصياتها دون تمييز[1]؛

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة البشر الهدف الأسمى لها فهي تسعى إلى تلبية حاجاتهم وتنظم حياتهم عن طريق التعامل مع الموارد الطبيعية بحكمة حتى لا تستنزف أو تتدهور مما يقلل فرص الأجيال القادمة. فالخطط التنموية تقوم بدمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار [2].

كما تهدف التنمية المستدامة إلى تنشيط النمو وذلك بالتوجه نحو مشاكل الفئات الكبيرة من المجتمع الذين يعيشون في فقر مدقع والعمل على الحاجيات الأساسية تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

احترام البيئة الطبيعية[3] التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام

تهدف إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع الكفاءة الاستخدامية للمياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا،اجتماعيا، وبيئيا من خلال ضمان الحصول على السكن المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة؛ تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعات الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية؛

من بين الميزات في العصر الحديث امتلاك التكنولوجيا التي تتطور باستمرار و التنمية المستدامة تهدف إلى تعميم استعمال التكنولوجيا لتنفيذ الخطط و البرامج ومعالجة الاختلالات، مع مراعاة الاستعمال الايجابي لها،

[1]. صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مرجع سابق، ص:871.

[2]عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر– مذكرة دكتوراه. جامعة باتنة، 2007، ص:144

[3]عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 28.29

بحيث لا يؤثر استعمال التكنولوجيا على البيئة أو يضر بمصالح الدول و الأشخاص، بحيث تساهم التنمية المستدامة في وضع الإستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدالة.

أن التنمية المستدامة لا تكتفي بزيادة الناتج فقط بل تهتم كذلك بالعدالة في توزيعه،كما توصف التنمية المستدامة بأنها تمنية موالية للناس وللطبيعة.[1]

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، في حين تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة؛

وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعات الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وت إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والموارد المائية والحياة البرية والثروة السمكية؛ و هناك أهداف أخرى نذكر منها[2]

- تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية؛
- تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية
- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والبيئية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الوارد والطاقات المتاحة
- تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية وتنمية إحساسهم بالمسؤولية، وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة
- تحقيق و ضمان الاستغلال و الاستخدام العقلاني لموارد ومنع استنزافها وتدميرها
- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تتلاءم وإمكاناته وتسمح بتحقيق التوازن؛
- تنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساهم في تفعيل التعليم والتدريب لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديد.

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص:131

[2] بوهزة محمد، بن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة"حالة الجزائر"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص:300

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم التطورات التي طرأت على مفهوم التنمية وصولا إلى المفهوم المستدام ، فقد أثبتت جميع المفاهيم السابقة خاصة ما ركز على الجانب المادي فقط قصورا في إحداث تنمية تحقق رغبات المجتمع وتحفظ حقوق الأجيال القادمة.

فالتنمية التي تهدف إلى تحقيق عائد اقتصادي و الذي يتمثل في زيادة الدخل لا تعتبر تنمية بقدر ما تعد نموا اقتصاديا، حيث يمكن أن لا يعود على باقي جوانب الحياة بالفائدة، وهذا يعتبر قصورا في إحداث الأثر المرغوب لعملية التنمية، فالهدف الاقتصادي يعد بعدا واحد من مجمل ما تهدف عملية التنمية إلى تحقيقه.

تهدف التنمية في الأساس إلي تحسين حياة الناس حيث تجلى هذا المفهوم بعد التأكد من قصور مفهوم التنمية الذي يركز على زيادة دخل الإفراد في تحقيق الأهداف التنموية ، ولهذا كانت هناك عدة اجتهادات في مفهوم التنمية تعنى بالجوانب غير الاقتصادية كإعادة توزيع الدخل و توفير الحريات وغيرها.

كما أنه ومما سبق لا يمكن إغفال الجوانب البيئية التي أخذت تتزايد أهميتها جراء التزايد المطرد لسكان العالم، و ما يترتب عنه من استهلاك للموارد الطبيعية الغير متجددة و التي وجب صيانتها و ضمان بقائها للأجيال القادمة هذا من جهة، و التلوث الناجم عن استعمال المواد الطاقوية الملوثة للبيئة في الكثير من نواحي الحياة من جهة أخرى.

تعد البرامج التنموية التي تبنى على أسس و أفكار التنمية المستدامة الأنسب في وقتنا الحالي ، ولا يتوقف ذلك على الدول النامية فقط بل أن الدول المتقدمة تعمل على تنفيذ بعض الخطط المستدامة، خاصة ما يتعلق بالجوانب البيئية وتغيرات المناخ والتحول نحو استخدام الطاقة النظيفة.

الفصل الثاني

استراتيجيات التنمية المستدامة

في دول المغرب العربي

تمهيد

قصد التمكن من المقارنة بين دول المغرب العربي في مجال التنمية المستدامة يجب أن نتناول الخطط و البرامج التنموية لهذه الدول، بحث حتى تكون الخطط التنموية تتصف بالاستدامة أو تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة يجب أن تتناول جميع النواحي سواء الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. لهذا سوف نستعرض جميع الخطط الممكنة التي أعدتها هذه الدول لتحقيق تنمية تلبي رغبات و احتياجات السكان و تأخذ في الاعتبار مبدأ حق الأجيال القادمة من الموارد التي يستغلها البلد في الوقت الحاضر لتحقيق هذه التنمية.

تعتمد تونس في التخطيط للتنمية على مخططات خماسية و سوف نتناول المخططين العاشر والحادي عشر للتنمية، أما الجزائر فخلال الفترة من 2000 إلى 2010 نجد ثلاثة مخططات و هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005/ 2009 و برنامج التنمية للخماسي 2014/2010. وسوف نتناول برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو فقط كمثال عن الخطط التنموية في الجزائر، بالإضافة إلى أن البرنامج الثالث خارج فترة الدراسة. أما المغرب فقد أدرجنا مجموعة الخطط خلال الفترة السابقة بناء على توجهات خطاب الملك المغربي المتعلقة بإدارة الحكم في المملكة. وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2010/2000

المبحث الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة في تونس خلال الفترة2010/2000

المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة في المغرب خلال الفترة2010/2000

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

دخلت الجزائر الألفية الثالثة أمام تحديات كبيرة خاصة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فهي مازالت تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات، كما بلغ معدل [1] النمو الاقتصادي 2.6% سنة 1999. لقد كان لزاما أن تتجه خلال العشرية القادمة إلى تنويع الهيكل الاقتصادي و العمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، كما يتحتم على الجزائر الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي من خلال تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات و العمل على جلب الاستثمار

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي [1)] خلال الفترة 2001/2004 و يتمحور حول الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت و لتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية[2]. يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلي جملة من الأهداف أهمها[3]:

- تحقيق التوازن الجهوي
- إنعاش الاقتصاد الجزائري و إنشاء مناصب الشغل
- مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة

يبين الجدول التالي التوزيع السنوي لاعتمادات الميزانية المرصودة للمخطط حسب القطاعات المستهدفة:

جدول رقم (6): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 الوحدة: مليار د ج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	مناصب الشغل المرغوب تحقيقها
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	148.800
التنمية البشرية والمحلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	50.750
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	230.000
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	/
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	580.000

المصدر: بودخدخ كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير جامعة الجزائر،2009/2010، ص:194

[1] حاكمي بوحفص، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو و الإنعاش، الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002

[2] Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, P4

[3] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 179

نلاحظ أن مشاريع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية خصص لها اكبر قدر من الاعتماد المرصودة في البرنامج و هذا دليل على افتقار الجزائر لهذه المرافق المهمة، كما أنها من المنتظر أن تستوعب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة.

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية و تتمثل البرامج في هذا المجال فيما يلي[1]

1-الفلاحة : قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج. يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتمحور حول: تكثيف الإنتاج الفلاحي، و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية كما يتضمن:

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتصدي لظاهرة الجفاف .
- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات و توسيع مناصب شغل الريفي؛
- حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض العلفي؛
- مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛

2- مصايد الأسماك و الموارد السمكية:حدد المبلغ الإجمالي في الميدان ب 9.5 مليار دينار يتطلب لتنفيذ هذا البرنامج تنفيذ هذا البرنامج ومزيدا من الآليات على وجه الخصوص مايلي:

- توفير الموارد للصندوق الوطني للمساعدة على مصايد الأسماك الحرفية وتربية الأحياء المائية ؛
- إنشاء مؤسسة الائتمان لصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية ؛
- حل مشكل الديون لمهنيين المتعاقد عليها من قبل المستفيدين ؛

يهدف البرنامج إلى تحقيق النتائج التالية:

- خلق مناصب الشغل ب 100,000 وظيفة دائمة جديدة بحلول عام .2004
- توفير الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية: 23.5 مليار دينار ل 2500 للمستثمرين.
- زيادة الإنتاج:130,000 طن في السنة بحلول عام 2004،
- تشجيع الصادرات غير النفطية : 2500 طن في السنة و الإيرادات 50 مليار دولار سنويا.

ثانيا: دعم الإصلاحات شمل البرنامج الإصلاحات الضريبية والمالية، وذلك قصد إرفاق البرامج المبرمجة في المخطط بمجموعة من الإجراءات التي تساعد على تنفيذ البرامج و لمواكبة التطورات الدولية . وقد خصص مبلغ 45 مليار دينار لهذا الغرض[2].

[1] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2012، ص200

[2] بودخدخ كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2010/2009،ص201

ثالثا: التنمية المحلية و البشرية

1 – التنمية المحلية: إن البرنامج المقترح و المقدر ب 97 مليار دج يهدف الى[1]

- انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني؛
- إنهاء المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية و بلدية) و تطهير الماء و المحيط؛
- المشاريع الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال التي تشجع على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

2– التشغيل و الحماية الاجتماعية : قدر الغلاف المالي في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية ب 17 مليار دج، يهدف إلى خلق 70.000 منصب عمل دائم. البرنامج المقترح للفترة 2004/2001 فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية،يستهدف الأشطة كثيفة العمالة و يركز على الولايات المحرومة[2].

رابعا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين المعيشة

في إطار الأشغال الكبرى لعلمية التجهيز والتهيئة العمرانية فقد خصص مبلغ 210.5 مليار دينار، يتكون البرنامج من 3 عناصر أساسية وهي[3]:

1– التجهيزات الهيكلية: خصص لهذا الغرض 142.9 مليار دينار ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية خاصة في المراكز الحضرية الكبيرة والمناطق الريفية وتنقسم إلى:

- البنى التحتية للمياه خصص لها مبلغ 31.3 مليار دينار؛
- البنية التحتية للسكك الحديدية بمبلغ 54.6 مليار دينار؛
- قطاع الأشغال العمومية 54.3 مليار دينار؛
- الاتصالات السلكية واللاسلكية10 مليار دينار.

2– تنشيط المناطق الريفية في الجبال والهضاب والواحات: يهدف البرنامج إلى تعزيز النمو في المناطق الداخلية وفي الواحات بكلفة67.6 مليار دينار ، ويحتوي على:

- برنامج حماية البيئة بتكلفة 6.1 مليار دينار؛
- برنامج تكميلي لكهربة الريف و توزيع الغاز بقيمة 16.8 مليار دينار؛
- برنامج تنشيط المناطق الريفية وحماية تجمعات المياه والمناطق الساحلية بكلفة9.1 مليار دينار؛

[1] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص198

[2] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 181

[3] زرمان كريم، مرجع سبق ذكره ص، ص 202

خامسا : تنمية الموارد البشرية

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دج[1]. يهدف إلى تكوين موارد البشرية تتلائم مع احتياجات سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تتوزع اعتمادات هذا البرنامج على الشكل التالي:

1– التربية الوطنية: تبلغ تكلفة القطاع حوالي 27 مليار دينار،تتمحور الأهداف حول رفع مستوى التعليم خاصة في المناطق الريفية و المناطق التي تعاني من كثافة سكانية، و إعادة تأهيل وتحسين المرافق القائمة .

2 – التكوين المهني: تبلغ تكلفة القطاع حوالي 9 مليار دينار وتهدف إلى تقليص العجز في المعدات التعليمية، و إعادة تأهيل و تجهيز المؤسسات.

3 – التعليم العالي و البحث العلمي: تكلفة تبلغ 31.28 مليار دينار تتمثل الأهداف أساسا في إنشاء 50000 مقعد بيداغوجي جديد،و 250.000 سرير .

4 – الصحة العمومية: تكلفة تبلغ 14.7مليار دينار تتمثل الأهداف أساسا الى[2]

- إعادة تأهيل البنية التحتية التنظيمية وتجديد المعدات الطبية؛
- الانتهاء من انجاز المستشفى الجامعي بوهران و إعادة بناء مستشفى الشلف،و بناء مركز السركان في عنابة بقدرة 2000 مريض.

5– الشباب والرياضة: تكلفة تبلغ 4 مليار دينار تتمثل الأهداف على إعادة تأهيل المنشآت القائمة وتشييد مراكز الترفيه والرياضة ، ويولى اهتمام خاص إلى إعادة تهيئة ملعب 5جويلية ، و إنشاء البنية التحتية اللازمة لاستقبال الفرق وطنية والأحداث الرياضية الدولية.

6 – الثقافة و الاتصال: تكلفة تبلغ 2.3مليار دينار تتمثل الأهداف أساسا

- تجهيز بيت الثقافة في ولاية معسكر، و ترميم قاعة الأطلس و 4 أرشيف السينما؛
- ترميم المواقع التاريخية والمعالم بكل من غرداية وسوق أهراس.

7– الشؤون الدينية:البرنامج تصل إلى 1.5 مليار دينار، ويوفر الدعم لإعادة تأهيل بعض المساجد التاريخية

[1] Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, OP - CIT, P33

[2] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد السابع، جوان 2010، ص 203

سادسا: البرنامج الإستعجالي للمياه 2005/2002

سعت الحكومة إلى تنفيذ المخطط الإستعجالي[1] والذي عرض في برنامج الحكومة 2002 والذي جاء بعد اجتماع رئيس الحكومة مع جميع الولاة لتنفيذ المخطط، وتتمثل هذه الحلول في: يتم ترشيد استخدامات الموارد المائية بتقليل المفقود المائي ورفع كفاءة استخداماتها وصولا للاستغلال الأمثل للموارد المائية وذلك من خلال إتباع عدة سياسات على النحو التالي:

- استخدام وسائل الري الحديثة ؛
- تعديل الأنماط المزرعية والتراكيب المحصولية.

جدول رقم (7): برنامج تقديري للمساحات المسقية 2004/2001، الوحدة هكتار

السنوات	إجمالي المساحة
2000	468494
2001	508316
2002	551523
2003	598402
2004	649266

المصدر: عادل كدودة، الموارد المائية في المغرب العربي واقع وآفاق–حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص:109

تخزين المياه السطحية :خلال البرنامج الإستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة إجمالية تقدر 11 مليار م^3 وحجم اجمالي منتظم يقدر بـ 6 مليار م^3 وهي كالأتي:

- 50 سد مستغل بطاقة تقدر بـ5.07 مليار م^3؛
- 12سد الجاري بناؤهابطاقة تقدر بـ1.70مليارم^3؛
- 8 سدود وشبكة الانطلاق بطاقة تقدر بـ700 مليون م^3؛
- 30 دراسات معمقة ، 9 منها جاهزة بطاقة تقدر بـ 2.40مليار م^3؛
- 27 دراسة اولية يمكن تحقيقها بطاقة تقدر مليار م^3 ؛
- برنامج لـ500 حاجز مائي بطاقة تقدر بـ 150 مليون م^3.

1عادل كدودة، الموارد المائية في المغرب العربي واقع وآفاق–حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002 ص109.

وذلك بفضل تضاعف الاستثمارات المالية التي قدرت إلى غاية 2005 بـ 315 مليار دج موزعة كما يلي :

جدول رقم (8): توزيع السنوي لاستثمارات في السدود خلال الفترة2005/2001

السنوات	2002	2003	2004	2005
حجم الاستثمارات	74	84	97	60

المصدر: عادل كدودة، الموارد المائية في المغرب العربي واقع وآفاق–حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002،ص 185.

إضافة موارد مائية سطحية وجوفية :البرنامج الإستعجالي تضمن حفر وتجهيز آبار جديدة في 16 ولاية وإعادة الاعتبار للآبار الموجودة في 9 ولايات.

تحلية المياه : فيما يخص مشاريع التحلية في الجزائر فهناك اتفاق بين شركتي سوناطراك و سونلغاز حول الاستثمار في تحلية المياه و من جهتاها أطلقت وزارة الطاقة و المناجم برنامج إنجاز وحدة أرزيو بطاقة 40 ألف م^3 يوميا، و ربط محطة الحامة بوحدة التحلية تتراوح طاقتها بين 80 إلى 140 م3. كما ستشرع وزارة الموارد المائية في إنجاز محطة بوهران بطاقة 100 ألف م3 يوميا.

و قد تبنت الجزائر مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بتخصيص مجموعة من الموارد المالية الرامية إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسات الاقتصادية و الإسراع إجراءات الشراكة و الخوصصة و التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع التحاد الأوربي و فيما يلي مجموعة الاجراءات و التدابير الجباية المصاحبة للبرنامج

جدول رقم (9): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2004/2001

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصربة ادارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7		2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و البعيد	0.03	0.05			0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر:زرمان كريم، التنمية المستدام ة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد السابع، جوان 2010، ص204

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الخماسي 2009/2005 و قد خصصت الدولة لهذا البرنامج حوالي 4203مليار دينار. وقد بنيت الإستراتيجية على أساس[1]:

- نمو المعدل السنوي للصادرات 5%؛
- معدل تضخم يبلغ 3% ؛
- سعر صرف الدينار مقابل الدولار 76د ج؛

و قد وزعت اعتمادات البرنامج على النحو التالي:

جدول رقم (10):المحاور الرئيسيّ لبرنامج التكميلي لدعم النمو الوحدة:مليار د ج

القطاعات	المبالغ
تحسين ظروف المعيشة	1908.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1
دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمة العمومية	203.9
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50
المجموع	**4202.7**

المصدر: بودخدخ كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير جامعة الجزائر،2010/2009،ص203

بعد أن ركز البرنامج السابق على البنية الأساسية، ركز هذا البرنامج على تحسين ظروف المعيشة حيث رصد في هذا المجال 1908.5، و تأتي برامج تطوير المنشآ ت الأساسية بمبلغ 1703.2 مليار دينار و هذا قصد إكمال مشاريع المخطط السابق و إقامة مشاريع جديدة. و يهدف البرنامج إلى تدعيم مسار النمو المستهدف خلال الخماسي السابق و يركز على:

أولا : الإصلاح في المجال الاقتصادي

يهدف البرنامج إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات في عدد من المجالات الاقتصادية و التي تتمثل في [2]

[1] مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي ، موقع إلكتروني: تاريخ الدخول للموقع :2011/08/30 http://www.mf.gov.dz/economie/pib.htm

[2] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 190

1- تسوية مسألة العقار الصناعي: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، لهذا يهف البرنامج إلى:

- تثمين المناطق الموجودة، و تطوير مناطق جديدة.
- جمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات، و إتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية؛
- استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، و استكمال مخططات التهيئة و التعمير؛
- تأسيس نظام الامتياز لفلاحي الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح و صاحب الامتياز؛
- تسهيل عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

2- عصرنة المنظومة المالية تهدف هو التلاؤم مع الظروف الاقتصادية و يهدف إلى:

- استكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- تحسين إدارة البنوك و المؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال و ضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، و تسيير نشيط أكثر للأصول المالية.

ثانيا : التنمية الاقتصادية

الهدف هو تنمية الموارد و الحفاظ عليها قصد استغلالها بطريقة أحسن، خاصة ما تعلق بالموارد الناضبة و يشمل البرنامج[1]

1- قطاع المحروقات و المناجم : يهدف البرنامج الى

- استكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية في مجال المحروقات؛
- تطوير أنشطة إنتاج الطاقات المتجددة؛
- ضبط تسعيرة الكهرباء و الغاز؛
- تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني.

2 – الفلاحة و التنمية الريفية:

ستتجه السياسة العمومية لتنمية الفلاحة نحو ما يأتي[2]:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين و الإرشاد؛

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره،ص 194

[2] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر ماي 2006 ، ص 40

- الدعم الانتقائي و الانتقالي لعمليات تحول النشاط و إعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- محاربة التصحر وحماية تربية المواشي.
- أما في مجال التنمية الريفية ، يهدف البرنامج الى:
- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية و على قروض؛
- برامج تسيير و تنمية الغابات و السهوب التي تستحدث مناصب الشغل و تحافظ على الوسط الطبيعي؛
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية؛

3- الصناعة: خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دينار قصد تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية، و تطوير الملكية الصناعية.

4- ميدان السياحة و الصناعة التقليدية و الصيد البحري خصص لقطاع السياحة مبلغ 3.2 مليار دينار ويهدف المخطط إلى:

- تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة ؛
- إنشاء 42 منطقة توسع سياحي؛
- تشجيع الاستثمار الفندقية لأجل تأهيل السياحة على مستوى الشواطئ و الصحراء و الحمامات المعدنية؛

و في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصناعة التقليدية فقد خصص مبلغ 4 مليار دينار وذلك من اجل [1]:

- انجاز وتجهيز مراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة وانجاز متاحف للصناعات التقليدية؛
- انجاز غرف للصناعات التقليدية و الحرف؛
- دعم تطوير أنشطة الصناعات التقليدية في الوسط الريفي.

أما ميدان الصيد البحري فقد خصص مبلغ 12 مليار دينار من أجل:

- عمل رسم خرائط بتحديد الموارد؛
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛

5- الاتصالات و التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال سوف تتركز الجهود حول:

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية و البريد، و التشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛

[1] بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره، ص 206

- الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها .
- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته و توسيعها و إدخال الإعلام الآلي ؛
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية و المالية البريدية.

ثالثا: تطوير الخدمات العمومية و تحديثها: خصص في هذا المجال مبلغ 203.9 مليار دينار من أجل[1]:

- البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال: يهدف البرنامج الى فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالمراكز الهاتفية، كذلك رقمنة 61 محطة أرضية؛
- العدالة: بتضمن البرنامج 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية؛
- الداخلية:الهدف هو مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية؛
- التجارة: يهدف البرنامج إلى تطوير عمليات المراقبة وقمع الغش.

1 - **مجال الموارد المائية:** يهدف البرنامج الى[2]

- إنهاء البرنامج الكبير للسدود و انجازات التحويل الجارية؛
- تطوير برنامج انجاز حفر الآبار، بقدر 20.000 متر خطي كل سنة؛
- سد حاجات الري الفلاحي على تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال و انجاز قرابة 300 وحدة جديدة.

2- سياسة تهيئة الإقليم و في هذا الإطار، تهدف الخطط إلى تطوير البني التحتية الكبرى و الأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية و النشاط الاقتصادي لهذه المناطق[3].

أ- البنى التحتية الخاصة بالطرق: يهدف البرنامج الى

- استكمال الطريق السريع شرق غرب
- إنشاء الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.
- استكمال الطريق العابر للصحراء،
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة.

[1] بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره، ص 206

[2] بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره، ص 206

[3] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر ماي 2006 ، ص41

ب– البنى التحتية للمطارات :يهدف البرنامج الى استكمال بعض المشاريع القائمة منها[1]:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر؛
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف وكذا انجاز مطاري الشلف و البيض؛
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

ج– البنى التحتية البحرية: و في مجال تحديث الموانئ، سوف ينصب الاهتمام على[2]:

- تجديد تجهيزات الشحن و الملاحة و تحديثها؛
- تعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير و الإعلام الآلي؛
- تقنين العلاقات التجارية و إضفاء الطابع التعاقدي عليها المتعاملين في المجال
- تحسين ظروف استقبال المسافرين؛
- دعم أمن المجال الموانئ و الرقابة، بما في ذلك تعميم استعمال الأجهزة الكاشفة "سكانير" .

د– البنى التحتية الخاصة بالسك الحديدية: إن أهم المشاريع الواجب انجازها تتمثل في:

- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة – سعيدة عبر عين وسارة و تيارت؛
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود – الجلفة عبر توقرت و الجلفة؛
- تحديث الخط بين غليزان و تيارت، تجديد الخط المنجمي في الشرق؛
- تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

رابعا : الحفاظ على البيئة

و في هذا السياق من الواجب أن تستعيد الإدارة المحلية و البلدية في المقام الأول دورها المحرك في مجال حماية البيئة و الحفاظ عليها و سيكون[3]:

- تسيير عملية التطهير و إزالة النفايات محل توفير للوسائل اللازمة لذلك ؛
- تعبئة المتدخلين في هذا المجال، ولاسيما عن طريق التعاقد و دفاتر الشروط، و فرض احترام التشريع؛
- إدخال طرق و أساليب حديثة و اللجوء إلى الشراكة الأجنبية فيما يخص تسيير تطهير المدن الكبرى؛
- فيما يخص تسيير النفايات الصناعية و تلويث المحيط ترسخ قاعدة "من يلوث يدفع". و في السياق ذاته.

[1] مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي ، موقع إلكتروني: تاريخ الدخول للموقع :2011/08/30 http://www.mf.gov.dz/economie/pib.htm

[2] زرمان كريم، مرجع سبق ذكره ، ص 215

[3] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره،ص 202

خامسا: التنمية البشرية

وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر لقطاع السكن حيث هدف البرنامج إلى بناء 1010000 سكن وقد خصص مبلغ 1908.5 مليار دينار لتحسين برامج التنمية البشرية في هذا المخطط. كما هدف البرنامج إلى[1]:

1- الصحة: في مجال الصحة خصص مبلغ 85 مليار دينار تهدف الإستراتيجية الى[2]:

- إصلاح وتحسين العلاج ألاستشفائي؛
- مراجعة السياسة المتعلقة بالأدوية وتشجع على الأدوية الأساسية و الجنسية؛
- تثمين الموارد البشرية في مجال الصحة؛

2- تلبية الطلب على السكن و تهيئة المدينة: خصص نسبة 45,5% من مجموع الاستثمارات المخصصة للبرنامج من أجل تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمس للبرنامج، عن طريق:

- إدراج تقنيات البناء مع مراعاة أخطار الزلازل و تخفيض أسعار السكن؛
- التحكم في مشكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج و ارتفاع تكاليفها ؛
- بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي و متابعة إنجاز برنامج 40000 مساعدة تم منحها.

في البرنامجين السابقين خصصت الجزائر ما قيمته 525 مليار دينار (7مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، و 4203 مليار دينار أي حوالي 56 مليار دولار للبرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي يعتبر غير مسبوق من حيث الاعتمادات المالية المرصودة له و هذا بسب الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

وقد تميز البرنامجين بدعم عملية التنمية بشكل مكثف في جميع المجالات وذلك من خلال دعم القطاع الفلاحي و النشاطات الفلاحية الإنتاجية، وانجاز البنى التحتية و تعزيز التنمية المحلية، و تطوير البنى التحتية مثل الطرق والمطارات.و يعتبر البرنامج التنموي خلال الفترة 2009/2001 يستجيب لحاجات البلد لمشاريع طموحة تهدف الى تحقيق تنمية مستدامة .

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره،ص 203

[2] زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص218

المبحث الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة في تونس

تقع تونس شمال القارة الإفريقية تتمتع بواجهتين على البحر الأبيض المتوسط هما الجهة الشمالية والشمالية الشرقية، نالت استقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة 1956 تبلغ مساحتها حوالي 163610 كلم مربع تشكل الصحراء حوالي 58% من المساحة ، يباغ عدد سكانها حوالي 10 ملايين نسمة، تعتمد على قطاعي الزراعة والسياحة ب 32و 36% على التوالي من ناتجها المحلى ، أما ترواتها الطبيعية وهي متعددة أهمها الفوسفاط بإنتاج سنوي قدره 06 مليون طن، حيث تحتل تونس المرتبة السادسة عالميا في إنتاجه ثم النفط بحوالي 5.2 مليون طن سنويا، والغاز الطبيعي ب 0.25 مليار متر مكعب سنويا حيث تكاد تونس تغطي حاجياتها من هذه المواد، لكن مخزونها محدود ولم تكتشف لها مصادر جديدة. تعتمد تونس في التخطيط للتنمية على مخططات خماسية.نذكر منها

المطلب الأول :المخطط العاشر للتنمية 2006/2001

انطلق المخطط التنموي العاشر [1] في محيط شهد تحولات عميقة على الصعيدين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد العالمي تميزت هذه الفترة بتسارع التطورات في اتجاه العولمة. كما تنامت أهمية التكنولوجيا وأنظمة المعلومات هذا ما يؤثر على عملية التنمية.و تميزت بداية هذا المخطط بتباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 مما يؤثر على تنفيذ الخطط التنموية.

أما على الصعيد الداخلي فقد شهدت تونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف المجالات الاقتصادية و المالية والاجتماعية، أكسبت الاقتصاد التونسي مزيدا من التنوع و الفاعلية بتكريس آليات السوق وتشجيع المبادرات الخاصة تطبيقا لبنود المخطط التاسع للتنمية الذي امتد من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000.

و تضمن الخطط التنموي للمخطط العاشر مايلي:

أولا: الأهداف القطاعية للمخطط العاشر

وضعت عدة خطط تهد الى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع القطاعات و نعرض فيما يلي الأهداف المرغوب تحقيقها في المخطط العاشر للتنمية في كل قطاع[2]:

1- القطاع الفلاحي: أخذت الإستراتيجية الظروف المناخية بعين الاعتبار بسبب التذبذب في سقوط الأمطار، ويهدف البرنامج إلى بلوغ نسبة نمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.5% و هو ما يستدعي مبلغ 4850 مليار دينار تونسي كاستثمارات في القطاع، وهدف المخطط إلى زيادة المناطق المسقية إلى 30 ألف هكتار.

[1] الجمهورية التونسية، المخطط العاشر للتنمية 2006/2001، المجلد الأول.تونس، 2001

[2] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكر، ص 130

2- القطاع السياحي: تعتمد تونس على السياحة كمورد اقتصادي هام، حيث بلغت الاستثمارات في القطاع حوالي 1800 مليار دينار .

3- المحروقات: يهدف المخطط إلى تدعيم احتياطي الموارد البترولية من خلال تشجيع القطاع الخاص عل الاستثمار في هذا المجال مع مواصلة مجهودات التنقيب بإنجاز حوالي 60 عملية استكشافية جديدة.

4- الكهرباء: ترتكز الجهود الاستثمارية في هذا القطاع على [1]:

- انجاز المولد الكهربائي برادس 2؛
- الشروع في انجاز مشروع جديد بغنوش باستثمارات قدرت ب 207 مليار دينار تونسي؛
- تزويد 336 ألف مشترك جديد منهم 78 ألف في المناطق الريفية.

5- النقل: بلغت الاستثمار في هذا المجال حوالي 16% من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط و أهما:

- كهربة خط السكك الحديدية تونس-برج السديرة بكلفة 180 مليار دينار تونسي ؛
- اقتناء طائرتين للخطوط الجوية التونسية بكلفة 106 مليار دينار تونسي ؛
- اقتناء طائرتين لشركة الطيران الجديد بكلفة 49 مليار دينار تونسي ؛
- انجاز مطار بمنطقة النفيضة بكلفة 500 مليار دينار تونسي.

6- الاتصالات: أهم الأهداف خلال المخطط هي:

- بلوغ كثافة هاتفية تقدر ب 52 خطا لكل 100 ساكن؛
- بلوغ حولي 2 مليون و 200 ألف مشترك للهاتف الثابت و3 ملايين مشترك للهاتف النقال.

الجدول رقم (11): نسب النمو و مناصب التشغيل المرغوبة حسب القطاعات في المخطط العاشر للتنمية

القطاع	نسبة النمو المرغوبة	مناصب الشغل(بالآلاف)
الفلاحة	3.5	-
الصناعة	4.9	105
النسيج والجلود	3	-
الخدمات	7.5	140
التكنولوجيا والاتصالات	2.1	30
السياحة	4.9	15
النقل	5.5	42
الطاقة و المناجم	3.7	8

المصدر:المخطط التونسي العاشر للتنمية2006/2001

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكر، ص 130

انطلاقا من معطيات الجدول السابق يتبين أن المخطط العشر ركز بصفة أساسية على قطاعي الخدمات و النقل على اعتبار أنهما يساهمان في تطوير قطاع السياحة، الذي يعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد التونسي. كما يهدف هذا المخطط إلى توفير أكثر من 340ألف منصب شغل وقد استحو ذ قطاعي الصناعة والخدمات على اكبر مناصب شغل يمكن تحقيقها حسب أهداف المخطط.

ثانيا:الإصلاحات المؤسساتية و التشريعية

تمثل هذه الإصلاحات أهم الخطط المعتمدة خلال هذه الفترة وتشمل [1]:

1. الإصلاح الإداري: سوف يتم ي هذا الإطار مجموعة من التدابير أهمها

- تدعيم الثقة بين الإدارة والمواطن من خلا تحسين وظيفة الاستقبال والتوجيه؛
- تحسين نوعية الخدمات تكريسا لمبدأ الحرية في تعاطي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بحذف ما يقارب 60% من الإجراءات الإدارية عند إنشاء المؤسسات الفردية.

2- المسائل العقارية: يعبر العقار من المسائل الهامة في عملية التنمية خاصة في مجال الصناعة والفلاحة والسكن ولتوظيف الإمكانات العقارية التابعة للدولة ستتركز الجهود خلال المخطط العاشر على:

- مواصلة ضبط الممتلكات العمومية و تحديثها و إعداد خارطة لأملاك الدولة؛
- انجاز الخطة الوطنية للأراضي الفلاحية، وتصفية الوضعيات العقارية القديمة المتعلقة بالأراضي الاشتراكية.

ثالثا: السياسات الاقتصادية و المالية

بنيت السياسات الاقتصادية والمالية للمخطط العاشر على أساس التوجهات المستقبلية الهادفة إلى إحكام تسيير دواليب الاقتصاد و مواكبة التطورات المرتقبة سواء الداخلية أو الخارجية[2]

1- سياسة التجارة الخارجية: يهدف المخطط العاشر إلى دفع التصدير، ووضع آليات كفيلة بدخول أسواق جديدة.كما انطلاق في تنفيذ الاتفاق مع الاتحاد الأوربي في المجال الفلاحي بداية من2001 و الذي تحصلت تونس بموجبه على امتيازات جديدة منها الرفع من صادرات زيت الزيتون إلى 115 ألف طن سنويا.

2- السياسة النقدية: تتركز الإصلاحات في هذا المجال على دعم الصبغة النوعية وغير المباشرة لتدخلات سلطة النقد ، و إيجاد مزيد من التكامل مع السوق المالي من خلال تعبئة الموارد و الاقتراض الداخلي للميزانية.و تهدف

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكره،ص141

[2] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكر، ص 158

السياسة النقدية إلى مزيد من التحكم في التضخم بالاعتماد على الآليات غير المباشرة لتعديل السيولة مع الاعتماد على الشفافية في الإفصاح عن السياسة النقدية .

3- عصرنة الجهاز المصرفي: سوف تتركز الجهود خلال هذه المرحلة على:

- مواصلة دعم الأسس المالية للقطاع المصرفي؛
- إتمام برنامج عصرنة القطاع المصرفي و إعادة هيكلته و مواصلة تعميم نظام الدفع الالكتروني؛
- حث البنوك على تكوين الاحتياطات اللازمة وفقا لمقاييس الصرف.

4- مواصلة إصلاح قطاع التأمين: يشمل برنامج عصنرنة قطاع التأمين على العناصر التالية[1]:

- تطوير الإطار التشريعي و الموسساتي للقطاع؛
- تأهيل مؤسسات التأمين و إصلاح أصناف التأمين الهام.

5- سياسة التشغيل: تشير التقديرات عند بداية المخطط أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات بصفة عامة تجاوز 44% من مجموع المشتغلين وقد تمحورت سياسة التشغيل خلال الخماسي 2006/2002 حول العناصر الرئيسية التالية:

- الارتقاء بنسب النمو عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص ذات الكثافة التشغيلية؛
- تنمية مؤهلات الموارد البشرية والحفاظ على مناصب الشغل الموجودة.

أ -**دعم النمو وتعزيز دور القطاع الخاص:**

يهدف البرنامج إلى الوصول إلى معدل نمو في جميع القطاعات يصل إلى 5% من أجل بزيادة دخل الفرد بمعدل4.5% سنويا، والرفع من نسبة الاستثمار إلى 26.3% من الناتج بالاعتماد على الاستثمار الخاص الذي سيصل إلى 58.5% من إجمالي الاستثمار. و تستهدف الخطط المجالات الآتية[2]:

- العمل على جعل تونس مركزا ماليا دوليا إقليميا من خلال تطوير الخدمات المالية والتامين؛
- العمل على جعل تونس قطبا للعلاج والاستشفاء على صعيد منطقة المتوسط؛
- دراسة إمكانية أن تكون تونس قطبا للتعليم العالي على المستوى العربي والإفريقي؛

ب -**تنمية مؤهلات الموارد البشرية و تحسين قابلية تشغيلها** : و ذلك بالتركيز على:

- تعزيز قدرة المؤسسات الجامعية على التركيز على الشعب المهنية؛

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكر، ص 132

[2] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكر، ص132

- إرساء شراكة فاعلة بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية؛
- مواصلة تأهيل النظام المهني و توسيع الاختصاصات و تنويعها.

ج- دعم برامج التشغيل : يتم التركيز على تنشيط برامج دعم التشغيل، وذلك بدعم مراكز التشغيل و إعادة هيكلتها وفق المعايير الدولية. كما يتم تطوير وظيفة الإعلام والتوجيه المهني، كما سيتم دعم المركز الوطني للإعلام والتوجيه المهني. و سيتم في هذا المخطط دعم آليات صندوق الإدماج و التأهيل المهني، وفي هذ ا البرنامج فسيبلغ عدد الشباب الذين يمسهم هذا البرنامج حوالي 80 ألف شاب. كما وضعت آليات للتكفل بالمسرحين من العمل من أجل الوقاية والمعالجة من أخطار البطالة.

رابعا:السياسات الاجتماعية

يهدف المخطط في هذا المجال على المحافظة على المكاسب في مجال التنمية البشرية و دعمها من خلال تعزيز البرامج و الآليات. و قد ركز البرنامج على المحاور الآتية[1]:

1 -تنمية الموارد البشرية: وذلك من خلال

- إصلاح منظومة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني؛
- وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التربية والتعليم العالي.

2 -تدعيم التغطية الصحية والاجتماعية:

- تقليص نسبة وافيات الأمهات عند الولادة إلى أقل من 40%، وتخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى 20 في الألف؛
- تحمل الدولة نفقات علاج الفآت الضعيفة و المعوزة و ضمان التغطية الصحية لجميع المواطنين.

3 -إحكام توجيه السياسات السكانية: تتمحور السياسة السكانية في المخطط العاشر حول العناصر التالية:

- تقليص الفوارق الجهوية في مجال الإنجاب؛
- تدعيم خدمات تنظيم الأسرة و خدمات الوقاية من خطر لأمراض المتنقلة والأمراض المزمنة؛
- تطوير أنشطة البحث و الدراسات المتعلقة بالمسائل السكانية.

4 -المرأة والأسرة: اعتمد المخطط العاشر عدة برامج لتنمية دور المرأة فقد ركز على النقاط التالية:

- تطوير قدرات المرأة وتأهيلها فقد إدماجها في النشاط الاقتصادي؛
- مواصلة تحسين التغطية الصحية والاجتماعية للمرأة؛

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص: 173

- تطبيق الخطة الوطنية الثانية للأسرة التونسية ابتداء من سنة2003.

خامسا: السياسات البيئية

لقد شجع المخطط القطاع الخاص على الاستثمار في الأنشطة والخدمات البيئية من خلال التطهير والمعالجة والمساحات الخضراء و الطاقات المتجددة و البحث عن التكنولوجيا النظيفة و وضع البرنامج آليات مالية و جبائية محفزة على ذلك. كما تم وضع خطط لإشراك المجتمع المدني في العمل الميداني من أجل البيئة.[1]

1- الحفاظ على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر: بالنسبة لقطاع المياه سوف تشهد تونس عدة تحديات خلال الفترة القادمة بسبب زيادة الطلب على المياه و تتمحور الإستراتيجية القادمة حول العناصر التالية:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية المتاحة عبر استكمال الخطط السابقة؛
- انجاز خطة للاقتصاد في المياه بنسبة 30%؛
- المواصلة في السياسة السعرية للمياه، و تطبيق التعريفة المزدوجة لمياه الري.
- تبلغ الاستثمارات في الموارد المائية حوالي 1200 مليار دينار تونسي تمثلت أساسا في:
- بناء 5 سدود كبرى و بناء 25 سدا جبليا؛
- الوصول الى نسبة 90% للتزويد بالمياه الصالحة للشرب بالريف.

2- مقاومة التلوث وتحسين نوعية الحياة:

تركز الخطة على الحد من التلوث بجميع أنواعه ومصادره، مع التركيز على معالجة الإشكاليات المطروحة بالأقطاب الصناع وذلك بالتركيز على مبدئي العهدة على الملوث و المنتج المسترد. كما تهدف الخطة التنموية الى بلوغ نسبة الربط بالشبكة الوطنية للتطهير إلى 80% و العمل على تطوير التقنيات الخاصة بعملية المياه المستعملة، وتم كذلك إعداد خريطة " فيتو- ايكولوجي" التي تساهم في الحد من الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية .

المطلب الثاني: المخطط الحادي عشر للتنمية 2011/2007

تأخذ تقديرات المخطط الحادي عشر [2] بالأساس على الانجازات التي تحققت في البرنامج السابق، حيث أعد المخطط من اجل استكمال المشاريع التي مازالت في طور الانجاز و برمت مشاريع جديدة:

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكر، ص 204

[2] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، المخطط الحادي عشر للتنمية 20011/2007، تونس ،2007

أولا: قطاعات الإنتاج

1 -**الفلاحة والصيد البحري**: بنيت السياسات في القطاع على أساس معدل نمو يبلغ 3.5% سنويا باستثمارات تبلغ 5335 مليار دينار تونسي ، و يقدر مساهمة القطاع الخاص ب 58%من إجمالي الاستثمارا ت في القطاع. وعلى هذا الأساس سترتكز السياسة الفلاحية خلال المخطط على تطوير الإنتاج الفلاحي في إطار منظومات متكاملة تركيز فلاحة حديثة، و تطوير قطاع الأحياء المائية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة بالمنطقة الشمالية، و يندرج ضمن هذا الاطار السياسات القطاعية التالية[1]:

أ – **الزراعات الكبرى**: حدد الهدف في إنتاج الحبوب ب19 مليون قنطار ، وبلوغ 390 ألف هكتار ؛

ب -**الأشجار المثمرة**: تهدف الخطة الى زيادة الأشجار المثمرة ب 3.3% سنويا، وبلوغ مساحة 30 هكتار من الأراضي المزروعة بالزيتون المروي؛

ت -**تربية الماشية**: تبلغ الاستثمارات حوالي 783 مليار دينار تونسي .نسبة تطور هذا القطاع خلال الخماسية القادمة3.8%؛

ث -**الصيد البحرى**: ينتظر أن يبلغ الإنتاج 134.5 ألف طن في أفق سنة 2011 . وتتعلق الاستثمارات في مجال الصيد البحري خاصة بإتمام الأشغال المتعلقة بمشاريع توسيع ميناء الصيد البحري وإصلاح الأرصفة العائمة بجرجيس بسوسة . يبلغ الاستثمار حوالي 241 مليون دينار تونسي.

2– **الصناعة**: بنيت السياسات في القطاع على أساس معدل نمو مستهدف يبلغ 4.9% سنويا باستثمارات تبلغ 7360 مليار دينار تونسي (باستثناء قطاع الطاقة والمناجم)، و يقدر مساهمة القطاع الخاص ب 83.1%من إجمالي الاستثمارات في القطاع طبقا لبرنامج "تونس الغد"تركز توجهات المخطط الحادي عشر في قطاع الصناعة على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي من خلال بعث جيل جديد من المؤسسات و عصرنة المناطق الصناعية، و العناية بالبعد البيئي.و تعتمد الاستراتيجية الصناعية على الخطط القطاعية الآتية:

أ– الصناعات الفلاحية والغذائية:

- النهوض بجودة المواد الفلاحية الموجهة للتحويل وتأهيل حلقة تجميع هذه المواد، و الهدف إلى إنتاج 220 ألف طن سنويا من زيت الزيتون و تنويع إنتاج منظومة الطماطم المحولة؛
- النهوض بالاستثمار في إطار الشراكة وبالتجديد والتطوير التكنولوجي.

ب– الصناعات الميكانيكية والكهربائية:

- إحداث قطب صناعي بطاقة 10.000طن سنويا من الهياكل المعدنية و 6000 طن في السنة ؛

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، مرجع سبق ذكره،

- ضرورة تطوير شراكة إستراتيجية للاستجابة للطلبات الملحة حول الجودة والسعر؛
- الرفع من القيمة المضافة لقطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية و الكهرومنزلية.

ج –صناعات النسيج والملابس و لجلود والأحذية:

- تطوير سياسة التزود بالمواد الأولية بهدف الترفيع في مستوى العرض؛
- التركيز على سوق الاتحاد الأوروبي مع توسيع دائرة الأسواق المستهدفة؛
- تحسين جودة الأحذية المصنعة محليا والحث على الابتكار والتشجيع على الشراكة؛
- تمكين مجمعي الجلود الخام من الانتفاع بالامتيازات التي يمنحها برنامج التأهيل[1].

و الجدول الموالي يبين نسبة النمو المرغوبة والاستثمارات المرصودة لكل قطاع في المخطط الحادي عشر للتنمية

جدول رقم (12): نسبة النمو المرغوبة والاستثمارات المرصودة لكل قطاع في المخطط الحادي عشر للتنمية

الصناعات	نسبة النمو المستهدفة(%)	الاستثمارات المتوقعة(م د)
الصناعات الفلاحية والغذائية	5.9	1500
صناعات مواد البناء و البلور والخزف	5.5	1335
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	7.5	1495
الصناعات الكيميائية	3.5	1235
صناعات النسيج والملابس والجلد	1.5	1015
الصناعات المختلفة	6	780

المصدر: المخطط الحادي عشر للتنمية في تونس2011/2007

من خلال الجدول يتبين لنا أكبر استثمارا ت قد رصدت للصناعة الغذائية، و الصناعات الميكانيكية، وذلك راجع لتوجهات الإستراتيجية التنموية الهادفة إلى إنشاء مناطق صناعية كبيرة و العمل على زيادة التصدير لبعض الصناعات الغذائية.

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، مرجع سبق ذكره، ص172

3- قطاع الطاقة المناجم: تعتمد الإستراتيجية التنموية لقطاع الطاقة الى:

- إرساء مصفاة بالصخيرة في إطار اللزمة بطاقة إنتاج تقدر بحوالي 6 مليون طن سنويا باستثمارات تقدر ب 1500 مليار دينار؛
- حفر 15 بئرا استكشافية سنويا و تنمية إنتاج الغاز الطبيعي ليفوق % 50 الموارد الوطنية؛
- سيتم تنمية الربط بشبكة الغاز الطبيعي من خلال ربط حوالي 340 ألف منتفع منزلي و 300 صناعي بشبكة الغاز الطبيعي؛
- تدعيم الربط مع البلدان المجاورة بما في ذلك الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض.

أما قطاع المناجم فيعتمد بالأساس على قطاع على الفسفاط بالخصوص. و تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق نسبة نمو 1.3% باستثمارات 271 مليار دينار ، منها 217 مليار دينار للفسفاط. وتهدف إلى:

- بلوغ مستوى إنتاج الفسفاط التجاري حدود 8.4 مليون طن سنويا؛
- بلوغ إنتاج الحديد خلال المخطط الحادي عشر تحسنا بنسبة% 19.6 ؛
- بلوغ إنتاج الأملاح 6500 ألف طن[1].

4 – الصناعات التقليدية و السياحة: تهدف الخطة التنموية للقطاع إلى آفاق 2011 إلى تكثيف نسق إحداث المؤسسات في هذا القطاع وتحسين مردوديته الاقتصادية ينتظر توفير قرابة 40 ألف منصب عمل في قطاع الصناعات التقليدية. و 16,5ألف في قطاع السياحة خلال المخطط. ترتكز الخطة الخماسية القادمة للصناعات التقليدة بالخصوص على محاور رئيسية على النهوض بالمعلومة في القطاع وتطوير الجانب الإعلامي و دعم القدرة التنافسية للقطاع وحماية المنتوج، كما تركز على العناية بالجانب التجاري في القطاع .

ترتكز الخطة الوطنية لتنمية السياحة على المحاور التالية:

- إنجاز واستكمال 13 منطقة سياحية بطاقة إيواء تقارب 61 ألف سرير وبكلفة تقدر ب267.4 مليار دينار تونسي ؛
- وستساهم هذه الاستثمارات في تنويع المنتج السياحي عبر إحداث مناطق للسياحة الشاطئية والسياحة البيئية والسياحة الصحراوية وسياحة الاستشفائية

سوف تمكن هذه الإستراتيجية من :

- بلوغ معدل نسبة نمو ب % 6.1 سنويا خلال المخطط، بحجم استثمارات بلغ 2300مليار دينار تونسي؛
- بلوغ نسبة امتلاء ب % 59 سنة2011 ؛

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 231

- تطور العائدات السياحية ب % 10.5 لتبلغ حوالي 4531.8 مليار دينار تونسي د سنة 2011 ؛
- إحداث 25 ألف سرير لتصل طاقة الإيواء المجملة 258 ألف سرير.

5- التجارة: تتمثل أهم الأهداف في الخماسية القادمة في تحقيق نسبة نمو ب % 6.2 سنويا ومساهمة ب % 10.9في الناتج المحلي الإجمالي، كما ينتظر أن يوفر القطاع 40 ألف منصب عمل إضافي، ويهدف المخطط الى:

- النهوض بالتجارة العصرية و تطوير منظومة التجارة الصغرى؛
- تنظيم قطاع الحرف والخدمات المتصلة بالتجارة؛
- تأهيل مسالك المنتجات الفلاحية والصيد البحري؛
- تطوير التجارة الالكترونية.

6- السكن: ستشهد فترة المخطط الحادي عشر بناء حوالي 300 ألف وحدة سكنية باستثمارات تقدر ب 10100مليار دينار، وسيتولى القطاع الخاص إنجاز القسط الأوفر من المساكن وذلك ببناء 281362 وحدة.

7 – قطاع النقل : تستند الخطة التنموية لقطاع النقل خلال المخطط الحادي عشر إلى مراجع تتعلق ببرنامج "تونس الغد "وتوجهات العشرية 2007/2016. تقدر نسبة النمو ب6.1% سنويا خلال المخطط الحادي عشر ،وترتكز بالخصوص على تطور الاقتصاد عامة وعلى نمو القطاع السياحي حيث ينتظر أن يبلغ الاستثمار6607 مليار دينار، يساهم القطاع الخاص ب41% وتعتمد هذه الخطة على المحاور التالية:

- إيلاء أولوية مطلقة للنقل الجماعي و تأهيل المؤسسات العمومي؛
- توفير بنية أساسية ملائمة؛
- النهوض بالجودة ودعم السلامة.

8- تكنولوجيات الاّتصال والإعلامية: تتمثل الأهداف الكمية المرسومة للقطاع في ما يلي[1]

- الرفع من حصة القطاع في الناتج المحلي من 8% إلى % 13,5 بتحقيق معدل نمو 17,5%؛
- انجاز حجم استثمار بقيمة تقدر ب 6300 مليار دينار وهو ما يمثل % 10 من الاستثمارات على المستوى الوطني؛
- خلق 50 ألف منصب عمل جديد يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة % 90 وهو ما يمثل11,7%. من إجمالي مناصب الشغل الجديدة على المستوى الوطني.

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 102

9- قطاع المياه: خصص مبلغ 736.5 مليار دينار تونسي كاستثمارات سنوية للقطاع، يرتكز المخطط الحادي عشر في قطاع الماء الصالح للشرب على نظرة استشرافية تمتد إلى آفاق سنة 2016 و التي ستمكن من تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب لبلوغ حوالي99% و نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية إلى 97% سنة 2011 . وتوجهات حسب مخطط متحرك بما يؤمن أفضل الظروف لتجسيم المحاور التالية[1]:

- تحسين نوعية المياه الموزعة والعمل على بلوغ درجة ملوحة قصوى في المياه الموزعة ب 1.5 غ/ل؛
- التحكم في تكاليف الإنتاج والاستغلال والتصرف باعتماد التقنيات الجديدة لإنتاج وتوزيع ومعالجة المياه؛
- إحكام التصرف في الماء بإدخال التقنيات الحديثة خلال إعداد وتنفيذ المشاريع.

ثانيا البنية الأساسية

تهدف الخطط ف هذا البند الى تطوير البنى التحتية، والتنمية المحلية من خلال[2]:

1- البنية الأساسية في ميدان الطرقات والجسور: تهدف الخطة المقترحة لتطوير الطرق خلال فترة المخطط الحادي عشر إلى إحداث أربعة أصناف من الشبكات:

- شبكة من الطرقات السيارة شبكة خاصة بالمسالك الريفية و أخرى محلية تواصل في المستوى الجهوي؛
- شبكة أساسية مكونة من طرقات أولية لوصلات ربط بين الجهات تسمح بتوزيع حركة المرور.

ستبلغ الاستثمارات المتعّلقة بالبنية الطرقية خلال فترة المخطط الحادي عشر حوالي 4293 مليار دينار.

2- التنمية البلدية والحضرية: تستند الخطة التنموية لقطاع التنمية البلدية خلال الخماسية المقبلة على جملة من التوجهات التالية:

- تدعيم مسار اللامركزية عبر مزيد تحديد وإحكام توزيع الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- مواصلة تأهيل المدن التونسية من خلال تطوير المرافق الأساسية؛
- العمل على تحسين مؤشرات نوعية الحياة وإرساء وترسيخ ثقافة الجودة على مستوى الإدارة البلدية.

ويقدر حجم مخطط الاستثمار البلدي لفترة المخطط الحادي عشر ب900 مليار دينار تونسي

3- المسائل العقارية: تبلغ الاستثمارات المباشرة للمخطط الحادي عشر 72.9 مليار دينار تونسي،و في إطار مواصلة حسن التصرف في الرصيد العقاري الوطني تتركز الجهود خلال المخطط الحادي عشر لحسن توظيف هذا الرصيد واستغلاله وتتمثل أهم المحاور في:

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 142

[2] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، مرجع سبق ذكره، ص159

- مواصلة الإصلاح التشريعي للسجل العقاري و مواصلة تحسين الرسوم العقارية؛
- مواصلة إنجاز الخطة الوطنية لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية؛
- تدقيق المساحات الحقيقية للأراضي الفلاحية وتحسين خرائط حمايتها.

ثالثا: المسائل البيئية

1- البيئة وحماية المحيط: نظرا للمكانة التي يحظى بها مجال البيئة وحماية المحيط وسعيا لبلوغ أهداف البرنامج " لتونس الغد" يتتركز الجهود على المحاور التالية[1]:

- التطهير بالوسط الحضري وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير إلى91% ؛
- التصرف في النفايات بهدف بلوغ نسبة90**%** من النفايات المجمعة؛
- المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية؛
- حماية المدن من الفيضانات ب انجاز 64 مشروعا.

ولتحقيق هذه الأهداف سيبلغ حجم الاستثمارات في ميدان البيئة بحوالي 1680 مليار دينار.

2- المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر: تبلغ الاستثمارات حوالي2143 مليار دينار تونسي يبلغ استثمار القطاع الخاص حوالي 43% . وتهدف البرامج الى:

- تعبئة واستغلال الموارد المائية بحجم استثمارات قدره 2152 مليار دينار تونسي
- تنمية الغابات والمراعي ومكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوج بحجم استثمارات قدره 382 مليار دينار تونسي
- المحافظة على المياه والترب بحجم استثمارات قدره269 مليار دينار تونسي

3- التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة: يهدف البرنامج إلى اقتصاد ما يناهز 3.2 مليون طن نفط ما يعادل **%** 11 من الطلب على الطاقة،قدرت الاستثمارات في قطاع التحكم في الطاقة بحوالي 745 مليار دينار تونسي وتتمحور التوجهات الكبرى لهذه الإستراتيجية حول:

- التحكم في الطلب على الطاقة من خلال تكثيف برامج ترشيد استهلاك الطاقة.
- الترقيع في مساهمة الطاقات المتجددة في إجمالي الموارد الطاقية و تنويع مصادرها

رابعا: الموارد البشرية

1- التربية: تماشيا مع أهداف برنامج "تونس الغد"[2] وسعيا للحد من النقائص التي لازالت تشوب نظام التربية والتعليم ستتمحور خطة تطور قطاع التربية حول التصدي للفشل المدرسي و تعزيز دعائم الجوْدة وتحسين ظروف الدراسة ونشر الثقافة الرقمية وجعل المدرسة متفاعلة مع محيطها وتطوير الحياة المدرسية والنهوض بالتعليم الخاص

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، نفس المرجع السابق،ص 193

[2] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية،ص 239

ودعم الربط والتكامل بين منظومتي التربية والتكوين.اعتمد لهذا الغرض استثمارات قدرت ب827.2 مليار دينار. وسوف تسمح بإحداث 53 مدرسة إعدادية و 60 معهدا وبناء وتهيئة وتجهيز 2700 قاعة متعددة الاستعمالات إضافة إلى بناء وتجهيز 530 قاعة مختصة[1].

2- التكوين المهني: أبرز الأهداف التي سيتم العمل على تحقيقها

- دعم الّتكامل بين منظومتي التربية والتكوين و تطوير التكوين التكميلي
- الرفع من عدد المتخرجين إلى 65 ألف سنويا بداية من سنة2011

قدرت كلفة البرامج الجديدة التي سيتم إنجازها خلال فترة المخطط ب 262,6 مليار دينار.

3- التعليم العالي : خطط لقطاع التعليم العالي حوالي 884.5 مليار دينار تونسي ، وتركز الإستراتيجية على المحاور التالية

- مضاعفة عدد الطلبة والخريجين في المجالات الواعدة وذات التشغيلية العالية
- دعم جودة منظومة التعليم العالي و تطوير الجامعة الافتراضية

خامسا: السياسات الاجتماعية

1- الصحة : ستشهد الخماسية القادمة دعم التدخلات في هذا المجال وذلك من خلال تأمين استمرارية الأنشطة الوقائية الخاصة بالأمراض المتنقلة ،وبإحداث المرصد الوطني للأمراض الجديدة.و من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات بالقطاع الصحي الخاص خلال فترة المخطط الحادي عشر 200 مليار دينار[2].

2 - الضمان الاجتماعي: يهدف المخطط الى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية والمحافظة على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وتطبيق النظام الجديد للتامين على المرض.كما ستتكثف الجهود خلال المخطط للوصول بنسبة التغطية الاجتماعية إلى % 97 سنة 2011 وقد خصص لهذه البرامج حوالي230.9 مليار دينار تونسي، و التي تهدف الى النهوض الاجتماعي والعناية بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية، و دعم التماسك الأسري و النهوض بالمرأة الريفية الأسرة و المرأة والمسنين.

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، نفس المرجع السابق، ص 194

[2] وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، مرجع سبق ذكره،ص: 301

المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة في المغرب

يقع المغرب (المملكة المغربي و المغرب الأقصى) شمال القارة الإفريقية يطل على من البحر الأبيض المتوسط من الشرق، و المحيط الأطلسي من الغرب يمتاز بقربه من اسبانيا عبر مضيق جبل طارق، تبلغ مساحته حوالي 462.000 كلم^2. يبلغ عدد سكانه حوالي 32 مليون نسمة. تساهم الفلاحة ب حوالي 20% من ناتجها المحلي، وتستوعب حولي 32% من اليد العاملة، تم قطاع الخدمات حيث أنها تعتمد على القطاع السياحي بنسبة كبيرة، كما ينتج كميات كبيرة من الفسفاط و اليورانيوم[1]

دخل المغرب العشرية الأخيرة في ظل رهانات كبيرة أهمها ارتفاع أسعار البترول خاصة أنها دوله غير منتجة، كما عانت من ثقل المديونية ، وآثار زلزال الحسيمة و موسم الجفاف و آفة الجراد الذي يؤثر على القطاع الفلاحي بالسلب، كما بلغت نسبة البطالة سنة 2000 حوالي 12,5% . و من المعروف أن الاقتصاد المغربي يرتكز بالأساس على قطاعي الزراعة والسياحة ، كما يعتمد المغرب على فكرة التنمية الجهوية عند التخطيط للتنمية، لهذا فالبرنامج التنموي للمغرب خلال الفترة 2010/2000 يرتكز معالجة الإختلال في التنمية بين أقاليم المغرب. و فيما يلي أهم الخطط التنموية للمغرب خلال الفترة 2010/2000

المطلب الأول: الخطط التنموية خلال الفترة 2006/2000

أولا: الفلاحة يعد قطاع الفلاحة من القطاعات المهمة في الاقتصاد المغربي فقد اعد إستراتيجية شاملة لتنمية القطاع. إن الإستراتجية مخطط "المغرب الأخضر" تم إعدادها على أساس فكرة التجميع (التجميع هي شراكة تطوعية بين المنتجين من جهةوالمصنيعين والموزعين من جهة أخرى) كآلية لتثمين القطاع الفلاحي و تطبيق هده الآلية سيمكن من خلق شراكة الكل فيها. يهدف المخطط خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة أن تكون الفلاحة دافع للتقدم من خلال[2]:

تدعيم حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام بتحقيق ناتج إضافي سنوي يبلغ 100 مليار درهم مع العلم أن الناتج الداخلي الحالي يوازي 74 مليار درهم؛

- خلق فرص العمل بزيادة 600 ألف منصب شغل سنويا؛
- محاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي الحالي من 2 إلى 3 مرات لحوالي مليون ونصف قروي؛
- الرفع من قيمة الصادرات من 8إلى 44 مليار درهم لأهم السلاسل التي تتمتع فيها المغرب بامتيازات تنافسية كالحوامض والزيتون والفواكه والخضروات؛

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/ 28/09/2011 خطة التنمية المستدامة في المغرب، موقع إلكتروني، تاريخ الدخول

[2] http://www.ada.gov.ma/ar/Plan_Maroc_Vert/plan-maroc-vert.php2011/09/28: المخطط المغربي الأخضر، موقع إلكتروني، تاريخ

ثانيا: المياه

تمثلت الخطة في إصدار تشريع المياه الذي يهدف إلى تهيئة الماء لتلبية حاجيات السكان التي تعرف تزايدا مستمرا ، الأمر الذي يجعل عملية تدبير الماء جد معقدة وتنفيذها صعبا. ولمواجهة هذه الوضعية، كان من الضروري التوفر على أدوات قانونية ناجعة قصد تنظيم توزيع الموارد المائية ومراقبة استعمالها وكذا ضمان حمايتها والحفاظ عليها وهي[1]:

- تخطيط تهيئة الأحواض المائية واستعمال الموارد المائية و محاربة تلوث المياه و إنشاء المجلس الأعلى للماء.
- إصدار أحكام متعلقة بتهيئة واستعمال المياه المخصصة لاستعمال فلاحي؛
- إصدار قانون ينظم التوزيع في حالة قلة الماء الناتج عن الاستغلال المفرط أو عن الأحداث الاستثنائية كالجفاف والكوارث الطبيعية أو القوة القاهرة.

ثالثا: تأهيل الاقتصاد

أعلنت اللجنة الوطنية المغربية لتأهيل الاقتصاد عن اعتماد على ثلاثة أقطاب تهم "تأهيل الاقتصاد" و "تحرير الاقتصاد" و "ترشيد العمل العمومي" وذلك ابتداء من 2002 وتهدف إلى تجميع اختصاصات تنمية الاستثمارات؛وتنشيط الصادرات في إطار موحد سيسمى المكتب الوطني للاستثمار والتصدير تخفيض الخانة العليا للضريبة العامة على الدخل إلى 41.5% ؛الإلغاء التدريجي للضريبة الداخلية عن الاستهلاك ؛إدراج القضايا التي تمس بمبادئ التنافسية والإشهار ضمن الأحكام الإستعجالية التي يتوجب إصدارها في أجل لا يتعدى 30 يوما

رابعا: الطاقة

خطة تنمية الطاقة في المغرب [2]:يعد المغرب من بين البلدان غير المنتجة للموارد الطاقية بحيث تستورد 95% من احتياجاتها الطاقوية. ولهذا اعد المغرب سنة 2000 خطة لتنمية قطاع الطاقة ترتكز التوجهات التالية: برمجة ومتابعة إنجاز المعدات والبنيات التحتية الطاقية ؛المحافظة على البيئة وتقوية السلامة والمراقبة التقنية للمنشآت الطاقية. تهدف هذه الخطة إلى:

1- الكهرباء والطاقات المتجددة: تهدف الخطة إلى

- تطوير إنتاج الطاقة سنوي يقدر بـ 8,3%؛
- 26 معملا كهرومائيا (1265 ميجاوات)؛
- انجاز محطة تحويل الطاقة عن طريق الضخ (464 ميجاوات) ؛ انجاز محطات حرارية:

[1] المملكة المغربية،مديرية الميزانية، قسم اصلاح وتتبع تنفيذ الميزانية، مذكرة برنامج الاصلاح الجذري للسلطات العمومية، المغرب، ص 05

[2] المملكة المغربية، الورقة القطرية للمملكة المغربية للطاقة، المغرب 2002، ص: 20

- (3469 ميجاوات منها 384 ميجاوات بالمحطة ذات دارة مركبة التي تستعمل الغاز الطبيعي كوقود)؛
- انجاز الخط الثاني للربط الكهربائي بين المغرب وإسبانيا (مضاعفة القدرة من 700 إلى 1400 ميجاواط)
- تدعيم الربط الكهربائي بين المغرب والجزائر بإقامة خط ثالث بقدرة 400 كيلو فولط.
- تسريع وتيرة برنامج الكهربة القروية لتعميم الاستفادة من الكهرباء في الوسط القروي في أفق سنة 2007؛
- ربط 4.200 دوارا بالشبكة الكهربائية وتجهيز 490 دوارا بالألواح الشمسية وهو ما يعادل في المجموع 216.000 مسكنا قرويا إضافيا. و الوصول إلى نسبة الكهربة القروية إلى 81% ؛

أ– إعادة هيكلة قطاع الكهرباء: إعداد مشاريع القوانين والتنظيمات المتعلقة بتحرير وتحديث قطاع الكهرباء. وتتمثل أهم أهداف الإصلاح في:

- ضمان تنافسية الأثمان بالنسبة الزبائن الصناعيين في إطار انفتاح الاقتصاد المغربي؛
- خلق توازن اقتصادي مستديم للقطاع، يمكن العائدات من تغطية التكلفة ومن ضمان مردودية رؤوس الأموال المستثمرة والمساهمة في تمويل الاستثمارات الضروريتي المستقبلية، خصوصاً في مجالات إنتاج وتوزيع الكهرباء؛

ب– الهيدروكاربورات: تجدر الإشارة بهذا الشأن إلى تهيئ برنامج تطوير البنيات التحتية النفطية والذي يهم: تحديث وتأهيل منشآت التكرير: ويهدف هذا البرنامج، الذي يبلغ غلافه المالي 6 ملايير درهم، إلى تحسين جودة المواد المنتجة وكذا تقوية سلامة المنشآت وتقليص الإنبعاثات الضارة؛

بناء مراكز تعبئة غاز البوتان ومحطات الوقود للتعبئة بالجهة الشرقية بسعة 40.000 طن سنويا والترخيص بإحداث 66 محطة واستخدام 43 محطة؛ الرفع من قدرة أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي من 8,5 مليار متر مكعب إلى 12,5 مليار متر مكعب في السنة، وذلك باستثمار 75 مليون دولار؛

خامسا: التنمية المحلية: ووضعت في هذا المجال عدة خطط نذكر منها

1– تنمية الأقاليم الجنوبية : في إطار الخطط التنمية الاقتصادية تم في 2002 إحداث وكالة ستهتم بتنمية الاقاليم الجنوبية أطلق عليها " وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية "[1] وظيفتها التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقاليم ، وقد رصد لها غلاف مالي قدره 7,20 مليار درهم خلال خمس سنوات 2008/2004 تهدف الوكالة القيام ب:

- التأهيل الحضري لأحياء سكنية بجهة كلميم – السمارة تفوق مساحتها 900 هكتار وستستفيد منها 20.000 ألف أسرة؛
- إعادة إسكان ما يزيد عن 17000 أسرة في كل من جهتي العيون بوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب الكويرة ؛

[1] http://sawtalmo3atal.blogspot.com/feeds/1975271593128596861/comments/default، التنمية المحلية في المغرب، موقع إلكتروني

2- البرنامج الوطني الأول للطرق القروية[1]**:** انطلق البرنامج المغربي للطرق القروية سنة 2000، وهدف الى بناء طرق في القرى تقدر بأزيد من 38 ألف كلم التي تؤدي الى نسبة ربط سكان القرى بشبكة الطرق الوطنية الى 54% الى غاية 2005. وقد خصص مبلغ 750 مليون درهم مقسمة كما يلى:

- 170مليون درهم سنويا من الميزانية العامة للدولة ؛
- 480مليون درهم سنويا من الصندوق الخاص الطرقي؛
- 100مليون درهم سنويا في إطار الشراكة مع الجماعات المحلية.

إن لإنجاز البرنامج الوطني للطرق القروية تأثيرا هام على تنمية العالم القروي، ويهدف الى:

- تطوير البنى التحتية للطرق لخفض تكاليف خدمات النقل على الفلاحين؛
- زيادة استثمارات الفلاحين الى 150 .% ؛
- زيادة عدد مناصب الشغل غير الفلاحية 6 مرات نظرا لتطور استعمال الآليات الفلاحية وتربية المواشي؛
- الرفع من نسبة التمدرس الابتدائي من 28 % سنة 1995 إلى 68 % سنة 2005 .

3 - **إصلاح قطاع النقل الجوي** أعدت وزارة النقل المغربية سنة 2004 برنامجا طويلة الأمد من أجل دعم وتطوير قطاع النقل الجوي سوف يساعد المغرب على النهوض بالسياحة وجلب مزيد من السياح ، ويهدف البرنامج الى:

- السماح للمستثمرين الأجانب بفتح خطوط جوية تربط المدن السياحية المغربية مباشرة مع الأسواق المصدرة
- الرفع من عدد المسافرين من 5.8 مليون مسافر سنويا حاليا إلى 16 مليونا في أفق 2010؛
- الرفع من عدد الرحلات المباشرة من الأسواق السياحية إلى المغرب من 40 % إلى 60 % .

4- الطرق السيارة: سطر المغرب سنة 2002 المخطط الهيكلي للطرق السيارة الذي يهدف الى تلبية حاجيات الرواج في أفق سنة2010، هذا المخطط الذي يرمي إلى إنجاز 15000 كلم من الطرق السيارة بمعدل 1000 كم سنويا قابلة للزيادة عبر إنجاز المحاور التالية[2]:

- الدار البيضاء ،طنجة، يعتبر جزءا من المحور الذي يربط شمال وجنوب المغرب كذلك أوروبا بإفريقيا؛
- الرباط ،وجدة، يربط الوسط والشرق ويمثل جزءا من الطريق السيار المغاربي.
- الدار البيضاء ، أكادير، ينتمي إلى المحور شمال – جنوب يمكن من ربط المناطق الاقتصادية؛
- الدار البيضاء ، الجرف الأصفر، يربط قطبين اقتصاديين مهمين؛

[1] http://www.equipementransport.gov.ma/met_new/ar/menuservices/dossiers/projetsinfrastructures/pnrr+arabe.htm
التجهيزات النقلية في المغرب ،موقع الكتروني،

[2] Le gouvernement du royaume du Maroc et le PNUD, Plan d'action du programme de pays, Maroc 2007,P20

- تطوان ، الفنيدق، يعتبر محورا للتبادل مع أوروبا ويمكن من تحسين سيولة حركة السير المحلية الكثيفة؛ وتكون خطة انجاز الطرق السيارة من انشاء شركة بين الحكومة و ووكالات تنمية محلية قصد استثمارات في حدود 12.700 مليون درهم لبناء 384 كلم إضافية من الطرق السيارة ، من طرف الشركة، في حين تتعهد الدولة بالآتي:
- تعهد الشركة باستثمار 6500 مليون درهم لبناء 233 كلم إضافية والمتعلقة بمقطع مراكش – أكادير؛
- تعهد صندوق الحسن الثاني بالمساهمة في رأسمال الشركة بمبلغ 500 مليون درهم سنويا خلال 3 سنوات؛
- استثمار 6 ملايير درهم من أجل بناء الطريق السيار فاس–وجدة بمساهمة من صندوق الحسن الثاني.

سادسا: إصلاح الإدارة العمومية: تهدف الخطط الى:

أ– إصلاح الإدارة يرمي إصلاح الإدارة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- وضع إدارة حديثة قادرة على المساهمة في تعزيز التنافسية والتنمية المستدامة للبلاد ؛
- تعزيز فعالية تدخل الإدارة وترشيد نفقاتها قصد تحسين جودة خدماتها وتقليص كلفتها؛
- ترشيد تدبير الموارد البشرية وذلك في إطار إستراتيجية بعيدة المدى .

ب– الموارد البشرية :تم منذ سنة 2000 تفعيل برنامج خاص بإصلاح تدبير الموارد البشرية قصد بلوغ الأهداف الرئيسية في وضع الآليات الضرورية لإقامة تدبير توقعي للموارد،و تحكيم الشفافية في أنظمة التوظيف، و التحكم في تطور كتلتة الأجور. و تتلخص العمليات التي تم اتخاذها لتحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- تعميم اللجوء إلى المباراة كوسيلة لولوج الوظيفة العمومية وكذا إعداد طرق اختبار المؤهلات والكفاءات المهنية لفائدة مختلف هيئات الأطر الإدارية؛
- تفعيل سياسة التكوين المستمر ترتكز على التوجهات العامة للحكومة وعلى التصاميم المديرية للتكوين الخاصة بكل قطاع وزاري؛

سابعا: التنمية الاجتماعية : في اطار سياسات التنمية الاجتماعية بالتعاون مع برامج الامم المتحدة أقر المغرب مجموعة من الخطط نذكر منها :

1– محاربة الفقر والهشاشة :تهدف الخطة الى

أ – **الحد من الفقر**[1]: شرعت مديرية التنمية الاجتماعية المغربية منذ سنة 2000 في عملية وضع الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. يرمي هذا المخطط إلى الحد من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية والجغرافية مع مراعاة النوع الاجتماعي وتمكين الأشخاص المعوزين من تحسين أحوالهم المعيشية. وقد خصصت الدولة اعتمادا سنويا قدره 174.2 مليون درهم سنويا.

[1] http://www.social.gov.ma/Ar/index.aspx?mod=8&rub=139 التنمية الإجتماعية للحكومة المغربية، موقع الكتروني،تاريخ الدخول:2011/08/15

ب– محاربة التسول: ترتكز هذه لإستراتيجية على ثلاث مقاربات أساسية :

1. مقاربة اجتماعية تعتمد ثلاثة أنواع من الحلول،
2. مقاربة قانونية تستهدف ردع التسول الاحترافي الذي يشمل شبكات المتسولين واستغلال الغير في التسول من أطفال وأشخاص معاقين وأشخاص مسنين ؛
3. مقاربة تحسيسية وتواصلية موجهة إلى عامة المواطنين عبر وصلات إذاعية وتلفزية وخطب الجمعة ونشر إعلانات بالصحف الوطنية، وكذلك التحسيس بمراكز الإستقبال الخاصة باالمتسولين.

ثامنا:حماية البيئة من أهم الأولويات في الاستراتيجية الوطنية للبيئة مايلي[1]:

1– الماء :يهدف المخطط الى

- تنفيذ مخطط وطني لمكافحة انجراف التربة في الأحواض المائية.
- تشغيل 37 وحدة لتطهير المياه.
- المشاريع النموذجية (مثلاً مشروعPREM محطة إزالة مادة الكروم من المياه العادمة للدباغة بمدينة فاس). لتوعية الفلاحين وحثهم على استعمال عقلاني للأسمدة والمبيدات.

2– التنوع البيولوجي:تهدف الإستراتيجية إلى[2]

- تضم الإستراتيجية للمحميات إقامة 154 محمية؛
- بفرض الراحة البيولوجية أي منع الصيد لفترات محددة؛
- إنهاء اتفاقية الصيد مع أوروبا، وذلك بهدف حماية الأنواع البحرية التي كانت في طريق الانقراض من جراء الصيد المفرط؛
- برنامج حماية الثدييات البحرية وعلى رأسها الفقمة الراهبة (Monk seal) في الساحل المتوسطي وفي منطقة الداخلة، الكويرة جنوب المغرب.

3– تلوث الهواء الناتج عن وسائل النقل:

- إقامة نقط مراقبة جودة الهواء في مدارات أهم المدن؛
- استكمال الإجراءات التقنية المتعلقة باختيار أجهزة القياس لتنفيذ المرسوم المتعلق بالحد من التلوث الناتج عن عوادم السيارات (1998م) ؛

[1] عبد الله رطال،حماية البيئة في الدول العربية...المملكة المغربية نموذجا،مخططات طموحة وموارد محدودة، مجلة المعرفة،عدد 98،المغرب 2005.

[2] وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الاسكان والبيئة، قطاع البيئة ، الحفاظ على البيئة،المغرب فيفري 2002، ص ص: 20 21

4- التغيرات المناخية والحفاظ على طبقة الأوزون:

- إنجاز مشاريع تحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (نشر بدائل لخشب الطهي والتدفئة؛
- إنجاز مشاريع محطات لإنتاج الطاقات المتجددة: 6 ميغاوات من الطاقة الشمسية، 50.000 لوحة شمسية بالبادية،و عدة محطات للطاقة الريح ؛

4 **مكافحة التلوث الصناعي**: بدعم من التعاون الألماني ستقوم المغرب بمساعدة أكثر من 60 مشروع بمبلغ يفوق 360 مليون درهم.

المطلب الثاني: الخطط التنموية خلال الفترة 2010/2006

بدا المغرب هذه الفترة عند نسبة نمو [1] بلغت حولي 3% سنة 2005 ،كما بلغ إجمالي حجم الدين الداخلي سنة 2006 حوالي 265,8 مليار درهم، مقابل258,5 مليار درهم سنة2005 ،و أفادت التقديرات أن واردات المغرب من البترول الخام بلغت خلال سنة 2005 حوالي 25.1 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5,1% ، و وصل عجز الميزان التجاري خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2006 الى 8.6%، و فيما يلي البرامج التنموية خلال الفترة 2010/2006

أولا: البرنامج الاقتصادي

1- التجارة:يتمثل البرنامج التنموي لقطاع التجارة في البرنامج التالي

برنامج رواج التجاري: برنامج رواج[2] يندرج ضمن مخطط الحكومة الهادف إلى تنمية قطاع التجارة والتوزيع. قامت الحكومة المغربية سنة 2008 بإنشاء "صندوق رواج" كآلية لدعم مشاريع قطاع التجارة والتوزيع، من خلال اتفاقية مابين وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة المالية والاقتصاد والوكالة الوطنية إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسط ،كما تم توقيع اتفاقية مابين الحكومة وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب والجمعيات المهنية للتجار عبر الهيأة الوطنية للتنسيق بين جمعيات التجار لإنجاز البرنامج . و قد رصد للبرنامج مبلغ900 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من سنة2008 -2012 لدعم مشاريع العصرنة المقترحة لفائدة تجار القرب[3] ويستهدف البرنامج المجالات التالية الى:

1. عصرنة تجارة التجزئة تقدم خدمات القرب للمستهلك: التسهيلات في الأداء، البيع بالتقسيط.
2. إنجاز المخططات الجهوية لتنمية القطاع التجاري.

[1] http://www.adrare.net/XYIZNWSK/ecoinfo2.htm موقع أدرار المغربي، تقارير اقتصادية، العنوان:

[2] وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية، رؤية 2010

[3] http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&info=1019&date_ar=2011-8-17%2022:35:00 جريدة العلم المغربية موقع:

ويهدف البرنامج ان يحقق مجموعة من الأهداف في آفاق 2020 تتمثل في.

- رفع مساهمة التجارة في القيمة المضافة إلى 98 مليار درهم؛
- الرفع من مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام لتصل 5،12 % ؛
- الرفع من تطور القطاع إلى 8 % سنويا ؛
- مضاعفة الناتج الداخلي الخام الحالي 3 مرات (180 مليار درهم)
- إحداث أزيد من 450.000 منصب شغل.

2- قطاع السياحة: أعد المغرب خطة سياحية لتطوير القطاع السياحي سميت ب **"مخطط أزور"** ما بين 2002 و2010، حيث رصد مبلغ 30 مليار درهم(حوالي 3 مليارات دولار). تهدف الخطة الى:

- استقطاب 10 ملايين سائح بحلول سنة2010، و 7 ملايين سائح أجنبي في فنادق تخضع للترتيب
- أن تصل عائدات القطاع حوالي 8 مليار دولار. مساهمة القطاع السياحي بنسبة 20% في الناتج الداخلي الخام المغربي عند سنة2010، توفير حوالي 600 الف منصب شغل.
- لتوفير طاقة ايوائية تصل الى 230 الف سرير

استراتيجية المغرب في المجال السياحي أصبحت ترتكز على الاحترافية والفعالية و تبنى على :

1. مشاريع سياحية جديد في مدينة مراكش ضمت «رياض رسورت» بكلفة 40 مليون دولار.
2. الاضافة الى افتتاح قرية تابعة لـ«كلوب مديترنيان» الفرنسي .
3. توسيع "مارينا أغادير" ستنتهي أشغالها خلال الأربعة أعوام بغلاف مالي يقدر بحوالي من 90 مليون دولار.
4. تجهيز خمس محطات سياحية جديدة بمختلف المناطق المغربية الساحلية .

3- **الفلاحة:** تعتمد الفلاحة في المغرب أساسا على حجم التساقطات المطرية ، حيث اعتمدت وزير الفلاحة على برنامج ممول بشكل كامل من قبل صندوق التنمية الفلاحية والميزانية العامة وسيساعد على محاربة آثار الجفاف خاصة و يهدف البرنامج الي:

- تخصيص مبلغ 400 مليون درهم لشراء 400 ألف طن من الشعير والذرة ومواد مختلفة والماء الشروب لبعض المناطق القروية.
- استفادة الفلاحين من دعم الدولة بالنسبة لبذور الحبوب في حدود 115 درهما لمائة كيلوغرام.
- توفير الدعم في حدود 60% بمنح المساعدة للتجهيزات التي تستعمل في آليات السقي التي تحافظ على الماء.
- توفير الدعم من أجل تحقيق زيادة 42% في شراء الجرارات، و زيادة 21% في بذر الحبوب والحرث.
- سيستفيد الفلاحون من نسبة فوائد منخفضة لا تتجاوز 5.5% للقروض الاستثمارية و 5% للقروض الموسمية.
- تسعى الحكومة إلى إنجاز دراسات في الميدان، حيث خصص صندوق الحسن الثاني مبلغ 25 مليون درهم لإنجاز دراسة استراتيجية في قطاع الفلاحة.

ثانيا:إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية: تهدف إستراتيجية التنمية المعتمدة في قطاع الصناعة التقليدية إلى بلوغ الأهداف[1] التالية في أفق2015

- رفع رقم معاملات الصادرات الحالية من 700 مليون درهم إلى 7 ملايير درهم مع التركيز على الأسواق الأوربية
- تنمية المبيعات إلى السياح من أجل رفع رقم المعاملات من 1,7 مليار درهم حاليا إلى 7 ملايير درهم
- تحسين رقم المعاملات المنجز في السوق المحلية ليصل إلى 2 مليار درهم.
- تشجيع ظهور منتجين كبار من أجل تسريع وتيرة تلبية طلب الشبكات الحديثة للتوزيع.

ثالثا:الإستراتيجية المعتمدة في مجال الطاقة تهدف الاستراتيجية إلى التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الطاقية خاصة منها البترول على الاقتصاد الوطني عبر تفعيل سياسة طاقية تهدف إلى تقليص حاجة المغرب من هذه المادة .ويهدف برنامج العمل في هذا الإطار إلى تحقيق ما يلي[2]:

- تأمين تزويد السوق الداخلي عبر رفع مستوى المخزون الاحتياطي
- تشجيع استعمال الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء والصناعة،؛

رابعا:الصيد البحري يهدف مخطط تنمية قطاع الصيد البحري الى مضاعفة إنتاجه إلى 2 مليون طن. ورفع رقم المعاملات بالقطاع إلى 4 ملايير درهم وخلق أزيد من 30 ألف منصب شغل . و يستهدف 3 موانئ صيد رئيسية[3]:

أ- **توسيع ميناء العيون:** برمج مشروع من أجل انجاز الميناء على شاطىء مدينة العيون بغلاف مالي يقدر ب 270 مليون درهم، منها 220 مليون درهم للحواجز والأراضي المسطحة و 50 مليون درهم مخصصة للأرصفة والتجهيزات .ويهدف الى:

- انجاز 8 هكتار من الأراضي المسطحة و طرق مؤدية الى المطارعلى طول 330 متر
- الرفع من الطاقة الانتاجية لتبلغ 700 ألف طن، بما يعقق رقم أعمال 2 مليار درهم

ب- **ميناء الداخلة:** برمج مخطط التهيئة الاستراتيجي للميناء الذي وضعه المكتب الوطني للصيد بالنسبة للفترة الممتدة من 2006 إلى2010 من أجل إنجاز أسواق جديدة للسمك من الجيل الجديد بغلاف مالي إجمالي يصل إلى102 مليون درهم، وهو ما يمثل 50 في المائة من الغلاف المالي الإجمالي المخصص لمجموع أسواق السمك.

[1] وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية، مرجع سبق ذكره، ص 03

[2] المملكة المغربية، الورقة القطرية للمملكة المغربية، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، المملكة المغربية، 2005، ص 20

[3] وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية، رؤية 2010

ح - **قطب بوجدور:** يتمركز المشروع حول تنمية الصيد التقليدي وتوفير انتاج يقدر بحوالي 6000 طن و الرفع من رقم معاملات الى 170مليون درهم كما يهدف الى تشغيل حوالي 10.000 من اليد العاملة منها 6000صياد يستعملون قوارب الصيد التقليدي و4000 صيادا موزعين على وحدات التجميد ومحلات تخزين السمك ونقط الصيد وجمع الطحالب وإصلاح وبناء القوارب.

خامسا:البنية الأساسية

1- الطرق: يهدف المخطط التكميلي [1] الذي يمتد خلال الفترة 2009/2005 ببرنامج انفاق لتدشين مجموعة من الطرق بكلفة اجمالية تقدر ب 17.2 مليار درهم ، قصد انجاز: 816 كم من الطريق السريع مع نهاية 2007، و312 كم إضافية من الطريق السريع بنهاية 2012، طريق البحر المتوسط 6مليار درهم 550كم.

2- المطارات: يهدف البرنامج الذي يمتد خلال الفترة2010/2007 إلى إنفاق حوال 9.8 مليار درهم من أجل: المطار الجديد أبن سليمان والرنرية تحديث التجهيزات، وأنظمة الأمن في المطارات

3- النقل بالسكك الحديدية: أعد المغرب المخطط الاستثماري[2] خلال الفترة 2005 . 2009 والذي سيكلف 17 مليار درهم (2 مليار دولار)، يهدف إلى مضاعفة حجم الرواج الحالي للنقل بالسكك الحديدية بالمغرب حتى 2010 ، والذي يهدف إلى تحديد حوالي 400 كلم من السكك ويتضمن المخطط :

- بناء خط ثاني خطوط السكة بين سيدي قاسم وفاس وبين الدار البيضاء وسطات
- بناء خط طنجة الميناء المتوسطي الجديد (45 كلم)
- إنشاء خط مختصر بين سيدي يحي ومشرع بلقصيري (47 كلم)
- تحسين الخط الرابط بين سيدي قاسم وطنجة وبناء خط تاوريرت . الناظور (117كلم)،
- اقتناء 18 قطارا بطابقين و20 قاطرة و300 شاحنة وإدخال القطارات السريعة.

4- إنتاج الكهرباء : تنقسم الخطة في مجال الطاقة الكهربائية إلى جزأين[3]، حيث يهدف المغرب إلى إنفاق حوالي 34.2 مليار درهم خلال الفترة 2012/2007 لإنهاء المشاريع القائمة و أهمها محطة عبد الموسى 400 ميغا واط حيث ينتج القطاع الخاص 70% من إجمالي الإنتاج.أما الجزء الثاني الذي يتمثل في مجال الطاقات المتجددة [4] فقد برمج المغرب مشروع طموح يعتبر الأكبر في إفريقيا بتكلفة تصل إلى 9 مليار دولار حيث أن البنك الإسلامي للتنمية يقدم 65 مليون دولار لتمويل مشروع كهرباء في المغرب إلى غاية 2020، أول محطة مدرجة في إطار المشروع المغربي للطاقة الشمسية، هي محطة ورزازات، التي توقع أن تدخل حيز الاشتغال في 2015 و يهدف الى:

---

[1] المملكة المغربية، استراتيجية المملكة في مجال الطرق، المغرب 2007، ص02

[2] http://www.asharqalawsat.com/default.asp?issue=9536&search&page=economy&article جريدة الشرق الأوسط ،تقارير اقتصادية، موقع

[3] وزارة الطافة والمعادن والماء والبيئة المغربية، تنفيذ البرنامج الحكومي لقطاع الطاقة والمعادن،أكتوبر 2008،ص10

[4] http://albiaah.com/index.php?option=com_content&task=view&id=103&Itemid=45 الشبكة العربية للأخبار البيئية في العالم

- بلوغ نسبة إنتاج 42% من الطاقة الحرارية النظيفة المستخرجة من الألواح الشمسية
- يهدف إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء قدرتها 2000 مغاواط
- ادخار 500 مليون دولار سنوياً من واردات الرباط من الفحم الحجري والمحروقات الأحفورية،
- وتساعد في تقليص 3.7 مليون طن سنوياً من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون.
- المغرب سيعمل على استخدام الطاقات البديلة تدريجيا لتبلغ 20 في المئة من مجموع الطاقة المنتجة

سادسا:الصناعات وقعت السلطات المغربية والشركات الخاصة ميثاقا وطنيا للنهوض بالقطاع الصناعي لتعزيز الصناعة في البلاد. يهدف الميثاق الى تنفيذ برنامج بتكلفة 1.4 مليار درهم. وستخصص 34% منه للتكوين والموارد البشرية و 24% لتشجيع الاستثمار يهدف الميثاق إلى[1].

- تأسيس 220 ألف منصب عمل جديد ما بين 2009 و 2015
- منح 220 ألف شهادة تأهيلية خلال الفترة من 2009 وحتى 2015 بالنسبة .
- وتم إدراج مساعدة مباشرة للشركات للقيام بالتكوين حسب التعاقد والتكوين المستمر بقيمة 1.7 مليار درهم
- إعفاء الضريبة المهنية خلال 5 سنوات الأولى للشركات الصناعية.
- خفض 2.5% من رسوم الاستيراد للمكونات الأساسية في بعض الصناعات .

الصناعات الاستخراجية و الكيميائية : أعد المغرب سنة 2007 خطة من أجل تطوير قطاع المعادن اعتمدت على توجهات الحكومة من خلال مخطط متوسط الأجل يهدف إلى[2]:

1- الفوسفات:تهدف الخطة إلى[3]

- فتح منجم "أولاد فارس" بطاقة إنتاجية تقارب 6 مليون طن، باستثمارات إجمالية تبلغ 3180 مليون درهم من المتوقع انطلاق الاستغلال سنة 2011 .
- منجم "حلاسة" بطاقة إنتاجية تبلغ 5,5 مليون طن، باستثمارات 2146 مليون درهم، بداية الاستغلال سنة 2012.
- "أمراح لحرش" بطاقة إنتاجية تقدر ب 13,6 م ط باستثمارات تقدر ب 1680 مليون درهم
- "حلاسة" بطاقة إنتاجية تقدر ب 12م ط باستثمارات تقدر ب 2040 مليون درهم
- الشروع في استغلال الوحدة الثالثة لغسل و تعويم الفوسفات ب"كنتور" بطاقة إنتاجية تقدر ب 4,2 م ط باستثمارات تقدر ب 210 مليون درهم.

[1] http://www.invest.gov.ma/?Id=23&lang=ar&RefCat=1&Ref=144 موقع الاستثمار الحكومي للمملكة المغربية:

[2] وزارة الطاقة والمعادن والبيئة المغربية، قطاع الطاقة والمعادن، البرنامج الحكومي لقطاع الطاقة والمعادن، أكتوبر 2007، ص 27

[3] الشبكة العربية للأخبار البيئية في العالم، مرجع سبق ذكره.

2-الصناعات الكيماوية: تهدف الخطة إلى

- إنشاء مصنع لإنتاج الحامض الفسفوري بطاقة إنتاجية 375 م ط باستثمارات تبلغ 2030 مليون درهم
- الانطلاق في بناء مصنع لإنتاج الأسمدة (MAP) و (TSP) بطاقة إنتاجية تبلغ 610 م ط بالشراكة مع شركة برازيلية بتكلفة تبلغ 1500 مليون درهم.

3-التنقيب عن النفط: رصد المغرب 26 مليون درهم سنويا من اجل تنمية عملية التنقيب، يهدف البرنامج:

- انجاز دراسات جيولوجية وحفر 10 آبار استكشافية جديدة
- انجاز دراسة تقييمية للأحواض الرسوبية البرية و البحرية
- انطلاق عملية ترويجية للمناطق الواعدة من لجلب الشركات البترولية العالمية التي تتوفر على القدرة اللازمة في مجال الأحواض المائية.

الاتصالات :تهدف الخطة خلال السنوات القادمة إلى بلوغ

- الهاتف النقال: دخول متعامل جديد وبلوغ 2.4 مليون مشترك جديد
- بلوغ الهاتف الثابت بلوغ 17.6 مليون مشترك
- الانترنت بلوغ خدمة الأنترنات بنطور خدمة ADSL لبلوغ 4700.000 مشترك .

سابعا: الجوانب الاجتماعية:

1- التنمية البشرية: تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى تقليص نسبة الفقر، ومحاربة الهشاشة والتهميش، والإقصاء الاجتماعي وهو برنامج ينجز وفق أسس معينة لتحديد وانتقاء المشاريع لإعدادها للمرحلة 2010/2005 ، اعتماد غلاف مالي إجمالي قدره 10.25 ملايير درهم وذلك بهدف[1]:

1. دعم الأنشطة المدرة للدخل
2. تحسين وضعية الولوج إلى الخدمات والتجهيزات الأساسية
3. دعم الأشخاص في وضعية هشاشة قصوى.

و فيما يخص تمويل المشروع فالجدول التالي يبين هذه المصادر[2]:

جدول رقم (13): توزيع اعتمادات برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المبالغ :مليار درهم

	2005	2006	2007	2008	2009	1010	المجموع
الدولة	0.05	1	1.1	1.2	1.3	1.4	6.05
الجماعات المحلية	0.1	0.3	0.35	0.4	0.45	0.5	2.1
المساعدات الدولية	0.1	0.2	0.3	0.4	0.4	0.6	2.1
المجموع	0.25	1.5	1.75	2	2.25	2.5	10.25

المصدر:برنامج عمل الحكومة المغربية

[1] http://www.indh.gov.ma/ar/programme_2006-2010.asp برنامج عمل الحكومة الخماسي موقع

[2] برنامج عمل الحكومة، نفس المرجع السابق.

2- التضامن والتنمية الاجتماعية

في إطار الاتفاقيات التي عقدها المغرب مع الاتحاد الأوربي حصلت المغرب على ما قيمته 1.572 مليار درهم من اجل برامج التضامن والحماية الاجتماعية وذلك قصد تنفيذ الخطط التالية:

أ- الأشخاص في وضعية إعاقة تهدف استراتيجية المغربية في مجال الإعاقة إلى التنمية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال المحاور التالية :

- تنسيق البرامج الحكومية ودعم المجتمع المدني في مجال الإعاقة، و النهوض بالصحة الجسدية والعقلية
- تحسين عملية الولوج إلى المعلومات والتربية والتكوين والتشغيل
- برفع نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، للوصول إلى الهدف 70%.

ب- الطفولة النهوض بحقوق الطفل تم سنة 2006 وضع خطة عمل وطنية للطفولة 2015/2006 "مغرب جدير بأطفاله". و تهدف هذه الخطة إلى الرقي بالحق في الصحة و الحياة السليمة للطفل، و ضمان تعليم جيد النوعية، و توفير الحماية ضد جميع أشكال العنف. تتجلى إستراتيجية المغرب في مجال النهوض بحقوق الطفل من خلال الجوانب الآتية:

- تنسيق أعمال مختلف الشركاء المعنيين برعاية الطفولة؛
- مراجعة وتقويم النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالطفل و اقتراح مشاريع جديدة؛
- تنظيم حملات للتوعية و التحسيس بالآفات الاجتماعية التي تهدد سلامة و استقرار الطفل.

ج- النساء إدماج مقاربة النوع من أجل النهوض بحقوق النساء، و مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص، حددت تهدف الخطة الى تنسيق السياسات العمومية في مجال مساواة النوع حيث تأخذ بعين الاعتبار حاجيات وانشغالات النساء في كل السياسات والبرامج والمخططات التنموية من أجل تقليص اللامساواة مع ضمان أسس العدالة الاجتماعية، و يتعلق الأمر بالخصوص[1]:

- تعزيز الدور القيادي للوزارة كمنسق للسياسات العمومية في مجال المساواة؛
- تتبع وتقييم إدماج النوع في السياسات العمومية؛
- تتبع الاتفاقيات الدولية والإقليمية (السيداو، منهج بيجين، أهداف الألفية الثالثة للتنمية، الشراكة الأورو-متوسطية،...).

[1] المملكة المغربية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج محاربة التهميش،المغرب أوت 2005، ص12.

3- إصلاح قطاع التعليم: ويرتكز تفعيل إصلاح نظام التربية والتكوين على المحاور الأساسية التالية[1]:

أ- تعميم التعليم :على الخصوص عبر متابعة المجهودات الرامية لتعميم التعليم الأساسي والأولي وتعزيز التعليم الثانوي ، ومن المتوقع أن تتطور عملية تمدرس التلاميذ المسجلين في للتعليم الأساسي حسب الجدولة التالية:

- وصول % 80 من هؤلاء التلاميذ إلى نهاية الطور الثاني من التعليم الأساسي ،
- وصول % 60 من هؤلاء التلاميذ إلى نهاية التعليم الثانوي وحصول % 40 منهم على شهادة الباكلوريا.

ب- تحسين جودة التعليم:

- تعزيز تعليم اللغة العربية والنهوض بالثقافة الأمازيغية والانفتاح على اللغات الأجنبية؛
- استعمال التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل.
- إحداث أقسام تحضيرية في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وعلم الأحياء والاقتصاد والتجارة ؛

4- قطاع السكن الاجتماعي : يهدف المغرب إلى تخفيض قيمة السكن حيث يسلم السكن الاجتماعي بكلفة 250 ألف درهم، والسكن المنخفض التكلفة (140 ألف درهم)[2]، وقد خصص مبلغ 7.5 مليار أوروا إلي غاية 2010 قصد إنشاء 150.000 سكن اجتماعي في السنة ، و القضاء على السكن غير اللائق لتحقيق هدف " مدن بدون صفيح "في أفق 2012 والذي ستستفيد منه 277.000 أسرة ب 82 مدينة

5- إصلاح قطاع الصحة: وفي هذا الصدد، تم إنشاء مجموعة من أنظمة التغطية الأساسية الخاصة ببعض الفئات ويتعلق الأمر بما يلي[3]:

- ابتداء من 2007 ، تم وضع نظام خاص بالعمال المستقلين وذوي المهن الحرة حيث يهدف هذا النظام إلى تغطية 500.000 شخص عند انطلاقه و 10 ملايين على المدى المتوسط؛
- إنشاء نظام خاص بقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حيث ستنطلق الاستفادة من هذا النظام قبل نهاية سنة 2007 ويهدف إلى تغطية ما يفوق 31000 شخص.
- إنشاء نظام خاص بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، في إطار اتفاقية مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي حيث سيستفيد من هذا النظام أزيد من 45.000 ألف شخص؛
- إنشاء نظام خاص لفائدة أعوان السلطات المحلية حيث سيستفيد من هذا النظام أزيد من 18.000 شخص؛
- تفعيل نظام المساعدة الطبية بمشاركة الفاعلين الاجتماعيين من توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل 80%من الساكنة في أفق2009 .

ثامنا:المياه الصالحة للشرب في مجال المياه برمج خلال الفترة 2012/2007 مشاريع بكلفة 17 مليار درهم من أجل:

---

[1] المملكة المغربية، الورقة القطرية للمملكة المغربية،مرجع سابق ذكره، ص 80

[2] http://www.hibapress.com/details-829.html جريدة هيسبرس المغربية موقع:

[3] مديرية السياسات الاقتصادية العامة، قسم المحيط الوطني، مجموعة الملحقات المرافقة لنشرة الظروف الاقتصادية برسم سنة 2005، المملكة المغربية، 2006، ص 33

- تحديث الىى التحتية للمياه الصالحة للشرب في المدينة بكلفة 7.4 مليار درهم
- تزويد المناطق الريفية بالمياه الصالحة للشرب بتكلفة تقدر ب 5.5 مليار درهم.
- شبكات الصرف، وتطهير المياه بتكلفة 4.2 مليار درهم.

تاسعا: في مجال البيئة

يهدف البرنامج إلى دعم البرنامج الوطني للتطهير ومكافحة التلوث الصناعي، بقيمة 43 مليار درهم إلى غاية 2020. حيث سيمكن البرنامج من[1]:

- دعم سياسة التطهير و بناء 25 محطة للتطهير
- تدارك التأخر الحاصل في قطاع التطهير في أفق سنة 2020
- بلوغ نسبة ربط شامل بشبكة التطهير تصل إلى 80% في الوسط الحضري.
- تقليص نسبة التلوث الناجم عن المياه المستعملة إلى اقل من 60%

هذا بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره 50 مليون أوروا من أجل:

- تعزيز دور وكالات الأحواض المائية في مشاريع مكافحة التلوث
- دعم التقارب التدريجي للقوانين المغربية تجاه التشريعات البيئية لدى الإتحاد الأوربي، خاصة مبدأ الملوث يدفع
- إصلاح أنظمة التسعير و آليات تمويل قطاع المياه من أجل خدمة أفضل ومستدامة للماء.

نلاحظ من خلال الخطط السابقة أن المغرب يعتمد أكثر من الجزائر و تونس على التمويل الخارجي للتنمية فهناك العديد من البرامج التي تمولها جهات خارجية سواء اقليمية أو دولية و هذا راجع الى قلة موارد المغرب وعدد السكان الكبير. كما يعتمد المغرب في عملية التخطيط للتنمية عادة على مخططات جهوية، حيث توضع لكل جهة أو مقاطعة برامج حسب احتياجات تلك المنطقة.

لقد اعتنت البرامج التنموية المغربية بالجانب البيئي و الطاقات النظيفة فقد أعلن عن العديد من مشاريع توليد الكهرباء عن طريق الرياح والطاقة الشمسية، و تنويع مصادر الطاقة ،كما يولي المغرب عناية كبيرة للبرامج الزراعية و لأهميتها القصوى في النشاط الاقتصادي واستيعابها لعدد كبير من اليد العاملة. نلاحظ أيضا من خلال الخطط الاهتمام بالبرامج التى تعني بالجوانب الاجتماعية خاصة الفآت

1 الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة ،كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ، مديرية الدراسات و التخطيط و التوقعات المستقبلية، مذكرات حول دورات المجلس الوطني للبيئة، المملكة المغربية، 2008، ص 105

خلاصة الفصل

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا باعتماده الكبير على العائدات البترولية فكل تذبذب في أسعاره يوثر على الخطط التنموية، لهذا و بالعودة الى سنوات التسعينات و بعد ما عانته الجزائر من أزمة أدت بها إلى اللجوء الى المؤسسات الدولية للاستدانة و تنفيذ بعض الإصلاحات المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي خلفت عدة نتائج سلبية على النواحي الاجتماعية للسكان، فقد تم خصخصة الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية وزاد معدل البطالة بالرغم من تحقيق بعض النتائج الايجابية . أما في العشرية الأخيرة ونتيجة لتراجع مديونية الجزائر وارتفاع أسعار البترول فقد برمجت الجزائر العديد من المشاريع التنموية الضخمة التي تهدف إلى تحقيق تنمية تتلاءم مع مبادئ التنمية المستدامة و التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد السوق.

يعتر الهيكل الاقتصادي لكل من الغرب وتونس أكثر تنوعا من الاقتصاد الجزائري، لهذا فكل منهما ترغب في تحقيق أهداف مختلفة فالمغرب ترغب في تحقيق أهداف اجتماعية خاصة ما يتعلق بالفآت المحرومة، و تحقيق تقدم فيما يتعلق بعامل المساوات بين الجنسين وتطوير القطاع الزراعي الذي يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي في المغرب. أما تونس فتهدف إلى الحفاظ على المكاسب في ظل المتغيرات العالمية، كما تعمل على خفض معدلات البطالة، كما تحاول الحد من تأثير المنافسة الخارجية لمنتجاتها.

و من خلال الخطط السابقة في دول المغرب العربي نستنتج أنها اهتمت بجميع أبعاد التنمية المستدامة، فهناك خطط تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال العمل على تخفيض معدلات البطالة، بإقامة مشاريع اقتصادية متنوعة يساهم فيها القطاع الحكومي، أو من خلال تشجيع القطاع الخاص. كما لم تغفل البرامج ذات البعد الاجتماعي عن طريق إقرار برامج للرعاية الاجتماعية و برامج التعليم و الصحة. كما لم توجد برامج لحماية البيئة و التقليل من آثار التلوث تطهير المياه. رغم تباين هذه الخطط إلا أنها تعد خطط تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لنتائج جهود التنمية المستدامة لدول المغرب العربي

تمهيد:

تعالج التنمية المستدامة مجموعة واسعة من القضايا المتكاملة في إدارة الاقتصاد و البيئة و الجوانب الاجتماعية، وقصد التعرف إن كانت التنمية تسير في الطريق الصحيح وضعت مجموعة كبيرة من المؤشرات لقياس نتائج التنمية المستدامة، بحيث تنعكس نتائج البرامج التنموية على قيم هذه المؤشرات.

إن أهم مؤشرات لقياس التنمية المستدامة هي تلك التي أوصى بها جدول الأعمال القرن 21 في الفصل المتعلق "الإعلام من أجل اتخاذ القرار" من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دو جانيروا (قمة الأرض)، حيث شجع الحكومات على التعاون مع المنظمات الدولية لاستخدام مجموعة مناسبة من المؤشرات لقياس التنمية المستدامة.

سوف نتناول في هذا الفصل مقارنة نتائج عملية التنمية في كل من الجزائر والمغرب وتونس عن طريق الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية و المؤسسية و البيئية). مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التوفر و القياس لهذه المؤشرات، حيث أن بعض المؤشرات لا يمكن تطبيقها على هذه الدول مثل مؤشر قياس النزوح.

كما تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية أهداف مهمة في تحقيق التنمية المستدامة، و تبرز الأهمية في اتفاق عدد كبير من قادة الدول عليها ، لهذا سوف نتناول في هذا الفصل مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف من طرف دول المغرب العربي.

حيث نتناول في هذا الفصل دراسة مقارنة لنتائج التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية،

المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية،

المبحث الثالث: المؤشرات البيئية و المؤسسية،

المبحث الرابع: الأهداف الإنمائية للألفية في دول المغرب العربي.

المبحث الأول:المؤشرات الاقتصادية

لا يمكن التعرف على مدى نجاح التنمية المستدامة دون قياس نتائجها عن طريق المؤشرات الاقتصادية، فالنظام الاقتصادي الذي يراعي مبدأ الاستدامة هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

كما أن التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي –أو ما يطلق علي هـالاستدامة الاقتصادية– تهدف إلى الحفاظ على الموارد الاقتصادية من الاستنزاف و تنمية البدائل. و سنتعرض في هذا المبحث لبعض المؤشرات الاقتصادية المتوفرة في دول المغرب العربي مثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، إضافة إلى حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا أنماط الإنتاج الاستهلاك، و المساعدات الإنمائية.

المطلب الأول: البنية الاقتصادية

سوف نتناول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي ونصيب الفرد و الاستثمار من الناتج، و الادخار، ميزان المدفوعات والقيمة المضافة.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجمل السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد بلد ما ولفترة غالبا ما تكون السنة . ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي واحدا من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في البلد المعني بشكل عام[1]، ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي إما بحساب مجموع القيم المضافة في كافة قطاعات الاقتصاد المعني (طريقة القيمة المضافة) ، أو بحساب مجموع الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج وبالتحديد العمل والأرض ورأس المال (طريقة الدخل) ، أو استخدامات الناتج (طريقة الإنفاق وفي هذه الحالة فإن الناتج المحلي هو مجموع الاستثمار والاستهلاك والصادرات مطروحا منه الواردات).

لكن رغم أهمية هذا المؤشر إلا أن هناك مجموعة من الملاحظات التي تجعل هذا المؤشر ليس دقيقا وأهمها أن تحسن الناتج لا يعكس التحسن في جودة السلع والخدمات المنتجة،كما أن هناك بعض الأنشطة الاقتصادية التي تحسن في الناتج لكنها تستخدم موارد غير مرغوبة مثل الجرائم وتلويث البيئة،كما أنه لا يأخذ في

[1] قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/weodata/weorept.aspx?sy سبتمبر2011،الناتج المحلي الإجمالي، موقع الكتروني، تاريخ الدخول: 01-10-2011.

الحسبان نتائج الاقتصاد الموازي و التهرب الضريبي ،كما أنه لا يأخذ تدهور الموارد الطبيعية، وهي ذات أهمية كبيرة خاصة للاقتصاديات التي تمثل الموارد الطبيعية محور مهما. و الجدول الموالي يبين الناتج المحلى الإجمالي للدول محل الدراسة:

جدول رقم (14): الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و تونس والمغرب خلال الفترة2000/2010 الوحدة:مليار دولار

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	52.08	55,18	57,05	68,01	85,01	102,33	117,16	135,80	170,98	140,57	159,42
تونس	18,52	19,98	21,04	24,99	28,12	28,96	30,96	35,61	40,84	43,52	44,29
المغرب	32,46	37,72	40,41	49,82	56,94	59,52	65,63	75,22	88,88	91,37	91,19

المصدر: World Economic Outlook Database, September 2011

يتبين من النظر في البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس والمغرب وجود تفاوت كبير بين البلدان الثلاثة ففي سنة 2010 على سبيل المثال، قدر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بـ 159.42 مليار دولار بفارق بلغ أكثر من 115 مليار دولار عن تونس و أكثر من 68 مليار دولار عن المغرب، وهذا التفاوت يرجع إلى مقدرات كل بلد من البلدان الثلاثة، خاصة الجزائر كونها بلد مصدرا للمحروقات، على العكس من تونس والمغرب.

كما نسجل من خلال هذا الجدول تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل معتبر خلال السنوات الأخيرة في البلدان الثلاثة، حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 52.08 مليار دولار سنة 2000 إلى مليار دولار 159.42 سنة 2010، وفي تونس من 18.52 مليار دولار سنة 2000 إلى مليار دولار 44.29 سنة 2010، أما في المغرب فقد بلغ 32.46 مليار دولار سنة 2000 ليصلّ إلى 91.19 مليار دولار سنة 2010.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات. ويحسب بالطريق التالية:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي=قيمة الناتج الإجمالي في سنة معينة/عدد السكان في منتصف هذه السنة:

جدول رقم (15): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب وتونس الوحدة:دولار أمريكي

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	1,796	1,783	1,816	2,133	2,627	3,115	3.513	4,011	4,974	4,029	4,501
تونس	2,033	2,066	2,152	2,540	2,832	2,888	3,057	3,483	3,955	4,172	4,204
المغرب	1,270	1,279	1,354	1,649	1,863	1,924	2,096	2,373	2,769	2,811	2,771

المصدر: World Economic Outlook Database, September 2011

نلاحظ من خلال الجدول وجود تفاوت طفيف بين الجزائر و تونس مقارنة بالمغرب، فرغم أن الناتج المحلي الإجمالي للمغرب أكبر من تونس إلا نصيب الفرد في هذه الأخيرة أكبر من المغرب، وذلك كون عدد السكان في تونس أقل من المغرب، كما نلاحظ تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الثلاثة، وذلك بسبب تطور هذا الأخير، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الحالة الجزائرية، فنمو الناتج المحلي الإجمالي مرده ارتفاع أسعار المحروقات، على عكس تونس والمغرب اللتان تعتبر اقتصادياتهما متنوعة نسبيا مقارنة بالجزائر و تقع كل من الجزائر و تونس في الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل.

يعتبر الدخل الفردي أحد المؤشرات التي تقيس مدى الرفاه الاقتصادي والذي ينعكس على الجوانب الاجتماعية لحياة الأفراد، حيث كلما زاد الدخل استطاع الفرد الإنفاق أكثر على الاحتياجات الضرورية مما يحسن من الظروف المعيشية، وبالرجوع إلى النتائج السابقة فالجزائر و تونس تتمتع بدخل فردي متوسط يجعل السكان يتمتعون بقدر معين من الرفاه الاجتماعي أكثر مما هو في المغرب، لكن كما سبق ذكره لا يكفي الدخل الفردي للحكم على نجاح عملية التنمية فهناك اعتبارات أخرى لا تظهر في هذا المؤشر مثل الأثر البيئي لزيادة دخل الفرد.

ثالثا: حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي

هناك عدة تعار يف للاستثمار، حيث يعرف بأنه تيار من الإنفاق على الأصول الإنتاجية، كشراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية والتي يطلق عليه ا أصول رأسمالية كما يمثل أيضا

الاستثمار في العقارات أو الأوراق المالية بهدف تحقيق عائد ربحي يضاف إلى الثروات ورؤوس الأموال [1]. ويعرف، أيضا بأنه القيام بمشروعات إنتاجية جديد أو التوسع في مشاريع إنتاجية قائمة، وحسب هذا التعريف الأخير هناك فرق بين الاستثمار و توظيف الأموال بحيث يؤدي الاستثمار إلى خلق ثروة جديدة . و أي نشاط اقتصادي غير ذلك يعتبر توظيف أموال بالرغم من أنه يحقق عائد اقتصادي. والجدول الموالي يبين حصة الاستثمار من الناتج لدول المغرب العربي:

جدول رقم (16): حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب وتونس الوحدة: %الناتج المحلي الاجمالي

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	25,012	26,754	30,805	30,335	33,320	31,349	29,999	34,413	38,311	50,027	44,008
تونس	26,083	26,179	23,811	23,323	23,278	21,679	23,449	23,828	25,928	24,766	26,376
المغرب	25,532	26,146	25,928	27,353	29,130	28,797	29,428	32,484	38,116	35,973	35,755

المصدر: World Economic Outlook Database, September 2011

تشير المعطيات إلى أن حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي الأكبر في السنوات الأخيرة، حيث وصلت لـ 50 % سنة 2009 وذلك راجع إلى الوفرات المالية التي تتمتع بها الجزائر و التي تتجسد في المشاريع الضخمة الخاصة بالبنية الأساسية المبرمجة بعدما كانت هذه الحصة متقاربة في بداية الألفية بين البلدان الثلاثة .

في حين نلاحظ استقرارا نسبيا لها في تونس على مدى 10 سنوات رغم تراجعها بداية من سنة 2002 إلى غاية 2005 و هذا بسبب الاضطرابات العالمية، خاصة أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تراجعت العائدات السياحية مما يؤثر في الناتج الذي بدوره يقلل من حصة الاستثمار، أما في المغرب فحصة الاستثمار من الناتج في تطور مستمر منذ سنة 2000. تناولنا هنا الاستثمار كنسبة من الناتج مع العلم أن الاستثمار له عدة أشكال و في الجدول السابق تناولنا فقط الاستثمار المحلي أي ما أنفق من موارد محلية و لا يشمل الاستثمار الأجنبي بجميع أشكاله.

[1] http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=791 منتدى المحاسبين العرب، تعريف و مصطلحات اقتصادية، موقع انترنت، تاريخ الدخول:2011/11/06

المطلب الثاني: الموارد و الآليات المالية

تمثل الموارد المالية عنصرا هاما في عملية التنمية، حيث تمثل عقبة لدى كثير من الدول في تنفيذ المشاريع، و سيف نتناول من بين الموارد المالية ما يلي:

أولا: الادخـار

الادخار هو فائض الدخل عن الاستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل و ما ينفق على سلع و الخدمات ، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق. ويعتبر الادخار الممول الأول للاستثمار، و زيادة معدل الادخار دليل على ارتفاع قيمة الدخل الفردي ، مما يدل على أن الاقتصاد يحقق فوائض مادية تساعد على تجسيد مشاريع تنموية جديد و انخفاض الادخار في بلد معين يجعله مجبر ا على الجوء إلى التمويل الدولي. و الجدول الموالي يبين نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و تونس، والمغرب:

جدول رقم (17): نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تونس والمغرب الوحدة: نسبة من الناتج

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	41.71	39,65	38,48	43,31	46,34	51,87	54,68	57,19	58,55	50,32	53,43
تونس	22,11	22,50	20,70	20,74	21,61	20,83	21,56	21,47	22,11	22,02	20,99
المغرب	24,24	30,41	29,58	30,54	30,82	30,584	31,58	32,39	32,89	31,1	31,60

المصدر:World Economic Outlook Database, April 2011

نلاحظ من الجدول الارتفاع المستمر لمعدل الادخار في الجزائر مقارنة مع المغرب و تونس فقد بلغ أكثر من 50% من الناتج سنة 2010. في المقابل فقد تراجع المعدل في كل من المغرب و تونس سنة 2010 عن سنوات 2006و2007 و2008. كما نلاحظ ضعف معدل الادخار في تونس رغم ارتفاع الدخل الفردي و هذا يرجع إلى عدة أسباب، فقد يكون بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، أو اتجاه الأفراد نحو الاستهلاك الترفي أو حتى بسبب عملية الاكتناز. إن ضعف الادخار يؤدي بالبلدان إلى الاتجاه نحو التمويل الأجنبي وهنا يظهر سبب الاعتماد المستمر لكل من تونس والمغرب على المساعدات المالية الدولية لتمويل المشاريع التنموية .

ثانيا: ميزان الحساب الجاري

هو المؤشر[1] الذي يقيس مجمل الفرق بين الصادرات (الإنتاج) والواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة على الضغوط التي تتعرض لها العملة . يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة فقط،

[1] http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/01/weodata/index.aspx قاعة بيانات صندوق النقد الدولي أفريل 2011.موقع

لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات[1]. و الجدول الموالي يبين نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي في كل من الجزائر تونس والمغرب

جدول رقم (18): قيمة ميزان الحساب الجاري، و نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي

الدول	القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	نسبةGDP	16,69	12,89	7,68	12,97	13	20,52	24,68	22,78	20,23	0,29	9,42
	القيمة، مليون دولار أمريكي	9.14	7.06	4.35	8.80	11.11	21.18	28.95	30.6	34.452	0.411	12.47
تونس	نسبةGDP	-3,82	-4,62	-3,22	-2,67	-2,44	-0,92	-1,80	-2,35	-3,81	-2,83	-4,79
	القيمة، مليون دولار أمريكي	-0.82	-1.021	-0.747	-0.735	-0.761	-0.299	-0.619	-0.917	-1.712	-1.234	-2.12
المغرب	نسبةGDP	-1,29	4,27	3,65	3,19	1,69	1,78	2,15	-0,09	-5,21	-4,85	-4,15
	القيمة، مليون دولار أمريكي	-0.478	1.61	1.47	1.59	0.96	1.06	1.41	-0.07	-4.63	-4.43	-3.94

المصدر:قاعدة ببيانات صندوق النقد الدولي، أفريل 2011

إذا أخذنا ميزان الحساب الجاري كقيمة نجد أنه في الجزائر ارتفاع مستمر بالفائض ابتداء من سنة 2000 رغم الانخفاض في سنتي 2001 و 2002، كما نلاحظ الهبوط الكبير له سنة 2009 حيث تراجع إلى 0.41 مليون دولار أمريكي بعد أن حقق فائضا بأكثر من 34 مليون دولار أمريكي سنة 2008. مع العلم أن صادرات الجزائر تتمثل أساسا في البترول والغاز وهذا يدل على أن صادرات الجزائر تراجعت في هذه السنة بنسبة كبيرة و هذا بسبب مخلفات الأزمة المالية العالمية ، حيث قل الطلب على البترول مما أدى إلى انخفاض أسعاره و هذا دليل على هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري في وجه التغيرات العالمية.

أما في تونس فالحساب الجاري يسجل عجزا مستمرا مما يدل على أن قيمة مدفوعات الاستيراد أكثر من قيمة مدفوعات التصدير و هو عجز متزايد فقد ارتفع من (3,82-) مليون دولار إلى(4.79-) مليون دولار بين سنتي 2000 و 2010. و في المغرب سجل ميزان المدفوعات سنة 2000 عجزا قدره (1.29-) مليون دولار، ثم سجل فائض إلى غاية سنة 2006 بقيمة 2.15 مليون دولار، ثم سجل عجزا خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

و كنسبة من الناتج سجل فائض الحساب الجاري تذبذب كبير في الجزائر ، حيث بدأ سنة 2000 بأعلى قيمة 16.69% من الناتج لتنخفض إلى غاية 3% في 2004 ، لترتفع سنة 2005 إلى 20%. إن هذا التذبذب سببه أساسا مكونا ت الميزان، و هنا تبرز أهمية معرفة مكوناته حيث ترتفع في سنوات الصادرات خارج

1 http://ar.wikipedia.org/wiki/ الميزان التجاري و مكوناته، الموسوعة الحرة،موقع

المحروقات أو عندما تزيد الواردات بنسب كبيرة، ويتعلق الأمر هنا بالواردات الغذائية أساسا. أما في المغرب وتونس فالنسب تعكس القيم السابقة الذكر ، أي كلما ارتفع فائض أو عجز الحساب الجاري انعكس ذلك على نسبته من الناتج.

ثالثا: القيمة المضـافة

كما ذكرنا سابقا بأن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لوحده لا يعبر بالضرورة عن قوة النشاط الاقتصادي للدولة، ويتكون الناتج من مجموعة من القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ، و قد أخذنا قطاعي الصناعة والزراعة كمثال للمقارنة في مساهمتهما في الناتج في الدول محل الدراسة.و الجدول الموالي يبين معدل النمو السنوي للقطاعين في الجزائر تونس والمغرب، و الأعمدة البيانية تعبير عن مجموع القيم المضافة للقطاعين[1]:

جدول رقم (19): القيمة المضافة لكل من الصناعة والزراعة في الجزائر تونس والمغرب الوحدة: معدل النمو السنوي

الدول	القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	الصناعة	4.3	-0.32	4.3	7.04	4.03	5.57	0.90	1.55	1.37	2.62	/
	الزراعة	-5.00	13.25	-1.25	19.70	3.10	1.90	4.90	5.00	-5.30	2.00	/
تونس	الصناعة	5.37	5.06	2.98	1.22	4.66	1.97	2.69	7.20	3.97	4.09	/
	الزراعة	-1.01	-2.00	-11	21.50	10.11	-6.99	3.52	2.10	0.54	3.50	/
المغرب	الصناعة	4.03	4.74	2.72	4.44	3.79	4.88	4.76	6.57	2.62	-0.80	/
	الزراعة	-11.87	19.10	4.96	21.69	4.76	-12.1	22.95	-20.42	16.43	29.84	/

المصدر: إحصائيات الاقتصاد الدولي

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض المستمر لمعدل النمو في قطاع الصناعة فقد تراجع في الجزائر من 4.3 % سنة 2000 إلى 2.62% سنة 2009 رغم ارتفاعه سنة 2003 إلى أكثر من 7%، يعزى هذا التراجع المستمر إلى الإفلاس و الاستمرار في غلق المؤسسات الصناعية العمومية، و التوجه إلى القطاع الخاص الذي لم يجد المناخ المناسب لقيام صناعة حديثة. كذلك تراجع المعدل في المغرب من 4.03% إلى 2.62% بين سنتي 2000 و 2008، كما سجل سنة 2009 قيمة سالبة (-0.80%) مما يعني أن هذا القطاع حقق خسائر في هذه السنة، أما في تونس فقد تراجع كذلك المعدل من 5.37% سنة 2000 إلى 1.97% سنة 2005 ليرتفع بعد ذلك إلى أكثر من 7% سنة 2007 وهي نهاية المخطط العاشر للتنمية في تونس، وهذا ما يدل على أن

[1] http://elibrary- data.imf.org/DataReport.aspx?c=1449311&d=33061&e=169393 إحصائيات الاقتصاد الدولي،تقرير المؤشرات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي،2010، تاريخ الدخول للموقع:2011/12/12

أهداف المخطط قد تحققت في قطاع الصناعة، أما التراجع بعد ذلك فهو راجع إلى تعرض قطاع النسيج التونسي خاصة للتراجع بسبب اشتداد منافسة المنتجات الصينية و مخلفات الأزمة المالية على صادرات تونس في هذا القطاع.

أما فيما يخص قطاع الزراعة فعموما تعتمد دول المغرب العربي على الزراعة المطرية بدرجة كبيرة، فكلما قلت كمية الأمطار انخفض نمو القطاع وهذا ما يفسر التباين في النسب بين السنوات، فمثلا انخفض المعدل في المغرب من 22% سنة 2006 إلى (-20%) سنة 2007. رغم ذلك تعتبر المغرب دولة زراعية حيث أن عدد كبير من القوى العاملة تشتغل في الزراعة و هذا ما يفسر ارتفاع الناتج في هذا القطاع في بعض الأحيان.أما الجزائر فرغم الإمكانيات المتوفرة لديها إلا أنها لم تستغلها في تطوير القطاع.

تعتمد دول المغرب العربي على مورد اقتصادي واحد يمثل النسبة الأكبر من الناتج خاصة الجزائر، فهي ورغم كبر مساحتها وخصائصها الطبيعية و البشرية التي تؤهلها لتكوين قطاع صناعي ضخم و قيام قطاع زراعي يلبي الحاجيات الغذائية للسكان، إلا أن ذلك لم يحدث ومازالت تعتمد على الصناعة الاستخراجية كمورد رئيسي لاقتصادها. و بدرجة أكبر يتنوع اقتصاد كل من تونس والمغرب فكلاهما يعتمد على أكثر من قطاع.

يبين الشكل الموالي التباين في نسب النمو في قطاعي الصناعة والزراعة مجتمعين بين من سنة إلى أخرى في دول المغرب العربي حيث تمثل الأعمدة النسب المئوية لمجموع النمو في القطاعين أما الأسطر فتمثل السنوات. إن نسبة نمو القطاعين من إجمالي نسب النمو لباقي مكونات الناتج تعبر عن مدى التذبذب و هذا راجع إلى العوامل السابق ذكرها.

شكل رقم(3): نسبة النمو في قطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين

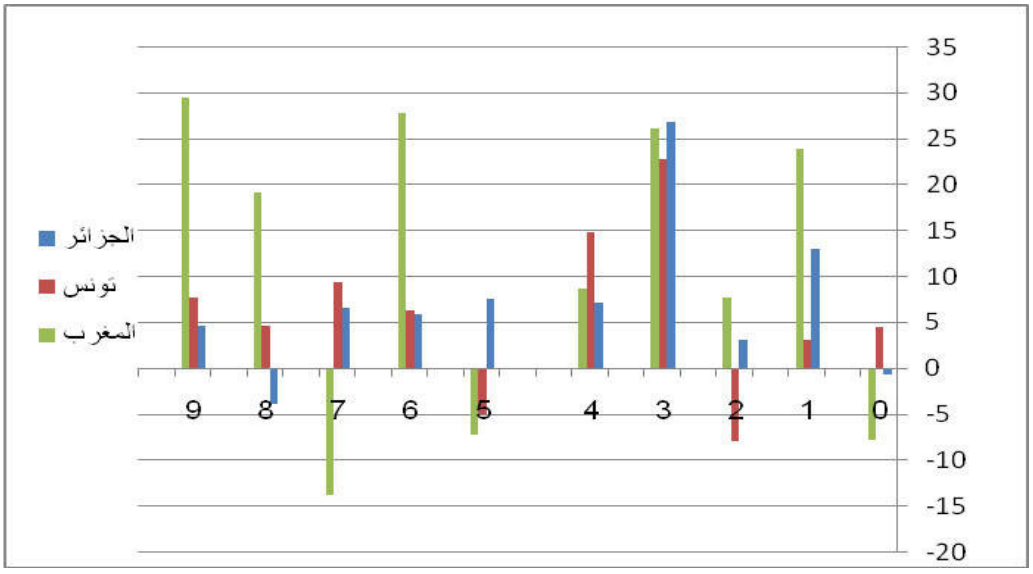

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة

رابعا:المساعدات الإنمائية

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة [1] (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) يشتمل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل تحفيز التنمية الاقتصادي، والجدول الموالي يبين قيمة المساعدات الإنمائية المتلقاة من طرف دول المغرب العربي.

جدول رقم (20): صافي المساعدات الإنمائية المقدمة لكل من الجزائر تونس والمغرب الوحدة:ملايين الدولارات

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	199,5	198,5	189,9	237,5	315	346,3	208,7	390,2	319,4	319,1	—
تونس	221,5	365,3	220,8	299,7	352,2	362,3	431,3	321,1	331,5	473,8	—
المغرب	418,7	481,6	352,5	547,5	705	691,2	1,043,9	1,072,6	1,062,5	911,5	—

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن المغرب تلقت أكبر حصة من المساعدات الإنمائية، خاصة خلال 2006 إلى 2009 حيث وصلت إلى 1.072,6 مليون دولار، تلتها تونس بمبلغ 473,8 مليون دولار وكان هذا خلال سنة 2009، ثم الجزائر بمبلغ 319.1 مليون دولار سنة 2009.كما نلاحظ تراجع قيمة المساعدات خلال سنة 2010 في جميع الدول وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة المالية الدولية على جميع دول العالم بما فيها الدول المانحة.

و حتى باحتساب المساعدات الإنمائية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يبقى الحال على وضعه. و تبقى الجزائر في المرتبة الأخيرة بسبب الوفرة المالية التي حققتها هذه الأخيرة والراجعة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة. حيث لا تعتبر الجزائر من الدول المتلقية للمساعدات الإنمائية على اعتبار أنها تصنف في الشريحة العليا للدول متوسطة دخل الفرد في العالم. أما تفسير تلقي الجزائر للمساعدات فهو عبارة اتفاقيات ثنائية تعقدها الجزائر عادة مع الهيآت الإقليمية لتمويل مشاريع معينة.

[1] http://data.albankaldawli.org/topic/aid-effectiveness مؤشرات فاعلية المعونة، البنك الدولي، تاريخ الدخول: 2011/11/06، موقع،

المطلب الثالث: الاستهلاك

سوف نتناول هنا بعض مظاهر الاستهلاك التي تؤثر في عملية التنمية المستدامة، مثلا سنتناول استهلاك الطاقة حيث نعتبر هذا المؤشر دليل على تمكن الأفراد من الحصول على الطاقة بالكمية الكافية لسد حاجاته منها، كما يعتبر الإفراط في استهلاك الطاقة التقليدية عاملا ضارا بالبيئة واستنزافا للموارد الطبيعية.

استخدام الطاقة: استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد) [1]

يشير استخدام الطاقة إلى استهلاك الطاقة الأولية قبل تحويلها إلى أنواع وقود المستخدم النهائي الأخرى، وهو ما يعادل الإنتاج الأصلي مضافا إليه الواردات والتغيرات على المخزونات ومخصوما منه الصادرات وكميات الوقود التي يتم توريدها إلى السفن والطائرات التي تشتغل، يهدف المؤشر إلى قياس نصيب كل فرد من كمية الطاقة المستهلكة، و تقاس عن طريق نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بما يكافئ ذلك من نفط مقاسا بـ كلغ و الجدول الموالي يبين نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الجزائر تونس والمغرب

جدول رقم (21):نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الجزائر تونس والمغرب الوحدة:الكغ

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	886	875	916	963	957	982	1,039	1,087	1,078	1,090	/
تونس	764	798	799	816	852	821	841	864	889	890	/
المغرب	355	374	375	369	403	429	432	460	474	480	/

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول يتبين لنا الفرق بين نصيب الفرد في استهلاك الطاقة بين الدول الثلاثة، فالجزائر تعتبر الأكبر و هذا طبيعي بحكم أنها دولة بترولية على عكس تونس و المغرب فقد ارتفع نصيب الفرد في الجزائر من 886 كلغم سنة 2000 إلى 1090 كلغم سنة 2009. أما تونس وبحكم عدد السكان القليل و توفرها على موارد بترولية ضعيفة فهي أكبر من المغرب من حيث نصيب الفرد في استهلاك الطاقة. من جهة أخرى نلاحظ التقارب في معدل الزيادة لنصيب الفرد في الدول الثلاثة وهذا يدل على عدم تطور البنى التحتية في مجال الطاقة (مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية، تطوير البدائل لطاقة البترول). تعتبر المغرب وتونس أكثر اتجاها إلى بدائل

[1] مؤشرات االتنمية للبنك الدولي، موقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.PCAP.KG.OE/countries/1W?display=graph

الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة من الجزائر وذلك لعدة أسباب أهمها افتقارهما للموارد البترولية الكافية، ارتفاع تكاليف الاستيراد، عكس الجزائر التي تتمتع بمخزون كبير من البترول و هو عامل لا يشجع على الاتجاه نحو تنمية البدائل لهذه الموارد الطاقوية.

نلاحظ من خلال المؤشرات الاقتصادية التي تعرضنا لها أن الجزائر تحتل الصدارة قياسا بهذه المؤشرات فناتجها المحلي الإجمالي هو الأعلى، وكذا نصيب الفرد منه، إضافة إلى أن حصة الاستثمار هي الأكبر، وكذلك انخفاض حجم المساعدات الإنمائية التي تلقتها الجزائر مقارنة بتونس والمغرب. ورغم هذا فإن هذه المؤشرات تبقى ناقصة، فمثلا مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن نمو حقيقي، ففي حالة الجزائر مثلا يعود هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى الطفرة التي عرفها أسعار البترول في السنوات الأخيرة، ولا يعبر عن زيادة في حجم الإنتاج و لا تنوع الهيكل الإنتاجي، كما أن النشاط الاقتصادي في الجزائر لا يراعي عنصر الاستدامة وهناك استنزاف كبير للموارد ولا تعمل الجزائر على تطوير البدائل خاصة في مجال الموارد الأولية. بالإضافة إلى أنه يجب أن تنعكس النتائج الاقتصادية تحسن في النواحي الاجتماعية للبلد حتى نعتبر أن هناك تنمية اقتصادية حقيقية.

يعتبر الاقتصاد المغربي أكثر تنوعا وأكثر توافقا مع مبادئ الاستدامة الاقتصادية من حيث تنوع الموارد الاقتصادية من سياحة وصناعة استخراجية و الصيد البحري و الفلاحة.فقد نفذ المغرب العديد من البرامج التنموية طويلة المدى التي تأخذ هذه الاعتبارات مثل الحفاظ على البيئة و التوجه نحو الطاقة النظيفة رغم قلة موارده المالية.

أما تونس فهي الأخرى تعاني و بدرجة أكبر من قلة الموارد، رغم ذلك فهي تتمتع ببنية اقتصادية أقوى من الجزائر باعتمادها على الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، كما أن قلة عدد السكان يقلل من الضغط على المؤشرات الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع دخل الفرد رغم انخفاض الناتج مقارنة مع المغرب. و بهذا فإن الاقتصاد التونسي يعتبر أكبر تنوعا من الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية و المؤسسية

أحد أهم المؤشرات لقياس التنمية المستدامة هو التعرف على نتائجها على النواحي الاجتماعية ، حيث تهدف عملية التنمية المستدامة إلى تحسين حياة الأفراد، و بالتالي فأن أي نشاط سواء كان اقتصادي أم لا يجب أن يهدف إلى تحقيق نتائج اجتماعية كالتخفيف من حدة الفقر و الجهل. وسوف نتناول في هذا المبحث دراسة مقارنة لنتائج عملية التنمية على بعض الأبعاد الاجتماعية. و نظرا لعدم توفر المؤشرات الخاصة بالبعد المؤسسي للتنمية المستدامة بشكل كبير فقد ادمج مع البعد الاجتماعي لأسباب منهجية.

المطلب الأول المؤشرات الاجتماعية

لقياس التنمية المستدامة لا تكفي الأبعاد الاقتصادية بل يجب أيضا معرفة نتائج البرامج التنمية على النواحي الاجتماعية، لهذا يجب أن تحسن عملية التنمية حياة السكان. فنمو الناتج يجب أن يرافقه تطور في الظروف المعيشية. كما أنه للحكم على نجاح التنمية المستدامة من فشلها يجب الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة.

و سوف نتعرض في هذا المبحث لمختلف المؤشرات الاجتماعية مثل العمر المتوقع عند الولادة و إجمالي نسبة التشغيل، إضافة إلى الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: المؤشرات السكانية: نتناول في هذه المؤشرات مقارنة لنسب النمو السكاني و العمر المتوقع عند الولادة:

1- معدل النمو السكاني:

إن ثبات معدل نمو السكان له دور ايجابي في انجاز عملية التنمية، لأن زيادة عدد السكان بنسب كبيرة يشكل أعباء إضافية على الاقتصاد. و تتميز الدول النامية عموما بارتفاع معدلات النمو السكاني ، حيث تصل إلى حوالي 3%، و التزايد السكاني مكن في بعض الدول من المساعدة في عملية التنمية من خلال انخفاض تكلفة اليد العاملة، أما في دول المغرب العربي لم يساعد النمو السكاني في ذلك بل أثر سلبا على عملية التنمية.

و سوف نتناول هنا معدل النمو السكاني في هذه الدول لنتعرف على مدى قدرة الدول من الحد من التزايد المستمر لعدد السكان[1].

جدول رقم (22): معدل النمو السكاني في الجزائر تونس والمغرب الوحدة: المعدل السنوي لنمو السكان

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	1.43	1.46	1.47	1.49	1.50	1.50	1.50	1.51	1.51	1.51	1.50
تونس	1.13	1.14	1.11	0.59	0.94	0.97	0.98	0.96	1.00	1.01	0.98
المغرب	1.23	1.17	1.12	1.10	1.10	1.13	1.17	1.20	1.21	1.22	1.21

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

تشير الإحصائيات إلى تزايد طفيف لمعدل السكان في الجزائر منذ سنة 2000 إلى 2010 بين 1.43 و 1.5%، فقد استقر المعدل منذ سنة 2004، لكن لا يمكن اعتبار هذه الزيارة مشكلا ما لم تتعدى الحدود بما أن الجزائر وبحكم المساحة الكبيرة و ووفرة الموارد يمكن أن يكون عامل السكان مساعدا على تحقيق التنمية. وفي تونس نسجل تراجع معدل السكان في الفترة من 1.13 إلى 0.98% ، بهذا تعتبر تونس الأحسن من حيث الحد من التزايد السكاني فقد أثمرت السياسات المنتهجة في هذا المجال، و تعتبر الظروف الاقتصادية للسكان في تونس عاملا مشجعا على الحد من الإنجاب وذلك بسبب غلاء المعيشة .أما في المغرب فنسجل استقرار في نفس الفترة السابقة بمعدل يتراوح بين 1.23 و 1.21%.

عموما يعتبر معدل نمو السكان في دول المغرب العربي مقبولا ، حيث أنه يتوافق مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان، رغم وجود بعض المشاكل الناجمة عن ذلك مثل أزمة السكن والبطالة و لكن لا يعتبر النمو السكاني المسبب الوحيد لهذه الأزمات ففشل الخطط و الجهود الحكومية هو ما خلق هذه المشاكل.

2- العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات:

تعريفه : هو عدد السنوات المتوقع أن يعيشها المولود بفرض ثبات أنماط الوفيات السائدة عند وقت الولادة، ويحسب كوسيط حسابي مرجّح لأعمار مجموعة افتراضية من المواليد (1000 مولود) ، بعد تعريضهم لمعدلات الوفيات في الفئات العمرية المختلفة[1].

[1] http://data.albankaldawli.org/topic/social-development/ NY.GDP.MKTP.CD_Indicator_MetaData_ar_XML
قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشرات الاجتماعية،تاريخ الدخول: 2011/11/18، موقع

العمر المتوقع عند الولادة = مجموع عدد السنوات التي يعيشها أفراد المجموعة من المواليد/عدد أفراد نفس المجموعة من المواليد. والجدول الموالي يبين العمر المتوقع لكل عند الولادة لكل من الجزائر المغرب وتونس:

جدول رقم (23): العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر تونس والمغرب الوحدة: بالسنوات

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	/	70	71	71	71	72	72	72	72	73	/
تونس	/	73	73	73	73	74	71	71	71	72	/
المغرب	/	69	69	70	70	70	74	74	74	74	/

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ تطور العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر مع مرور السنوات فبعد أن كان يقدر بـ 70 سنة في 2001 وصل إلى 72 سنة في 2005 و 73 في 2009، في حين سجل في تونس انخفاضا فبعد أن وصل سنة 2005 إلى 74 سنة انخفض إلى 71 سنوات 2006 و 2007 و2008 ثم عاود الارتفاع إلى 72 سنة في 2009. أما في المغرب فقد سجل العمر المتوقع عند الولادة تطورا ملحوظا، فبعد أن بلغ 69 في 2001 تطور إلى 74 سنة في الأعوام 2006 إلى 2009. وهذا دليل على تطور الرعاية الصحية في الجزائر نظرا لما تنفقه الدولة على المستشفيات و التكوين في المجال الصحي.

كذلك فمجانية العلاج في المستشفيات الجزائرية من بين الأسباب وراء هذا الارتفاع. على العكس من ذلك فتونس ورغم أنها متطورة في مجال الرعاية الصحية إلا أن ذلك لم ينعكس على حياة الأفراد وذلك يرجع إلى التكاليف الباهظة للعلاج في هذا البلد. كما نلاحظ أن المغرب تحتل المرتبة الأولى في هذا المؤشر ، حيث زاد العمر المتوقع فيها بـ4 سنوات خلال الفترة 2000 إلى 2010 .

ثانيا: مؤشرات التشغيل تهدف إلى التعرف على نسب التشغيل الكلية، ونسب التشغيل لدى الفئة النشطة اقتصاديا من خلال:

[1] http://data.albankaldawli.org/topic/social-development/ NY.GDP.MKTP.CD_Indicator_MetaData_ar_XML
قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشرات الاجتماعية،تاريخ الدخول: 2011/11/18، موقع

1- إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاماً فأكثر(%):

يقاس هذا المؤشر بنسبة اليد العاملة التي تمثل الشريحة العمرية من 15- 24 إلى إجمالي السكان و تمثل نسبة التشغيل إلى عدد السكان نسبة السكان الموظفين في بلد ما [1]. يهدف هذا المؤشر إلى قياس معدل التشغيل للفئة النشطة اقتصاديا في بلد ما، والجدول الموالي يبين نسب تشغيل هذه الفئة في دول المغرب العربي:

جدول رقم (24): نسب التشغيل الفئة العمرية15الى24 إلى إجمالي السكان في الجزائر المغرب و تونس الوحد:%

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	38	40	41	43	45	48	50	49	49	38	40
تونس	40	40	40	41	41	41	41	41	41	40	40
المغرب	46	45	45	45	46	46	47	46	46	46	45

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ ارتفاع نسبة التشغيل في الجزائر، خلال السنوات من 2000 إلى 2006، ثم عودتها إلى الانخفاض في الأربع سنوات الأخيرة، في حين نسجل استقرار هذه المعدل نسبيا في تونس خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تراوحت نسبة التشغيل بين 40 إلى 41 بالمئة، ورغم ذلك فنسبة التشغيل في الجزائر تتجه إلى الارتفاع نتيجة البرامج التنموية التي تعتمدها الجزائر، وتعدد صيغ التوظيف. ونفس الشيء بالنسبة للمغرب حيث تراوحت هذه النسبة بين 45 إلى 47 بالمئة، وعموما يبقى وضع التشغيل في البلدان الثلاثة مقلقا، فمن ناحية تعتبر الإحصائيات في هذا الشأن غير دقيقة، ومن ناحية أخرى فإن أغلبية سكان البلدان الثلاثة من الشباب، فالقوى العاملة تتنامى بنسبة أكبر من السكان.

2- بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة):

تشير نسبة البطالة إلي نسبة أفراد القو ى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم مستعدين له ويبحثون عن الوظائف و لا يجدونه، و يستثنى هنا الأشخاص الذين لا ليس لديهم عمل و لا يسعون عليه (متعطلين) كما لا يؤخذ هذه الفئة في حساب القوة العاملة [1]. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد [2]

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الدول، تاريخ الولوج: 2011/10/25 http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS موقع:

جدول رقم (25): إجمالي البطالة في الجزائر المغرب وتونس الوحدة:% من عدد السكان

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	29.8	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.5	10.20
تونس	15.7	15.1	15.3	14.5	13.9	14.2	14.3	14.1	14.2	15.20	18
المغرب	13.6	12.5	11.6	11.9	10.8	11.0	9.7	9.7	9.61	10.0	13.03

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض المستمر لمعدل البطالة في الجزائر ، حيث انخفض من 29.8% سنة 2000 إلى 10.20% سنة 2010 و يعزى هذا التراجع إلى المشاريع التي اعتمدتها الجزائر للحد من مشكلة البطالة كالمشاريع الموجهة للشباب. أما في تونس فقد ارتفعت النسبة من 15.7% سنة 2000 إلى 18% سنة 2010 وهو معدل قياسي و يعتبر هذا إخفاقا في الخطة التنموية للعشرية و ربما هذه أحد مسببات قيام الثورة التونسية على نظام الحكم. و في المغرب فبعد أن انخفض معدل البطالة بين سنتي 2000 بـ 13.6% و 2008 بـ 9.61% ارتفع في السنتين الأخيرتين، حيث بلغ سنة 2010 أكثر من 13% .

تعتبر الجزائر أحسن حالا من المغرب و تونس في خفض معدلات البطالة وهذا راجع إلى اعتماد مشاريع تنموية ضخمة تستوعب عددا كبيرا من الأيادي العاملة، و استحداث أساليب لامتصاص البطالة خاصة فئة الشباب.

ثالثا: الرعاية الصحية والاجتماعية نتناول في هذه المؤشرات مقارنة الإنفاق على الرعاية الصحية، و نفقات الرعاية الاجتماعية بين دول المغرب العربي

1- الإنفاق على الرعاية الصحية:

إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة. وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة

[1] د سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي-المفاهيم و النظريات الأساسية،الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر 1994، ص61

[2] http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS 2011/10/25 قاعدة بيانات البنك الدولي، احصائيات الدول، تاريخ الولوج: موقع:

للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي. والجدول الموالي يبين ما انفق على الرعاية الصحية في كل من الجزائر و تونس والمغرب [1].

جدول رقم (26): الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر تونس و المغرب الوحدة: % من إجمالي الناتج المحلي

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	3.5	3.8	3.6	3.6	3.7	3.5	4.3	4.4	5.4	5.8	/
تونس	6.0	5.8	5.8	5.9	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	/
المغرب	4.2	4.4	5.3	5.3	5.2	5.1	5.2	5.2	5.3	5.5	/

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ أن الإنفاق على الرعاية الصحية في تونس هو الأعلى بين دول المغرب العربي و هذا راجع الى اهتمام هذه الأخيرة بقطاع الصحة و توجهها لما يطلق علية بالسياحة الصحية حيث يقصد الكثير من الأجانب تونس من أجل العلاج لانخفاض التكاليف عن بلدانهم الأصلية، كما نلاحظ من خلال المعطيات أن الجزائر حققت تطورا نسبيا في هذا المجال مقارنة بتونس والمغرب، حيث نسجل أن نسب المبالغ المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر قد تطورت من 3.5% سنة 2000 إلى 5.8% سنة 2009، في حين يبقى هذا الإنفاق ثابتا نسبيا في المغرب وتونس، حيث تراوح خلال الفترة من 2002 إلى 2009 بين 5.3 و 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، في الوقت الذي بقيت فيه النسبة ثابتة في تونس 6.2% في الفترة الممتدة بين 2004 و 2009 .

2- نفقات الرعاية الاجتماعية

تعتبر نفقات الأمن الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية مؤشرا مهما في معرفة مدى اهتمام البلد بالف ئات الضعيفة داخل المجتمع، و التي تشمل نشاطات التضامن الاجتماعي مثل رعاية المسنين، وتحسب كنسبة مجموع الإنفاق على الرعاية الصحية في البلد، وفيما يلي الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في دول المغرب العربي:

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي، الإحصائيات الصحية، تاريخ الدخول: 2011/10/20، موقع http://data.albankaldawli.org/topic/health

جدول رقم (27): الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في الجزائر تونس والمغرب الوحدة:٪ الإنفاق الحكومي على الصحة

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	35.5	33.3	37.8	37.4	37	33.3	27.4	30.9	31	31	/
تونس	28.9	27.7	32.2	35.1	41.2	42.3	43.2	45.7	49.4	49.4	/
المغرب	/	/	/	/	/	/	23.9	24	25	23.8	/

المصدر:بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول يتبين لنا غياب المعلومات الخاصة بالمغرب قبل سنة 2006، و فيما توفر من معلومات نلاحظ تراجع نسب الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في الجزائر من 35.5% سنة 2000 إلى 31% سنة 2009 و هذا رغم ما تنفقه الجزائر من أموال في هذا المجال. أما في تونس فقد تضاعف تقريبا نصيب الرعاية الاجتماعية من مجموع الإنفاق على الصحة ، حيث ارتفع من 28.9% سنة 2000 إلى 49.4% سنة 2009 و هذا من بين الأسباب التي جعلت تونس تحتل مراتب متقدمة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.أما المغرب فقد بلغ المعدل سنة 2006 حوالي 23.9% ليرتفع سنة 2008 إلى 25% ثم عاد للانخفاض سنة 2009 إلى 23.8% وهذا يدل على تراجع المغرب في العناية الاجتماعية بالفئات الضعيفة.

رابعا:نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة)

تشير الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة إلى الموارد الداخلية المتجددة (تدفقات الأنهار الداخلية والمياه الجوفية الناشئة عن الأمطار) في البلد المعني. ويُحسب نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة باستخدام التقديرات السكانية للبنك الدولي[1]:

جدول رقم (28): نصيب الفرد من المياه العذبة الوحدة: م^3

الدول/السنوات	2000	2005	2009
الجزائر	385	358	332
تونس	455	429	410
المغرب	1,047	985	935

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، بيانات الإحصاءات المائية

[1] منظمة الأغذية و الزراعة، الإحصائيات المائية،موقع: www.fao.org/corp/statistics/ar

من خلال البيانات المتوفرة نلاحظ تراجع نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في جميع الدول فقد تراجع في الجزائر من 385 م^{3}سنة 2000 إلى 332 م^3 سنة 2009، كما تراجع في تونس من 455 م^3 سنة 2000 إلى 410 م^3 سنة 2009، أما في المغرب فقد تراجع نصيب الفرد من المياه العذبة من 1047 م^3 سنة2000 إلى 935 م^3 سنة 2009. لقد توجهت دول المغرب العربي إلى تحلية مياه البحر لسد حاجيات السكان من المياه و ذلك بسبب تراجع مخزون المياه الطبيعية فيها و موجات الجفاف التي تجتاح هذه البلدان

كما نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد في المغرب عن الجزائر وتونس وهذا راجع لموقعه الجغرافي الذي يتمتع بواجهتين بحريتين تجعل كمية الأمطار المتساقطة أكبر من باقي البلدين، من جهة أخرى رغم تمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة في هذا المجال خاصة ما تعلق بالسدود القائمة و التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها لعدة أسباب أهمها التذبذب في تساقط الأمطار و ما تعلق بالسدود نفسها كامتلائها بالأتربة. أما تونس فتعاني هي الأخرى من انخفاض نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة.

خامسا:التنمية البشرية (تقرير التنمية البشرية)

تعرف التنمية البشرية وفق تقرير التنمية البشرية بأنها توسيع الحريات للبشرية ليعيشوا حياة طويلة و صحية، ويصدر تقرير التنمية البشرية كل سنة، ابتداء من سنة 1990 من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اعتمد تقرير التنمية البشرية في السنوات الماضية على تقييم التقدم في التخفيف من حدة الفقر، و الجديد في التقرير الصادر سنة 2009 هو قياس النواحي التي تتعلق بالفوارق بين الجنسين و الفقر. فقد اصدر هذا التقرير مؤشر لقياس التقدم في التنمية البشرية الذي يعتمد تقرير دليل التنمية البشرية الهجين على ثلاثة أبعاد وهي الصحة والتعليم والدخل[1].

تعريف دليل التنمية البشرية: هو دليل مركب يقيس الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي الحياة الصحية و المعرفة و المستوى المعيشي، ضمن مقياس يتراوح بين 0 و 1.حيث القيمة العليا تعنى أداء أفضل، وتجمع هذه المؤشرات باستخدام المتوسط الهندسي ووفق هذا المؤشر نجد :

[1] هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، ص ص، 196،170

جدول رقم (29): ترتيب دول المغرب العربي حسب تقرير التنمية البشرية لسنة2010

الدول	قيمة دليل التنمية البشرية2010	قيمة دليل التنمية البشرية2007	قيمة دليل التنمية البشرية2002	الترتيب حسب تقرير التنمية البشرية سنة 2010
الجزائر	0.6771	0.6624	0.6251	84
المغرب	0.5667	0.5507	0.5116	114
تونس	0.6925	0.6649	0.6266	81

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010

تقع الجزائر وتونس ضمن شريحة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بينما تصنف المغرب ضمن الدول ذات تنمية بشرية متوسطة، وهذا ما تبينه أرقام الجدول المتعلقة بهذا المؤشر ، حيث تأتي تونس في الصدارة بـ 0.692 ثم الجزائر بـ 0.677 فالمغرب بـ 0.566، وتحتل هذه الدول بهذه المعدلات المراتب 81 و 84 و 114 عالميا على التوالي. فقد أورد التقرير الصادر سنة 2010 نموذج عن قصص ناجحة حول التقدم في دليل التنمية البشرية حيث ذكر بأن تونس أحرزت تقدما كبيرا في الأبعاد الثلاثة للدليل، حيث ركزت السياسة العامة في مجال التعليم على زيادة معدل التعليم ، خاصة بعد إقرار قانون التعليم الإجباري لمدة 10 سنوات سنة 1991، كما أحرزت تونس تقدما في المساواة بين الجنسين.

نلاحظ من خلال المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالجزائر وتونس والمغرب أن الأوضاع الاجتماعية في البلدان الثلاثة متقاربة إلى حد بعيد، فمعدل العمر المتوقع عند الولادة متقارب بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة فمثلا بلغ هذا الأخير في 2009 بالجزائر 73 سنة، و 72 بتونس 74 بالمغرب، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل التشغيل والإنفاق على الرعاية الصحية فالنسب متقاربة مع ارتفاع نسبي بالنسبة لتونس.أما فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية فوضع الجزائر وتونس أحسن من الوضع بالنسبة للمغرب ، حيث تقع الجزائر وتونس ضمن شريحة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، في حين تصنف المغرب ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

المطلب الثاني: المؤشرات المؤسسية

إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هناك مؤشرات مؤسسية يمكن الرجوع إليها للحكم على التنمية المستدامة والتي أوصى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيروا، وتتعلق أساسا بعدد مستخدمي الانترنيت وعدد المشتركين في الهاتف الثابت والنقال و البحث العلمي و المنشورات العلمية، ونظرا لقلة المعلومات في هذا البعد سوف نتناول ثلاثة مؤشرات فقط وهي:

أولا:استخدام الانترنيت

يشير هذا المؤشر إلى معرفة مدى توصل البلدان إلى التمتع بتكنولوجيا الاتصال الحديثة خاصة الانترنت، و الجدول الموالي يبين إحصائيات الانترنت في دول المغرب العربي[1]:

جدول رقم (30): إحصائيا الانترنت في الجزائر تونس والمغرب

الدول	عدد السكان إلى غاية 2011	مستخدمي الانترنت عند نهاية 2000	مستخدمي الانترنت إلى غاية مارس 2011	نسبة الاستخدام	Users % Africa	المشتركين في شبكة التواصل الاجتماعي(فايس بوك)
الجزائر	34,994,937	50,000	4,700,000	13.4 %	4.0 %	2,293,560
تونس	10,629,186	100,000	3,600,000	33.9 %	3.0 %	2,602,640
المغرب	31,968,361	100,000	13,213,000	41.3 %	11.1 %	3,596,320

المصدر:الإحصائيات العالمية للانترنت 2011

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه تحسن المعطيات المتعلقة باستخدام الانترنيت في الب لدان الثلاثة، حيث ارتفع العدد في الجزائر من 50.000 نهاية 2000 إلى 4.700.000 مشترك نهاية مارس 2011، في حين ارتفع العدد في المغرب و تونس من 100.000 مشترك في نهاية 2000 إلى 13.213.000 مشترك، و 3.600.000 مشترك على التوالي في نهاية مارس 2011، رغم العدد الكبير للمشتركين في الزائر و تونس إلا أن المغرب تعتبر الأفضل في هذا المجال حيث بلغت نسبة السكان الذي يستخدمون الانترنيت فيها إلى 41.3%

[1] http://www.internetworldstats.com/stats1.htm موقع إحصائيا الانترانت في العالم، مارس 2011

وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالجزائر 13.4% وكذا تونس 33.9%، في حين بلغ عدد المشتركين في شبكة التواصل الاجتماعي 2.293.650 في الجزائر و 3.596.320 في المغرب و 2.602.640 مشترك في تونس.

ثانيا:عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت والجوال

يهدف هذا المؤشر إلى قياس عدد الذين يمل كون خط هاتف نقال ثابت أو محمول لكل 1000 شخص، و الجدول الموالي يبين عدد المشتركين في خطوط الهاتف لكل 1000 شخص في كل من الجزائر، تونس و المغرب[1]:

جدول رقم (31): عدد المشتركين في خطوط الهاتف في الجزائر تونس والمغرب الوحد: لكل 1000 نسمة

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	60	64	76	112	215	494	715	905	1020	1010	/
تونس	112	149	176	313	480	692	850	892	950	960	/
المغرب	135	211	257	297	357	455	566	727	826	900	910

المصدر: قاعدة "الإحصاءات العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الحكم في الدول العربية

نلاحظ الارتفاع الكبير في عدد المشتركين في الهاتف الثابت والنقال في الجزائر وتونس والمغرب خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تطور العدد في الجزائر من 60 خطا (لكل 1000 شخص) سنة 2000 إلى 1020خطا سنة 2008، و 1010خطا سنة 2009 و يعزى هذا التراجع إلى الانخفاض المستمر في استعمال الهاتف الثابت في مقابل التزايد المستمر لاستعمال الهاتف النقال، في حين ارتفع في تونس من 112 خطا في سنة 2000 إلى 960 خطا سنة 2009. ونفس الشيء بالنسبة للمغرب فمن 135 خطا سنة 2000 إلى 900 خطا سنة 2009. وباعتبار عدد السكان في البلدان الثلاثة فإن تونس تحتل الصدارة في هذا المجال.

ثالثا:المقالات والمجلات العلمية و التقنية

تشير مقالات المجلات العلمية والفنية إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة و التي تخص المجالات التالية: الفيزياء، والأحياء، والكيمياء، والرياضيات، والطب الإكلينيكي والبحوث

[1] البنك الدولي ، مؤشرات أهداف التنمية للألفية، تقرير التنمية في إفريقيا. 2011، ص 02

الطبية البيولوجية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء ، ويؤخذ هذا المؤشر في تصنيف الجامعات و المعاهد الوطنية. والجدول التالي يبين عدد هذه المنشورات في دول المغرب العربي[1]:

جدول رقم (32): عدد المنشورات العلمية المحكمة في الجزائر تونس والمغرب

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	/	/	221	230	281	344	355	431	418	/	/
تونس	/	/	352	355	436	455	571	656	757	/	/
المغرب	/	/	458	466	400	417	443	400	378	/	/

المصدر:بيانات البنك الدولي

بسبب عدم توفر المعلومات في هذا المؤشر ، حيث يوجد المعلومات المتعلقة بالفترة من 2002 إلى 2008 فقط، نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع عدد المنشورات العلمية المشورة في مجلات علمية محكمة في الجزائر من 221 منشورا سنة 2002 إلى 418 منشورا سنة 2008، كما ارتفع العدد في تونس من 352 منشورا سنة 2002 إلى 757 سنة 2008، وفي المغرب تراجع العدد في نفس الفترة من 458 إلى 378 منشورا. تعتبر تونس الأولى في عدد المنشورات العلمية في دول المغرب العربي، فرغم العدد الكبير للجامعات الجزائرية ومخابر البحث التابعة لها إلا أنها لم تتمكن من مواكبة تونس في هذا المجال.

من خلال البعد المؤسسي للتنمية المستدامة نلاحظ التفوق الكامل لتونس في جميع المؤشرات لهذا البعد، و هذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه تونس إلى ما يتعلق بكل ما يتعلق بالتكنولوجيا والبحث العلمي.

يشكل البحث العلمي عاملا مهما في عملية التنمية، والتي تساعد على تحسين القدرات الإنتاجية و رفع المستوى المعيشي و تخفيف حدة التخلف ومعالجة المشاكل البيئية بطريقة علمية.

[1] http://data.albankaldawli.org/indicator/IP.JRN.ARTC.SC/countries قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات العلم والتكنولوجيا، تاريخ الدخول:2011/11/10، موقع:

المبحث الثالث:المؤشرات والقضايا البيئية

إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية توجد مؤشرات بيئية يجب أخدها بعين الاعتبار للحكم على نجاح أو فشل التنمية المستدامة، فلكي تكون التنمية المستدامة في الطريق الصحيح يجب أن تحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

عند التخطيط للتنمية على أسس الاستدامة يجب أن تؤخذ في الحسبان الأعباء البيئية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية، فإقامة المصانع و المشاريع الإنتاجية يجب ألا يكون في الأماكن التي يمكن أن تلوث المياه أو المحاصيل الزراعية، كما لا يجب أن تكون قريبة من التجمعات السكانية. وقصد معرفة نتائج عملية التنمية المستدامة توجد مجموعة من المؤشرات المتنوعة التي تقيس الآثار و النتائج المترتبة على عملية التنمية، و سوف نتناول هنا بعض المؤشرات الممكنة في عملية المقارنة بين نتائج التنمية في دول المغرب العربي.

أولا: حماية الأراضي تهدف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على الأراضي من التلوث، والتصحر و نتناول المؤشرات التالية:

1- استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة):

يقيس استهلاك الأسمدة (1 كلغم لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) كمية المغذيات النباتية المستخدمة لكل وحدة من وحدات الأراضي الصالحة للزراعة. وتغطي منتجات التسميد الأسمدة الآزوتية و البوتاسية و الفوسفاتية (بما في ذلك الفوسفات الصخري المطحون). و الجدول الآتي يمثل كمية الأسمدة بالكيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الزراعية في دول المغرب العربي:

جدول رقم (33): كمية الأسمدة المستخدمة في الأراضي الزراعية في كل من الجزائر تونس والمغرب الوحدة:كلغم/هكتار

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	/	/	9.6	6.0	25.1	7.4	13.3	15.0	6.8	/	/
تونس	/	/	25.2	36.3	37.5	42.5	59.6	24.7	32.1	/	/
المغرب	/	/	65.6	55.3	49	63.8	60.2	58.8	53.8	/	/

المصدر: بيانات البنك الدولي

فيما توفر من معلومات، تأتي المغرب في الصدارة من حيث استهلاك الأسمدة رغم أن هذا المعدل سجل انخفاضا محسوسا في الثلاث سنوات الأخيرة ، حيث بلغ أقصاه سنة 2005 ب 63.8 كلغم لينخفض إلى 53.8 كلغم سنة 2008. وكذلك الأمر بالنسبة لتونس حيث سجل هذا المعدل انخفاضا سنتي 2007 و 2008 بعد ارتفاعه سنوات 2002 إلى 2006، أما في الجزائر فهذا المعدل منخفض جدا مقارنة بتونس والمغرب ، حيث بلغ أقصاه سنة 2004 بمعدل 25.1 كلغم لكل هكتار، في حين كان في المغرب 63.8 سنة 2005 و 59.6 سنة 2006 في تونس.

ورغم أن هذا المؤشر يعبر عن مدى الاهتمام بالزراعة الا أنه يؤثر بالجانب البيئي ، فالاستعمال السماد بشكل أقل يخفف من تلويث التربة والمياه إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك ففي الحالة الجزائرية انخفاض استهلاك الأسمدة لا يعبر عن ايلاء اهتمام بالجانب البيئي بقدر ما يعبر عن ضعف قطاع الزراعة، وكذا شساعة المساحات الصالحة للزراعة في الجزائر.

2- التصحر و تدهور الأراضي:

المقصود بتدهور التربة هو أي تغيير سلبي في وظائف التربة نتيجة نقص في طاقة الإنتاج كميا أو نوعيا. وله عدة أسباب منها تلوث التربة جراء الاستعمال المفرط للأسمدة و الرمي العشوائي للنفايات الصناعية و المنزلية والطبية. ومن أسبابه كذلك الرعي المفرط و إزالة الغابات وتلويث المياه و انجراف التربة. و تدهور الأراضي يعني أيضاً حدوث الفاقد الاقتصادي وليس التدهور الإيكولوجي فقط. وهناك اختلاف حول تبرير العائد الاقتصادي الذي يؤدي إلى تدهور بيئي، بحيث يكمن الاختلاف في صعوبة معرفة يمكن أن تكون الآثار أكبر من العائد المحقق[1]

التصحر[2] هو مصطلح ذو دلالات متعددة دخل حيز الاستخدام الشائع منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة في استوكهلم في عام 1972. و يعني التصحر سرعة تأثر الأراضي الجافة إلى أقصى حد بسبب

[1] H. ESWARAN. Et autre; Land degradation: an overview; Responses to Land Degradation; Proc; 2nd. International Conference on Land Degradation and Desertification; Khon Kaen; Thailand; Oxford Press, dia; Published in: Eswaran, H., R. Lal and P.F. Reich. New Delhi, In 2001;P01

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا– مكتب شمال أفريقيا، الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية ، مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا، المغرب 2003، ص 02.

الاستغلال المفرط والاستخدام غير الملائم. فالتصحر يعني انتشارا المظاهر الصحراوية إلى مناطق الجديدة لتشمل مناطق جافة لم يكن لها خصائص صحراوية في الماضي القريب. ويتسم التصحر بتقلص النباتات الدائمة الخضرة بقدر كبير وظهور منظومات التلال الرملية والزحف الصحراوي. و ينتج عن التصحر تغير النباتات والتربة والنظم الإيكولوجية، حيث يصبح فيه التصحر عاملاً يحول دون عودة هذه النباتات والتربة والنظم الإيكولوجية إلى حالتها الطبيعية (حالتها الأولى).

ولذلك يجب أن تعالج برامج مكافحة التصحر مشاكل تدهور البيئة قبل أن تبلغ هذه المشاكل مرحلة تصبح فيها آثارها غير قابلة للإزالة. و لهذا يعتبر التصحر مراحل متقدمة من تدهور التربة. و الجدول الموالي يبين مدى تأثر دول المغرب العربي من هذه الظاهرة:

جدول رقم (34): التصحر وتدهور الأراضي في الجزائر تونس والمغرب الوحدة:كلم^2

	التصحر			الأراضي الغير معرضة للتدهور		تدهور الأراضي		أسباب تدهور الأراضي
	مساحة الصحاري	نسبة الصحراء	نسبة الأراضي المهددة بالتصحر	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	
الجزائر	2101	89	76	1048	44	1333	56	الزراعة التعرية الريحية؛ النفايات الكيميائية،وإزالة لغابات
تونس	113	70	68	35	21	145	79	الزراعة ؛ الرعي الجائر وإزالة،الغابات،التعرية الريحية؛تدهور الكيميائية
المغرب	163	37	79	20	45	426	95.5	الزراعة؛ الرعي الجائر وإزالة الغابات

المصدر: المنظمة العالمية للتغذية والزراعة

من خلال البيانات المتعلقة بالتصحر في الجزائر نلاحظ أن أكبر نسبة للصحراء من بين الدول الثلاثة هي الجزائر حيث تبلغ 89% من إجمالي المساحة، فيما بلغت نسبة الصحراء في تونس 70%، بينما في المغرب حوالي 37% ، و مقارنة بالمساحة الكلية للبلد تمتلك المغرب أقل أراضي صحراوية.

و فيما يخص الأراضي المعرضة للتصحر بلغت النسبة في الجزائر 76%، و في المغرب بلغت 79% أما في تونس فقد بلغت النسبة 68% و هي معدلات مرتفعة، مما يدل على تزايد خطر تصحر الأراضي في هذه الدول.و يعتبر إزالة الغطاء النباتي و الجفاف أهم عاملين لزيادة التصحر. و تؤدي زيادة مساحة الأراضي الصحراء إلى نقص في الأراضي المخصصة للزراعة و تقلل من مردود بعض الأراضي، مما ينتج عنه نقص الإنتاج الغذائي وبالتالي زيادة الاستيراد.

و فيما يخص تدهور الأراضي نلاحظ أولا أنه يوجد أجزاء ضمن المناطق الصحراوية تكون إما أراضي صالحة أو معرضة للتدهور مما يعنى أنه يوجد في الصحراء أراضي صالحة للاستغلال. تبلغ نسبة الأراضي الصالحة-غير معرضة للتدهور-في المغرب 45% من إجمالي المساحة و هي أكبر نسبة في دول المغرب العربي، وتنخفض هذه النسبة في تونس إلى 20% من المساحة. و بالإضافة إلى تراجع المنتج الزراعي ينتج عن تدهور الأراضي تراجع العائد منها في القطاع غير الزراعي مثل كأن تصبح هذه الأرض غير صالحة لإقامة مشاريع صناعية أو سكنية بسبب تلوث الأرض أو انجرافها. و فيما يخص تدهور الأراضي فقد بلغت النسبة في المغرب أكثر من 95% أي أن نسبة كبيرة من الأراضي في المغرب غير صالحة للاستغلال.

وترجع أسباب تدهور الأراضي في المغرب أساسا إلى إزالة الغابات والرعي الجائر، والزراعة المفرطة خاصة التي تعتمد على الأسمدة بكثرة. أما في الجزائر فقد بلغت نسبة الأراضي المتدهورة حوالي 65% من إجمالي الأراضي، وتعد أنماط الزراعة و النفايات الكيميائية و التعرية بسبب الرياح من بين الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة في الجزائر. و في تونس بلغت نسبة الأراضي المتدهورة حوالي 79% من إجمالي الأراضي و يرجع ذلك إلى زراعة، الرعي الجائر وإزالة الغابات التعرية الريحية؛ تدهور الكيميائية.

و عموما من بين أسباب تدهور التربة في شمال إفريقيا نقص الأمطار وتنجم عن هذه الحالة آثار خطيرة في نظم الزراعة والإنتاج. كما تزيد التقلبات التي تطرأ بين المواسم من هشاشة هذه النظم نظراً لعدم وجود بدائل اقتصادية، أو زراعية ملائمة. و الآثار المباشرة لنقص كمية الأمطار هي تقلص حجم تدفق مجاري المياه الكبيرة، والنقص في تغذية طبقات المياه الجوفية. وهذا وجود جفاف هيدرولوجي على صعيد مستجمعات المياه[1].

[1] H. ESWARAN. Et autre OP-CIT P3

ثانيا:الرقم القياسي للمنافع بشأن التنوّع البيولوجي المعتمد من صندوق البيئة العالمية

يعرف التنوع البيولوجي بأنه التنوع بين الكائنات الحية من كافة الأنواع بما فيها الكائنات الأرضية والبحرية وأنظمة ايكولوجية مائية أخرى، وكذلك التركيبات الإيكولوجية التي تنتمي إليها تلك الكائنات .يشمل أيضا التنوع بين الكائنات وبين الأنظمة الايكولوجية [1]. إن مؤشر منافع صندوق البيئة العالمية للتنوع البيولوجي هو مؤشر مركب للإمكانية النسبية للتنوع البيولوجي في كل بلد استناداً إلى الأنواع الممثلة في كل بلد ومستوى الخطر الذي يتهددها. وقد تم تعديل هذا المؤشر لتصبح القيم بين "صفر و واحد " (حيث 0 يدل على عدم وجود إمكانية للتنوع البيولوجي إلى 100 يعني الحد الأقصى. و الجدول التالي يمثل قيم هذا المؤشر في الجزائر والمغرب وتونس[2]:

جدول رقم (35):مؤشر التنوع البيولوجي في الجزائر تونس والمغرب

الدول/السنوات	2005	2008
الجزائر	3.0	2.9
تونس	0.5	0.5
المغرب	4.0	3.5

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول تراجع قيمة المؤشر في الجزائر من 3 إلى 2.9 نقطة بين سنتي 2005 و 2008، كما تراجع المؤشر كذلك في المغرب من 4 إلى 3.5 نقطة في نفس الفترة، أما تونس فقد ثبت المؤشر عند 0.5نقطة. تعتبر هذه القيم منخفضة جدا لأنها تدل على عدم وجود تنوع بيولوجي في البلدان الثلاثة خاصة تونس التي لا تتمتع بأي إمكانية للتنوع البيولوجي. و هناك عدة أسباب تجعل دول المغرب العربي تتراجع إلى هذا الحد من منها ما ذكر سابقا من آثار التصحر و تدهور الأراضي، كما تعتبر عملية الصيد الجائرة سواء في البحر أو اليابسة من أهم الأسباب التي تقضي على هذا التنوع.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، رايو دي جانيرو، 1992، اتفاقية التنوع البيولوجي، المادة 2

[2] http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.BDV.TOTL.XQ?page=2 قاعدة بيانات البنك الدولي،الإحصائيات البيئية، موقع:

ثالثا: الزراعة و الأراضي الغابية: نهتم هنا بحماية الأراضي التي تعد من أسس التنمية المستدامة و سوف نتناول مساحة الغابات و الأراضي الزراعية

1- التغير في مساحة الغابات:

تلعب الغابات دورا مهما في الحفاظ على البيئة، و تلبي بعضا من الحاجات الإنسانية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، و الغابات هي كل المناطق المغطا ة بالأشجار سواء لأغراض الاستفادة المباشرة أو من أجل تغطية الأرض، و لأهمية الغطاء الغابي نتناول في الجدول الموالي التغير في مساحة الغابات في دول المغرب العربي[1]:

جدول رقم (36):التغير في مساحات الغابات في الجزائر تونس والمغرب الوحدة: كلم^2

الدول/السنوات	2000	2005	2010
الجزائر	15790	15360	14920
تونس	8370	9240	10060
المغرب	50170	50810	51310

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن المساحات الغابية في الجزائر تعرف تقهقرا ، حيث انخفضت من 15.790 كلم^2 سنة 2000 إلى 15.360 كلم^2 سنة 2005 وواصلت الانخفاض إلى 14.920 كلم^2 سنة 2010 ، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بهذا الجانب خاصة فيما يتعلق بمحاربة التصحر، إضافة إلى الحرائق التي تأتي سنويا على عشرات الكيلومترات من المساحات الغابية سنويا، قطع الأشجار بطريقة غير شرعية. في حين نلاحظ العكس بالنسبة لتونس والمغرب، حيث ارتفعت مساحات الغابات في تونس من 8.370 كلم^2 سنة 2000 إلى 9.240 كلم^2 سنة 2005 لتبلغ 10.060 كلم^2 في 2010، ونفس الشيء بالنسبة للمغرب حيث ارتفعت المساحة من 50.170 كلم^2 سنة 2000 إلى 51.310 في 2010.

ينتج عن تراجع الغابات زيادة التصحر و تدهور الأراضي، مما يؤدي إلى تأثر الأراضي المزروعة و بالتالي تأثر المحاصيل الزراعية التي هي أصلا منخفضة في دول المغرب العربي.و باستثناء مشروع الحزام الأخضر الذي

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الزراعة والتنمية الريفية، الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.FRST.ZS/countries

اعتمدته الجزائر سابقا لم تبذل الجزائر جهود تذكر في هذا المجال، بل بالعكس تعاني الجزائر من فقدان كبير لمساحة الغابات لعدة أسباب أهمها الحرائق و تحويل الأراضي الغابية إلى صفة أخرى. أما في تونس ورغم صغر مساحتها و كبر مساحة الصحراء فيها ألا أنها تمكنت من رفع مساحة الغابات

2- الأراضي الزراعية:

تشير الأراضي الزراعية إلى الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مراع دائمة. وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة (المساحات التي تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة، والمروية، والمروج المؤقتة للحصاد أو الرعي، وبساتين الزهور والخضراوات، والأراضي التي تمر بدورة الإراحة، و لهذه الأراضي دور مهم في عملية التنمية، بل تعتبر تنمية القطاع الزراعي من أهدافها[1].

و لها دور في تحقيق الأمن الغذائي، ولها دور كذلك في القطاع الصناعي، و الجدول التالي يبين التغير في مساحات الأراضي الزراعية في دول المغرب العربي:

جدول رقم (37): التغير في مساحات الأراضي الزراعية في الجزائر تونس والمغرب الوحدة:ألف كلم^2

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	400.21	401.09	398.55	399.05	411.45	412.11	411.81	412.52	413.09	/	/
تونس	95.51	94.99	97.63	97.84	98.30	98.24	98.06	98.05	98.81	/	/
المغرب	306.52	303.70	302.83	308.76	300.41	299.89	299.46	299.60	299.81	/	/

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي

تشير معطيات الجدول إلى انخفاض مساحات الأراضي الزراعية في الجزائر و المغرب سنوات 2001 و 2002، حيث انخفضت في الجزائر من 400.210 كلم^2 سنة 2001 إلى 401.09 كلم^2 و 398.55 كلم^2 سنتي 2001 و 2002 على التوالي لكنها عاودت الارتفاع لتصل سنة 2008 إلى 413.09 كلم^2، وكذا بالنسبة للمغرب فبعد أن كانت 306.52 كلم^2 سنة 2000 وصلت إلى 302.83 كلم^2 في 2002، لكنها عاودت

[1] http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS/countries قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الزراعة والتنمية الريفية، الموقع:

الارتفاع في 2003 لتنخفض مرة ثانية، حيث وصلت إلى 299.81 كلم^2 في 2008. أما في تونس فلم تشهد مساحات الأراضي الزراعية أي انخفاض فقد عرفت تطورا نسبيا فمنذ أن كانت تبلغ 95.51 كلم^2 في 2000 وصلت إلى 98.81 كلم^2 سنة 2008.

لقد نجحت تونس في الرفع من مساحات الأراضي المزروعة خلال الفترة السابقة، حيث يلعب القطاع دورا هاما في النشاط الاقتصادي، خاصة ما يتعلق بالزراعة الغذائية.

أما المغرب ورغم تراجع المساحة الزراعية إلا أنها تبقى مرتفعة كنسبة من إجمالي المساحة، و في الجزائر ورغم كبر المساحة الكلية إلا أن المساحة الزراعية لا تمثل نسبة كبيرة منها مقارنة مع المغرب ، خاصة مع التراجع المستمر لهذه الأراضي بسبب تحويل الأراضي الزراعي إلى مشاريع سكنية، وعدم وجود سياسة واضحة على المدى البعيد لتطوير القطاع، ولهذا نجد الجزائر من بين أكبر الدول في العالم استيرادا للمواد الغذائية خاصة القمح.

رابعا:تحسن مصادر المياه(نسبة السكان الذين يحصلون على مياه عذبة)

تشير توفر إمكانية الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب إلى نسبة السكان الذين تتاح لهم القدرة للحصول على كمية كافية من المياه من مصدر محسن مثل وصلات مياه الأنابيب للأسر المعيشية ومضخات المياه العمومية وفوهات الآبار والآبار الارتوازية أو الينابيع المحمية[1].

جدول رقم (38): السكان الذين يحصلون على مياه عذبة في الجزائر تونس والمغرب الوحدة:% من إجمالي السكان

الدول/السنوات	2000	2005	2008
الجزائر	89	85	83
تونس	90	94	94
المغرب	78	80	81

المصدر: الإحصاءات العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الحكم في الدول العربية.

تشير أرقام الجدول إلى أن الجزائر تسجل انخفاضا في هذا المجال (تزويد السكان بالمياه العذبة) فمنذ أن كانت النسبة 89% سنة 2000 انخفضت هذه النسبة إلى 85% سنة 2005 و 83% سنة 2008، أما تونس والمغرب فتشهد فيهما هذه النسبة ارتفاعا فبعد أن كانت هذه النسبة 90% سنة 2000 ارتفعت إلى

[1] http://www.arabstats.org/indicator.asp?ind=314&gid=14&sgid=68 قاعدة الإحصائيات العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، تاريخ الدخول:2011/10/12

94% سنة 2008 ، وكذلك بالنسبة للمغرب فقد ارتفعت من 78% في 2000 إلى 81% سنة 2008. وتأتي تونس في الصدارة في هذا المجال.

إن تراجع ما يمكن للفرد الحصول عليه من مياه ينتج عن استنزاف و سوء تسيير لهذا المورد الطبيعي غير المتجدد، خاصة مع تزايد عدد السكان. خاصة في الجزائر التي تسجل تراجعا مستمرا في هذا المجال.

خامسا: انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أساسا من حرق الوقود الأحفوري و بعض الصناعات مثل وصناعة الأسمنت. وهي تشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تنطلق أثناء استهلاك أصناف لوقود الصلبة والسائلة والغازية وحرق الغاز و هذه الانبعاثات ملوث خطير للبيئة و فيما يلي حجم هذه الانبعاثات في دول المغرب العربي:

جدول رقم (**39**): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر تونس والمغرب الوحدة: كيلو طن

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	116768	113668	120904	121952	121853	138741	133420	140005	116768
تونس	19906	20800	20998	21379	22427	22782	23108	23848	19906
المغرب	33877	37684	38222	37530	40556	43825	44997	46367	33877

المصدر: مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون، شعبة العلوم البيئية، مختبرات أوك ريدج الوطنية، تينيسي، الولايات المتحدة

تقاس كمية الغاز المنبعث بالكيلو طن و هي وحدة قياس وزن تعادل 1000 طن لكل 1 كيلو طن من الTNT هي وحدة تستعمل لقياس الطاقة، وهي معادلة للطاقة الناتجة عن انفجار تلك الكمية من الTNTأي ما يعادل 4.184 تيراجول (TJ) ، و تستخدم هذه الوحدة لقياس مقدار قوة القنبلة النووية.

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع الكبير لكمية الغاز المنبعث في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب و هذا راجع أساسا لحجم النشاط الاقتصادي في الجزائر و امتلاكها بكميات كبيرة لمصادر الطاقة المسببة لهذه الظاهرة، و كما ذكر سابقا لا تبذل الجزائر جهودا كبيرة للحد من الطاقات التقليدية على عكس كل من تونس والمغرب.

سادسا:الطاقة البديلة والطاقة النووية (% من إجمالي استخدام الطاقة)

الطاقة النظيفة هي الطاقة التي تتولد من مواد غير هيدوكربونية ولا تنتج ثاني أكسيد الكربون عند إنتاجها. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الطاقة الكهرومائية والنووية والحرارية الأرضية والطاقة الشمسية[1]

جدول رقم (40): استخدام الطاقات البديلة في الجزائر تونس و المغرب الوحدة: % من إجمالي استخدام الطاقة

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	00	00	00	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1		
تونس	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.5		
المغرب	0.7	0.9	0.8	1.3	1.3	0.8	0.8	0.7	0.7		

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ أنه خلال سنوات 2000 و 2001 و 2002 كانت نسبة استخدام الجزائر للطاقات البديلة معدومة تماما، و حتى في السنوات الباقية لم تتعدى هذه النسبة 0.2% من استخدام الطاقة. وهي ضعيفة جدا مقارنة مع المعدلات الدولية في هذا المجال. و تعتبر تونس أحسن ح الا من الجزائر في استخدام الطاقة النظيفة حيث بلغت سنة 2008 حوالي0.5% من إجمالي استخدام الطاقة، أما المغرب في تحقق نسب أعلى من الجزائر وتونس، فبالرغم من تراجع النسبة خلال سنتي 2006 و 2007 إلى 0.7 إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بالجزائر و تونس، كما بلغت نسبة استخدات الطاقة النظيفة في المغرب سنتي 2003 و 2004 حوالي 1.3% و هي أعلى نسبة في دول المغرب العربي و ذلك راجع لعدم امتلاكها للموارد الطاقوية التقليدية، بخلاف تونس التي تمتلك موارد تسد جزاء من احتياجاتها الطاقوية.

و يرجع التباين في نسب استخدام الطاقة النظيفة في دول المغرب العربي إلى عدة أسباب أهمها مقدرات كل بلد، فالدافع لهذه البلدان إلى الاتجاه إلى البدائل النظيفة هو امتلاكها لموارد طاقوية محلية، فكلما اكتسب البلد البترول و الغاز بكميات كافية كان عائقا أمام الاتجاه إلى البحث عن البدائل. كما أن أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية تلعب دورا هاما في توجيه سياسات البلد في مجال الطاقة، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول و الغاز في الأسواق العالية كانت دافعا للبلدان المستهلكة للبحث عن بدائل يمكن أن تكون أقل تكلفة من البترول،

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الطاقة و التعدين، الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.COMM.CL.ZS

هذا يدفع كل من تونس و المغرب للعمل على تنمية البدائل مثل الاتفاقية التي أعدتها المغرب مع ألمانيا لإنتاج الكهرباء عن طريق طاقة الرياح. و يكون ذلك عاملا مثبطا أمام الدول المنتجة ، حيث ترغب في بقاء الوضع كما هو للاستفادة من ارتفاع الأسعار، هذا التوجه من قبل الدول المنتجة مثل الجزائر ليس صائبا لان الأسعار لن تبق مرتفعة و خير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أدت إلى انخفاض كبير للأسعار، كما انه وفق مبادئ التنمية المستدامة لا يجب استنزاف هذه الموارد بل يجب أن تستغل بشكل عقلاني، ونجد أن الجزائر تنتج البترول بكميات كبيرة، ولا تأخذ في الحسبان إمكانية نضوب هذا المورد الاقتصادي الهام.

و من بين أسباب التباين في استخدام الطاقة النظيفة إمكانية تجسيد مشاريع لهذه الطاقة، حيث عند إقامة المشاريع تتطلب إمكانيات كبيرة خاصة المادية والتكنولوجية، و هو مالا تمتلكه كل من تونس والمغرب ولهذا فهي مجبرة على الاتجاه إلى طرف أجنبي لتجسيد هذه المشاريع. و حتى الجزائر و رغم الإمكانات المتوفرة فهي بصدد إقامة مشروع ضخم في الصحراء لإنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية بالشراكة مع ألمانيا، لها يجب أن تتجه كل بلدان المغرب العربي إلى الدول المتقدمة لمساعدتها على إقامة هذه المشاريع.

قياسا بالمؤشرات البيئية فيما يخص التنمية المستدامة نلاحظ من خلال هذه المؤشرات مجتمعة أن تونس متقدمة على الجزائر والمغرب في هذا المجال، حيث عرفت الطاقة النظيفة هي الطاقة التي تتولد من مواد ولا تنتج ثاني أكسيد الكربون عند إنتاجها تطورا مستمرا. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الطاقة الكهرومائية والنووية والحرارية الأرضية والطاقة الشمسية. ونسجل تطورا ملموسا في هذا الشأن فارتفعت فيها المساحات الغابية وكذا المساحات المخصصة للزراعة في حين لاحظنا انخفاضا في حالتي الجزائر والمغرب، إضافة إلى كونها حققت تقدما كبيرا في مجال تزويد السكان بالمياه فالنسبة في تونس هي الأعلى في بلدان المغرب العربي 94% .

كما سجلت تونس استقرارا في مساحة الأراضي الزراعية على عكس الجزائر والمغرب التي تراجعت فيها هذه الأراضي، كما أنه رغم تطور النشاط الزراعي في تونس ألا أنها لا تستخدم السماد بكميات كبيرة ملوثة للتربة.

في المقابل نجد أن الجزائر لم تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على البيئة، رغم ما تعانيه من آثار مدمرة ناجمة عن النشاط الاقتصادي و الاستنزاف المستنزف للموارد الطبيعية، خاصة ما يعلق بالبترول. أما المغرب ورغم أنها تعاني كذلك من بعض الآثار البيئية ألا أنها تعتبر أحسن حالا من الجزائر.

المبحث الرابع: الأهداف الإنمائية للألفة

في تاريخ 8 / 7/ 2000 تم إقرار هذه الأهداف الإنمائية للألفية[1] من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي 191دولة جميعها أقرت العمل بهذه الأهداف والتزمت بها. تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية غايات مستهدفة تعهدت الحكومات بالوصول إليها بحلول العام 2015 ضمن جهودها للتصدي للفقر. حيث يُلزم إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي وُقّع في سبتمبر 2000، القيادات العالمية ، والذي جاء استجابة لتحديات التنمية العالمية بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمّية ووفيات الأطفال وتدهور البيئة والتمييز الممارس ضد المرأة. الأهداف الإنمائية للألفية هي ثمانية أهداف سوف نتناولها مع الأخذ بعين الاعتبار ما سبق ذكره من مؤشرات في المباحث السابقة تفاديا للتكرار. فهماك بعض المؤشرات المدرجة في هذه المبادئ سبق ذكرها:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف هنا العمل على تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف (بنسبة 50%) وذلك بدأ من العام 1990 حتى عام 2015: يهدف البرنامج إلى تخفيض نسبة سوء التغذية إلى النصف سنة 2015 مقارنة بسنة 1990، فقد كانت نسبة الذين يعانون من هذا المشكل في الجزائر سنة 2000 حوالي 9% لينخفض إلى 4% سنة 2005، أما تونس فقد انخفض المعدل من 9% إلى 3% خلال الفترة السابقة، و في المغرب نسجل ارتفاع النسبة من 8% إلى 10% في الفترة السابقة. نلاحظ أن تونس قد حققت أحسن نسبة في هذا الهدف .

الهدف الثاني: تأمين التعليم الابتدائي للجميع

التأكد من أنه في عام 2015 سيكون جميع الأطفال ذكورا وإناثا سيتمكنون من إكمال وإتمام الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي: ارتفعت النسبة في تونس من 88% إلى 95% بين سنتي 2000 و 2009 و يعد مؤشرا ايجابيا عن تحقيق الأهداف المرجوة. أما في الجزائر فقد تراجع المعدل من 95%إلى 93% خلال نفس الفترة ويرجع هذا إلى تراجع النسب في المناطق الريفية بسبب غلق المدارس. وفي المغرب رغم أن المعدل

[1] http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/stats.shtml موقع الأمم المتحدة،الأهداف الإنمائية للألفية موقع

منخفض عن الجزائر و تونس إلا أنها حققت تقدما ، حيث ارتفعت نسبة تمدرس الأطفال من 73% إلى 78% بين سنتي 2000 و 2009

الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتسيير النساء أوضاعهن بذاتهن،

أولا: رفع نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية إلى الثلث: حققت كل من تونس و المغرب تقدما في هذا المجال بنسب تفوق ما حققته الجزائر، حيث بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان التونسي 23% سنة 2009 بعدما كانت 12% سنة2000 . و في المغرب بعدما كانت النسبة سنة 2000 تقدر بـ1% وصلت إلى 11% سنة 2009. أما في الجزائر نقد وصلت نسبة النساء في البرلمان من 3% إلى 8% بين سنتي 2000 و 2009.

ثانيا:الرفع من نسبة النساء العملات في القطاع غير الزراعي : الهدف هنا هو تحقيق المساواة في الحصول على العمل القار خارج القطاع الزراعي. بين سنتي 2000 و 2009 لم تحقق الجزائر تقدما كبير حيث بلغت النسبة بين 13.1% و 13.4% . وخلال نفس الفترة ارتفع المعدل في تونس من 24.3% إلى 25%. و في المغرب نسجل تراجع المعدل من 22.1% إلى 20.8% وهذا يعتبر إخفاقا للمغرب في هذا المجال و يرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على القطاع الفلاحي في المغرب وخاصة قطاع العائلات .

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفاة الأطفال دون الخامسة من عمرهم

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين وذلك بدأ من العام 1990 حتى عام 2015: حققت الجزائر في هذا الهدف تقدما بتخفيض نسبة وفيات الأطفال من 41% إلى 32% بين سنتي 2000 و 2009، و في تونس انخفضت النسبة من 24% إلى 15% ، أما في المغرب فقد حققت هي الأخرى تقدما بخفض نسبة وفايات الأطفال دون ال . 5 سنوات من 41% سنة 2000 إلى 32% سنة 2009. تعتبر تونس أحسن حالا في هذا الهدف من الجزائر و المغرب.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

تخفيض معدل الوفيات النفاسية (التي تحدث عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع) بنسبة 75% وذلك بدأ من العام 1990 حتى عام 2015: حققت الجزائر تقدما طفيفا في هذا المجال حيث خفضت نسبة وفيات النساء عند الولادة من 140 لكل عشرة آلاف ولادة إلى 120 لكل عشرة آلاف ولادة بين سنتي 2000 و

2009، وهذا يدل على أن الجزائر ملزمة لبذل جهود أكبر في هذا المجال، أما تونس فقد خفضت النسبة من 83 إلى 60 لكل عشرة آلاف ولادة ، رغم ذلك فهي مازالت لم تبلغ النسب المطلوبة، و في المغرب انخفضت النسبة خلال نفس الفترة السابقة من 160 إلى 120 لكل عشرة آلاف ولادة. لم تبلغ البلدان الثلاثة النسب المطلوبة.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز و الملاريا وغيرهما من الأمراض

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى النصف وذلك بدأ من العام 1990 حتى عام 2015: بسبب قلة المعلومات في هذا الموضوع و لاعتبارات اجتماعية في البلدان العربية ،خاصة ما يتعلق بعدم الإفصاح من طرف المرضي و لقلة الوعي فقد بلغت نسبة الإصابة ب0.1% في البلدان الثلاثة .

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة: يتعلق الأمر هنا بتحسين مرافق الصرف الصحي في الأحياء الفقيرة فقد سجلت الجزائر تقدما بالرفع من نسبة السكان الذين يحصلون مرافق الصرف الصحي من 88% إلى 92% بين سنتي 2000 و 2009، فيما رفعت تونس النسبة من 81 إلى 85% أما المغرب فقد بلغ 96% سنة 2009 بعد أن كانت 64% سنة 2000.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الهدف هو المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين المحلي والدولي لجعل تحمل عبئ ديونها ممكنا في المدى الطويل (خدمة الدين PPG) وسوف نتناول في هذا المجال خدمة الدين التي تثقل كاهل الدول النامية خاصة الدول الأقل دخلا. نذكر أن الجزائر بفعل عملية الدفع المسبق للديون في السنوات الأخيرة انخفضت ديونها الخارجية إلى حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 31.5% سنة 2000[1]. و حسب بيان للحكومة الجزائرية فقد بلغت الديون الخارجية للجزائر سنة 2010 حوالي 5.2 مليار دولار [2]

[1] http://arabic.people.com.cn/31659/7176249.html صحيفة الشعب العربي، تقرير اخبار،التاريخ2011/10/25 موقع

[2] http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/index.php?option=com_content&task=view&id=1562&Itemid=266 موقع رآسة الحكومة الجزائرية،، تاريخ الدخول:2011/12/3

مقابل 25.26 مليار دولار سنة 2000، ولغت خدمة الدين سنة 2000 حوالي 27% كنسبة مؤوية من الصادرات لتنخفض النسبة إلى أقل من 1.4% سنة 2009. في حين بلغت الديون الخارجية لتونس سنة 2000 حوالي 10.6 مليار دولار بخدمة دين بلغت 1.9 مليار دولار و هو ما يمثل 20 % من الصادرات و قد ارتفع الدين الخارجي لتونس سنة 2011 إلى أكثر من 19.8 مليار دولار بسبب آثار الثورة و تمثل هذه القيمة ما معدله 12% من إجمالي الصادرات.أما المغرب فقد بلغت ديونه الخارجية سنة 2000 حوالي 17.4 مليار دولار ما يمثل 26% كنسبة من الصادرات و قد بلغت قيمة خدمة الدين 3.3 مليار دولار، أما في سنة 2010 فقد بلغ الدين الخارجي 19.8 مليار دولار ما يمثل 12.5% كنسبة من الصادرات وقد بلغت قيمة خدمة الدين 2.1 مليار دولار لهذه السنة.

نلاحظ الفرق بين الديون الخارجية آثارها بين الدول الثلاثة فالجزائر وبعد عملية الدفع المسبق للديون و من المتوقع التخلص من الديون قصيرة الأجل.على العكس من ذلك مازالت كل من تونس و المغرب تعاني من آثار الديون الخارجية خاصة بعد انخفاض نسب المساعدات الإنمائية والقروض الميسرة المقدمة من طرف الدول و الهيآت الدولية بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008. وهذا يدل على قصور الجهود العالمية لمساعدة الدول من أجل التنمية.

حققت دول المغرب العربي خلال العشرة سنوات السابقة نتائج تعتبر مقبولا في معظم الأهداف. إلا أن هناك بعض النقط التي لازالت لم تحقق فيها هذه الدول النتائج المرغوبة خاصة في النواحي الاجتماعية والبيئية. ولكن بما أن الأهداف تمتد إلى غاية 2015 فهذه الدول مجبرة لبذل جهود أكبر في مجال التحسين في المساواة بين الجنسين وتطوير الرعاية الصحية و الرفع من نسب التعليم، كذالك الاهتمام بالجوانب البيئية و التقليل من تلوث البيئة.

لا تعود صعوبة قياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة إلى قلة البيانات ، بل إلى عدم وجود إطار مناسب لتنظيم البيانات والربط بينها. فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجتمعة، و لا يمكن الفصل بينها حيث مهما كانت طبيعة النشاط فإنه يستهدف تحقيق منافع تعود على جميع الأصعدة. و الجديد في التنمية المستدامة إدراج البعد البيئي في عملية اتخاذ القرار بحيث أن كل مشروع اقتصادي له آثار سواء على الموارد الطبيعية أو على ما يتعلق بالتلوث. وهنا يجب ألا تتعدى الأعباء البيئية الناتج الاقتصادي المحقق من أي مشروع. كما أن النتائج على الصعيد الاجتماعي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لأن مفهوم التنمية يرتكز على تطوير حياة الإنسان، ومن هنا تبرز أهمية إيجاد أطار شامل يمكن من الربط بين أبعاد التنمية المستدامة أثناء عملية قياس النتائج.

خلاصة الفصـل

من خلال هذا الفصل نستطيع الحكم على نتائج التنمية المستدامة في الجزائر والمغرب وتونس، حيث تتمتع الجزائر بوفرات مالية جعلتها أحسن من تونس والمغرب من ناحية البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، بتجسيدها لمشاريع كبيرة، و بموارد مالية ضخمة، يبرز ذلك من خلال بلوغ الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حولي 50% سنة 2009. كما انعكس هذا الوضع على الخطط الجديدة حيث خصص مبلغ 1.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) كاستثمارات عمومية في الفترة 2014/2010. لكن رغم ذلك فهذه النتائج الاقتصادية في الجزائر يمكن ألا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، فمساهمة هذا القطاع كبيرة جدا. في المقابل تزايدت الديون الخارجية، وتراجع في نصيب الفرد من الناتج لكل من تونس والمغرب خلال هذه الفترة، و التزايد في قيمة المساعدات الإنمائية المتلق اة مما يدل على تراجع مؤشرات البعد الاقتصادي في هذه الدول.

أما من الناحية الاجتماعية فقد كانت تونس أحسن أحوالا من الجزائر والمغرب، بدليل تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2010 والذي إدراج تونس كمثال ع لى التقدم في مجال التنمية البشرية في إفريقيا، فقد استطاعت تونس أن تخفض من معدل النمو السكاني و هو عامل مساعد في عملية التنمية. و بفضل البرامج الصحية التي أنفقت عليها تونس سنة 2009 حوالي 6.2% من الناتج تعتبر الأحسن بين دول المغرب العربي، كما تعتبر تونس الأحسن في مجال الرعاية الاجتماعية. و رغم قلة الموارد المائية لتونس فقد استطاعت أن تحتل المرتبة الأولي مغاربيا في نصيب الفرد من المياه العذبة.أما فيما يخص مؤشرات البحث العلمي فتونس تحتل الريادة في عدد المنشورات العلمية. و يعتبر المغرب الأحسن في المجال التكنولوجي خاصة الانترنت بعدد من المشتركين كبير جدا. ورغم هذا مازال أمام دول المغرب العربي الكثير من النقائص في هذا المجال ، خاصة فيما يخص ترقية حقوق الإنسان و الحريات الفردية، وعامل المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تحسين نتائج أهداف الألفية.

أما من الناحية البيئية ورغم انخفاض درجة التلوث مقارنة مع كثير من دول العالم، إلا أن هناك اتجاها متزايدا لتلويث البيئة في دول المغرب العربي، وذلك لعدة أسباب أهمها التزايد المستمر لرمي النفايات دون معالجتها، خاصة ما ينتج عن ذلك من آثار على نوعية التربة و المياه الباطنية. بالإضافة إلى ما ينتج عن الاستعمال المفرط للأسمدة في النشاط الفلاحي الذي يؤدي إلى تدهور للأراضي الفلاحية وتلويث للمياه الباطنية.

كما أن الاستمرار في الاستعمال المفرط للطاقة التقليدية خاصة في الجزائر يؤدي إلى الاستمرار في تلوث الهواء مع العلم أن هذه الآثار لن تزول في الوقت القريب.

إن فكرة التنمية المستدامة تبنى على مبدأ حفظ الموارد الطبيعية من الاستنزاف وصيانتها، حيث تأخذ نصيب الأجيال القادمة في الاعتبار، لكن نجد أنه نظرا للاحتياجات المتزايدة في دول المغرب العربي و عملية الاستغلال المفرط لهذه الموارد تجعل من دول المغرب العربي لا تؤخذ هذا الجانب بعين الاعتبار. وعموما من خلال نتائج المقارنة في مجال النتائج البيئية للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي نجد أنها متقاربة من حيث الحفاظ على البيئة.

الخـــاتمة

الخـاتمة

تناولنا في هذه الدراسة مقارنة للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010، و يتضح من خلالها مدى وجوب الاهتمام بعملية التنمية وفق مبادئ التنمية المستدامة ليس فقط في الدول محل الدراسة، ولكن جميع الدول بما فيها المتقدمة، بحيث تنطوي التنمية المستدامة على بعض المبادئ التي تعني الدول المتقدمة مثل الحفاظ على البيئة بتطوير بدائل للطاقة النظيفة و تنمية الموارد الحالية، والتعاون الدولي من أجل التنمية. وتعنى التنمية المستدامة بالبعد البيئي كأهم بعد يميزها عن باقي مفاهيم التنمية الأخرى، ولهذا حتى تكون حطة تنمية مستدامة يجب أن تراعي هذا البعد، و الملاحظ في دول المغرب العربي ورغم إقرارها بالعمل وفق هذا المبدأ إلا أن الواقع يبين أنه الخطط التنموية المعتمدة غير كافية لتكون خطط تهدف إلى نتائج مستدامة، فالتحول إلى الطاقات النظيفة بطيء جدا، بل يكون منعدما أحينا، و استنزاف الموارد الطبيعية مستمر. و عملية التنمية لا تنعكس على الجوانب الاجتماعية رغم أن الإنسان هو أساس العمل التنموي. و تنتج عن فشل الخطط التنموية آثار سلبية بعيدة المدى، مثل نضوب الموارد الطبيعية و وقوع اختلالات في النية الاقتصادية، بالإضافةإلى تراجع المستوى المعيشي و التراجع في مؤشرات التنمية البشرية عموما. أما على المدى القريب فقد تجلت هذه الآثار في الاضطرابات التي شهدتها هذه البلدان، أدت في تونس إلى قيام ثورة على نظام الحكم، وتجلت في الجزائر و المغرب في اضطرارهما للقيام بإصلاحات سياسية.

و تهدف التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي إلى ترشيد استهلاك الموارد سواء للاستخدام المحلي و الخارجي، الرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني و الحد من اللجوء للخارج، والرفع من معدلات الاستثمار. و تعني التنمية المستدامة في الدول النامية زيادة استخدام المواد لتلبية احتياجات السكان الأساسية، بحيث تتحسن مستويات المعيشة وتُخففُ أعباءَ الفقر عنهم من أجل تخفيف الضغط على البيئة. كما تعني للبلدان الصناعية إجراء تخفيض على معدلات الاستهلاك المبدد للطاقة، وتعني أيضا تحسين كفاءة استخدام هذه الطاقة وتغير في نمط الاستهلاك، حيث يشكل نمط الاستهلاك في البلدان الصناعية ضغطاً شديداً على النظام الايكولوجي العالمي، بينما تحتاج المجتمعات في بلدان العالم النامي إلى المزيد من المواد الخام والطاقة و التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية وذلك للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. و من هنا تبرز أهمية إعداد خطة اقتصادية مستدامة ذات عائد طويل المدى تستفيد منها الأجيال الحالية و لا تؤثر في مصير الأجيال القادمة ولا يكون لها أثر سلبي على النواحي البيئية.

كما تعنى التنمية المستدامة بالجوانب الاجتماعية، فهي تعتبر الإنسان الهدف الأسمى لها، و لا يمكن أن نصف أي إستراتيجية تنموية بأنها مستدامة إلا إذا شملت برامج و مشاريع تنموية، تأخذ بالاعتبار تطوير حياة الأفراد و زيادة الرفاه بتمكينهم من الحصول على جميع الخدمات الأساسية. و تعنى التنمية المستدامة أيضا ضمن أهدافها الاجتماعية بترقية حقوق المرأة و العمل على تحقيق المساوات بين الجنسين.

ومن خلال دراسة التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي نجد أنه لا يوجد تنسيق بينها، فباستثناء الطريق المغاربي الذي يربط جميع هذه البلدان، و مشروع انجاز محطة للطاقة في المغرب بالشراكة مع الجزائر لم تعتمد أي ساسة أو جماعية في هذا المجال. ولهذا فهي بتطوير العمل الجماعي بينها مما يمكنها من الاستفادة من بعض المزايا التي تفتقدها في حالة العمل الفردي.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة نستنتج بعض النقاط المهمة نذكر منها:

- تتمتع دول المغرب العربي مجتمعة بإمكانيات كبيرة توفر جميع الشروط لقيام تنمية مستدامة، سواء ما تعلق بالموارد الطبيعية أو البشرية، أو المالية. لكن هذا لم ينعكس على الواقع للتنموي لهذه الدول.
- أما على الصعيد الفردي لكل دولة نلاحظ أن كل لدولة تركز في برمجها التنموية على أهداف في قطاعات معينة على حساب باقي القطاعات، فنجد أن المغرب يعتمد برامج متكاملة في قطاع الفلاحة، أما تونس فقد ركزت برامجها التنموية خلال الفترة 200-2010 على الصناعات الغذائية و الخدمات بدرجة أكبر، و في الجزائر ورغم تنوع المشاريع خلال الفترة السابقة ألا أن أهم ما جاء فيها برامج البنى التحتية.
- من خلال ما سبق كان من الممكن تحقيق نتائج تنموية أحسن مما هي عليه في دول المغرب العربي لو كانت هناك خطط تنموية مشتركة ومتكاملة، حيث يكمل كل بلد ما يحتاجه البلد الآخر من الموارد و التقنيات و حتى البرامج التنموية و الخبرات في مجال العمل التنموي.
- تشمل الخطط التنموية التي اعتمدتها دول المغرب العربي ثلاثة مكونات رئيسية، فهناك خطط تهدف إلى التنمية الاقتصادية و الرفع من دخل الفرد،و هناك برامج تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية، و هناك برامج بيئية.
- على الرغم من أن جميع البرامج التنموية في بلدان المغرب العربي تشمل جميع الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، لكن هذه البرامج لا تأخذ الآثار المتوقع عند تنفيذها على باقي القطاعات. فبرامج التنمية الاقتصادية لم تدرج نشاطات مكملة تهدف إلى حماية البيئة.

- لا يعني أن تشمل إستراتيجية التنمية كل أبعاد التنمية المستدامة حتى نحكم على العمل التنموي بأنه ناجح، لأن نتائج هذه البرامج لا تعكس الطموحات المرغوبة.
- تحقق دول المغرب العربي نتائج مقبولة في مسار التنمية المستدامة، رغم وجود بعض النقائص التي تقلل من شأن ما أنجز، خاصة ما يتعلق بمبدأ الاستدامة.
- لا تحظي برامج الحفاظ على البيئة، و الحفاظ على الموارد الطبيعية، بنفس القدر الذي تحظى به برامج التنمية الاقتصادية، في دول المغرب العربي، خاصة الجزائر.
- لا يعني تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة في الجزائر نجاح عملية التنمية الاقتصادية فيها، بل ذلك راجع أساسا إلى وجود فوائض مالية كبيرة ناجمة عن تصدير النفط والغاز. ولهذا فالجزائر مجبرة على تنويع اقتصادها و التوجه إلى تنمية القطاع الفلاحي أكثر بحكم تمتعها بإمكانات اللازمة لتطوير هذا القطاع، خاصة مع فشل البرامج السابقة في مجال التصنيع التي انتهت في الأخير إما بحل هذه المؤسسات الصناعية أو خصخصتها.

الاقتراحات:

مما سبق يمكن أن ندرج بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير و تفعيل عملية التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي عموما و الجزائر خاصة:

- إعداد مؤشر مركب لقياس نتائج التنمية المستدامة تدمج فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة، باستعمال طرق الإحصائية مثل المؤشر الذي وضع لقياس دليل التنمية البشرية.

- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية للحد من الاستنزاف المستمر لها و تطوير البدائل خاصة ما يتعلق بالموارد الطاقوية.

- تشكل لصحراء الجزائرية فضاء رحبا للاستثمار في القطاع الفلاحي و خاصة مع توفر المياه في بعض مناطقها بكميات كبيرة.

- تشجيع الاستثمار المحلي في مجال و توجيهه لبعض النشاطات البيئية مثل إعادة تصنيع الورق، خاصة في الجزائر التي تمتلك موارد مالية تمكنها من ذلك.

- توفير مصادر جديدة للادخار، خاصة المصادر الداخلية، و عدم الاعتماد على المصادر الخارجية المتمثلة في المساعدات الدولية في كل من تونس والمغرب خاصة.

– في اقتصاديات البلدان المتقدمة تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما لما توفره من إنتاج للسوق المحلي وحتى التصدير، ورغم تشجيع الجزائر لهذا النوع من المؤسسات إلا أنها تتطلب المزيد من العناية بها.

– التزام دول المغرب العربي بالسعي أكثر من أجل تعزيز التعاون الدولي خاصة مع الأمم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية و فق البرامج التي تعتمدها هاته الأخيرة لمساعدة الدول النامية

– العمل على الرفع من نتائج الأهداف الإنمائية للألفية، حتى تتمكن بلدان المغرب العربي من تحقيق ما أتفق عليه من أهداف في نهاية سنة 2015 خاصة ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية.

– الالتزام بالمعايير البيئية عند استخدام الأسمدة و المبيدات في النشاط الزراعي، و مراعات سلامة المنتجات الغذائية التي تستخدم مواد كيماوية عند إنتاجها.

– تلزم دول المغرب العربي بالمزيد من التوعية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، و الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة سواء لدى المواطنين أو صناع القرار، قصد أخذ هذه الاعتبار مأخذ الجد.

– إن قيام تكتل اقتصادي بأي شكل من أشكاله سوف يساهم ي تطوير العمل التنموي في بلدان المغرب العربي، و لها فتفعيل اتحاد المغرب العربي أمر هام جدا.

– الرفع من وتيرة الجهود الدولية للمساعدة في عملية التنمية، بدعم الدول النامية ليس بالأموال فقط

آفـاق الدراسـة:

انطلاقا مما سبق تناوله حول برمج التنمية المستدامة في دول المغرب العربي في الفترة 2000 إلى 2010. والتي مكنت من الحصول على نتائج منفصلة،و التي في الحقيقة لا تعكس نتائج الحقيقية نظرا لأنه لا يمكن الفصل بين أبعد التنمية المستدامة و بالتالي يجب أن تكون النتائج كذالك مترابطة وليست حسب الأبعاد. و بالتالي نقترح إجراء دراسة لخطط التنمية المستدامة ونتائجها خلال البرامج التنموي 2014/2010 مع الأخذ في الاعتبار ترابط و تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

الملاحق

نتائج الأهداف الإنمائية للألفية في دول المغرب العربي:

في الجزائر

Millennium Development Goals					
	1990	1995	2000	2005	2009
Goal 1: Eradicate extreme poverty and hunger					
Employment to population ratio, 15+, total (%)	*39*	38	39	48	52
Employment to population ratio, ages 15-24, total (%)	*25*	22	21	33	37
GDP per person employed (constant 1990 PPP $)	10,2 25	8,3 27	7,8 31	8,2 28	*8,0* *51*
Income share held by lowest 20%	*7*	7	..	..	..
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5)	*9*	11	5	4	..
Poverty gap at $1.25 a day (PPP) (%)	*1*	1	..	..	..
Poverty headcount ratio at $1.25 a day (PPP) (% of population)	*8*	*7*	..	..	..
Vulnerable employment, total (% of total employment)	..	..	*31*	*35*	..
Goal 2: Achieve universal primary education					
Literacy rate, youth female (% of females ages 15-24)	..	..	*86*	*89*	..
Literacy rate, youth male (% of males ages 15-24)	..	..	*94*	*94*	..
Persistence to last grade of primary, total (% of cohort)	..	..	95	*92*	*93*
Primary completion rate, total (% of relevant age group)	81	81	83	96	91
Total enrollment, primary (% net)	87	91	93	99	95
Goal 3: Promote gender equality and empower women					
Proportion of seats held by women in national parliaments (%)	2	*7*	3	6	8
Ratio of female to male primary enrollment (%)	84	89	92	93	94
Ratio of female to male secondary enrollment (%)	77	89	*105*	108	102
Ratio of female to male tertiary enrollment (%)	..	..	..	128	144
Share of women employed in the nonagricultural sector	..	..	*13.4*	*12.2*	*13.1*
Goal 4: Reduce child mortality					
Immunization, measles (% of children ages 12-23 months)	83	89	80	83	88
Mortality rate, infant (per 1,000 live births)	55	47	41	36	32
Mortality rate, under-5 (per 1,000)	68	57	49	42	37
Goal 5: Improve maternal health					
Adolescent fertility rate (births per 1,000 women ages 15-19)	..	*12*	10	8	7
Births attended by skilled health staff (% of total)	*77*	..	92	*95*	..
Contraceptive prevalence (% of women ages 15-49)	*51*	57	64	*61*	..
Maternal mortality ratio (modeled estimate, per 100,000 live births)	250	180	140	120	*120*
Pregnant women receiving prenatal care (%)	58	..	81	*89*	..
Unmet need for contraception (% of married women ages 15-49)	..	..	..	*11*	..
Goal 6: Combat HIV/AIDS, malaria, and other diseases					
Children with fever receiving antimalarial drugs	..	..	..	..	..
Condom use, population ages 15-24, female (% of females ages 15-24)	..	..	..	..	..
Condom use, population ages 15-24, male (% of males ages 15-24)	..	..	..	..	..
Incidence of tuberculosis (per 100,000 people)	38	42	48	54	59
Prevalence of HIV, female (% ages 15-24)	..	..	..	..	0.1
Prevalence of HIV, male (% ages 15-24)	..	..	..	..	0.1
Prevalence of HIV, total (% of population ages 15-49)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Tuberculosis case detection rate (%, all forms)	120	110	130	120	100
Goal 7: Ensure environmental sustainability					

CO2 emissions (kg per PPP $ of GDP)	1	1	1	1	*1*
CO2 emissions (metric tons per capita)	3	3	4	4	*4*
Forest area (% of land area)	0.7	..	0.7	0.6	*0.6*
Improved sanitation facilities (% of population with access)	88	90	92	94	*95*
Improved water source (% of population with access)	94	93	89	85	*83*
Marine protected areas (% of territorial waters)	0	0	0	0	0
Net ODA received per capita (current US$)	5	10	7	11	9
Goal 8: Develop a global partnership for development					
Debt service	64	..	..	..	..
Internet users (per 100 people)	0.0	0.0	0.5	5.8	13.4
Mobile cellular subscriptions (per 100 people)	0	0	0	42	94
Telephone lines (per 100 people)	3	4	6	8	7
Fertility rate, total (births per woman)	5	3	3	2	2
Other					
GNI per capita, Atlas method (current US$)	2,420	1,580	1,600	2,720	4,410
GNI, Atlas method (current US$) (billions)	61.1	44.7	49.0	89.4	154.1
Gross capital formation (% of GDP)	28.6	30.9	25.0	31.5	41.2
Life expectancy at birth, total (years)	67	68	70	72	73
Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above)	..	..	*70*	*73*	..
Population, total (billions)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Trade (% of GDP)	48.4	55.2	62.5	71.9	76.5
Source: World Development Indicators					

في المغرب

Millennium Development Goals					
	1990	**1995**	**2000**	**2005**	**2009**
Goal 1: Eradicate extreme poverty and hunger					
Employment to population ratio, 15+, total (%)	*46*	48	46	47	48
Employment to population ratio, ages 15-24, total (%)	*39*	41	37	36	34
GDP per person employed (constant 1990 PPP $)	8,438	7,617	8,056	9,319	*10,200*
Income share held by lowest 20%	*7*	..	*6*	*7*	*7*
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5)	*8*	*8*	..	*10*	..
Poverty gap at $1.25 a day (PPP) (%)	*0*	..	*1*	*1*	*1*
Poverty headcount ratio at $1.25 a day (PPP) (% of population)	*2*	..	*6*	*3*	*3*
Vulnerable employment, total (% of total employment)	..	*48*	30	58	51
Goal 2: Achieve universal primary education					
Literacy rate, youth female (% of females ages 15-24)	..	*46*	..	*60*	72
Literacy rate, youth male (% of males ages 15-24)	..	*71*	..	*81*	87
Persistence to last grade of primary, total (% of cohort)	..	..	73	74	*78*
Primary completion rate, total (% of relevant age group)	51	48	57	80	80
Total enrollment, primary (% net)	57	65	76	88	90

Goal 3: Promote gender equality and empower women					
Proportion of seats held by women in national parliaments (%)	0	*1*	1	11	11
Ratio of female to male primary enrollment (%)	67	74	84	89	92
Ratio of female to male secondary enrollment (%)	71	74	79	84	*86*
Ratio of female to male tertiary enrollment (%)	60	70	72	81	88
Share of women employed in the nonagricultural sector (% of total nonagricultural employment)	..	*20.9*	*22.1*	22.8	*20.8*
Goal 4: Reduce child mortality					
Immunization, measles (% of children ages 12-23 months)	79	88	93	97	98
Mortality rate, infant (per 1,000 live births)	67	56	46	38	32
Mortality rate, under-5 (per 1,000)	86	69	55	44	37
Goal 5: Improve maternal health					
Adolescent fertility rate (births per 1,000 women ages 15-19)	..	*27*	23	17	13
Births attended by skilled health staff (% of total)	*31*	40	..	*63*	..
Contraceptive prevalence (% of women ages 15-49)	*42*	50	..	*63*	..
Maternal mortality ratio (modeled estimate, per 100,000 live births)	270	220	160	130	*110*
Pregnant women receiving prenatal care (%)	*32*	45	..	*68*	..
Unmet need for contraception (% of married women ages 15-49)	*20*	..	..	*10*	..
Goal 6: Combat HIV/AIDS, malaria, and other diseases					
Children with fever receiving antimalarial drugs (% of children under age 5 with fever)	..	..	..	..	..
Condom use, population ages 15-24, female (% of females ages 15-24)	..	..	..	..	..
Condom use, population ages 15-24, male (% of males ages 15-24)	..	..	..	..	..
Incidence of tuberculosis (per 100,000 people)	147	152	109	95	92
Prevalence of HIV, female (% ages 15-24)	..	..	..	..	0.1
Prevalence of HIV, male (% ages 15-24)	..	..	..	..	0.1
Prevalence of HIV, total (% of population ages 15-49)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Tuberculosis case detection rate (%, all forms)	76	73	91	91	93
Goal 7: Ensure environmental sustainability					
CO2 emissions (kg per PPP $ of GDP)	0	1	0	0	*0*
CO2 emissions (metric tons per capita)	1	1	1	1	*1*
Forest area (% of land area)	11.3	..	11.2	11.4	*11.5*
Improved sanitation facilities (% of population with access)	53	59	64	68	69
Improved water source (% of population with access)	74	76	78	80	*81*
Marine protected areas (% of territorial waters)	1	1	1	1	1
Net ODA received per capita (current US$)	42	18	15	23	29
Goal 8: Develop a global partnership for development					
Debt service (PPG and IMF only, % of exports, excluding workers' remittances)	28	40	23	12	6
Internet users (per 100 people)	0.0	0.0	0.7	15.1	32.6
Mobile cellular subscriptions (per 100 people)	0	0	8	41	80
Telephone lines (per 100 people)	2	4	5	4	11
Fertility rate, total (births per woman)	4	3	3	2	2
Other					

GNI per capita, Atlas method (current US$)	990	1,090	1,310	1,960	2,800
GNI, Atlas method (current US$) (billions)	24.8	29.6	38.2	60.3	89.9
Gross capital formation (% of GDP)	25.3	20.7	25.5	28.8	36.0
Life expectancy at birth, total (years)	64	67	69	70	72
Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above)	..	*42*	..	*52*	56
Population, total (billions)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Trade (% of GDP)	58.3	61.4	61.3	70.2	68.1
Source: World Development Indicators					

في تونس

Millennium Development Goals					
	1990	**1995**	**2000**	**2005**	**2009**
Goal 1: Eradicate extreme poverty and hunger					
Employment to population ratio, 15+, total (%)	*41*	41	41	41	41
Employment to population ratio, ages 15-24, total (%)	*29*	27	25	23	22
GDP per person employed (constant 1990 PPP $)	11,269	11,672	13,139	14,104	*15,253*
Income share held by lowest 20%	6	6	6	..	..
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5)	*9*	8	4	*3*	..
Poverty gap at $1.25 a day (PPP) (%)	1	1	0	..	..
Poverty headcount ratio at $1.25 a day (PPP) (% of population)	6	6	3	..	..
Vulnerable employment, total (% of total employment)	..	*21*	..	..	..
Goal 2: Achieve universal primary education					
Literacy rate, youth female (% of females ages 15-24)	..	..	..	*92*	*96*
Literacy rate, youth male (% of males ages 15-24)	..	..	..	*96*	*98*
Persistence to last grade of primary, total (% of cohort)	..	..	88	*94*	*95*
Primary completion rate, total (% of relevant age group)	80	92	88	102	90
Total enrollment, primary (% net)	93	97	97	99	99
Goal 3: Promote gender equality and empower women					
Proportion of seats held by women in national parliaments (%)	4	*7*	12	23	23
Ratio of female to male primary enrollment (%)	88	92	95	97	98
Ratio of female to male secondary enrollment (%)	77	91	106	110	108
Ratio of female to male tertiary enrollment (%)	64	77	*97*	139	153
Share of women employed in the nonagricultural sector (% of total nonagricultural	..	*22.7*	*24.3*	*25.0*	..

employment)					
Goal 4: Reduce child mortality					
Immunization, measles (% of children ages 12-23 months)	93	91	95	96	98
Mortality rate, infant (per 1,000 live births)	39	31	24	18	15
Mortality rate, under-5 (per 1,000)	49	37	28	22	17
Goal 5: Improve maternal health					
Adolescent fertility rate (births per 1,000 women ages 15-19)	..	*8*	7	6	5
Births attended by skilled health staff (% of total)	*69*	81	90	*95*	..
Contraceptive prevalence (% of women ages 15-49)	*50*	60	66	*60*	..
Maternal mortality ratio (modeled estimate, per 100,000 live births)	130	110	83	67	*60*
Pregnant women receiving prenatal care (%)	*58*	..	92	*96*	..
Unmet need for contraception (% of married women ages 15-49)	..	..	..	..	..
Goal 6: Combat HIV/AIDS, malaria, and other diseases					
Children with fever receiving antimalarial drugs (% of children under age 5 with fever)	..	..	..	..	..
Condom use, population ages 15-24, female (% of females ages 15-24)	..	..	..	..	..
Condom use, population ages 15-24, male (% of males ages 15-24)	..	..	..	..	..
Incidence of tuberculosis (per 100,000 people)	29	29	24	23	24
Prevalence of HIV, female (% ages 15-24)	..	..	..	..	0.1
Prevalence of HIV, male (% ages 15-24)	..	..	..	..	0.1
Prevalence of HIV, total (% of population ages 15-49)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Tuberculosis case detection rate (%, all forms)	87	93	90	93	86
Goal 7: Ensure environmental sustainability					
CO2 emissions (kg per PPP $ of GDP)	1	0	0	0	*0*
CO2 emissions (metric tons per capita)	2	2	2	2	*2*
Forest area (% of land area)	4.1	..	5.4	5.9	*6.5*
Improved sanitation facilities (% of population with access)	74	78	81	85	*85*
Improved water source (% of population with access)	81	86	90	94	*94*
Marine protected areas (% of territorial waters)	1	1	1	1	1
Net ODA received per capita (current US$)	48	8	23	36	45
Goal 8: Develop a global partnership for development					
Debt service (PPG and IMF only, % of exports, excluding workers' remittances)	26	17	21	11	9
Internet users (per 100 people)	0.0	0.0	2.7	9.5	33.5
Mobile cellular subscriptions (per 100 people)	0	0	1	57	93
Telephone lines (per 100 people)	4	6	10	13	12
Fertility rate, total (births per woman)	4	3	2	2	2
Other					
GNI per capita, Atlas method (current US$)	1,430	1,820	2,090	2,870	3,860
GNI, Atlas method (current US$) (billions)	11.6	16.3	20.0	28.8	40.3
Gross capital formation (% of GDP)	27.	24.	27.	21.	24.

	1	7	3	8	4
Life expectancy at birth, total (years)	70	71	73	74	74
Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above)	..	..	..	*74*	*78*
Population, total (billions)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Trade (% of GDP)	94.2	93.7	92.7	99.8	97.6

قائمة المراجع

i. المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، الأردن، 2000.
2. الجمهورية التونسية، **المخطط العاشر للتنمية2001/2006**، **المجلد الأول**، تونس، 2001.
3. المملكة المغربية، **إستراتيجية المملكة في مجال الطرق**، المغرب 2007،
4. المملكة المغربية، مديرية الميزانية، قسم إصلاح وتتبع تنفيذ الميزانية، **مذكرة برنامج الإصلاح الجذري للسلطات العمومية**، المغرب،2005.
5. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا– مكتب شمال أفريقيا، الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، **مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا**، المغرب 2003.
6. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، 1989.
7. المملكة المغربية، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج محاربة التهميش،المغرب**، أوت 2005.
8. المملكة المغربية، **الورقة القطرية للمملكة المغربية للطاقة**، المغرب، 2002.
9. الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة ،كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ، مديرية الدراسات و التخطيط و التوقعات المستقبلية، **مذكرات حول دورات المجلس الوطني للبيئة**، المملكة المغربية، 2008،
10. إسماعيل شعباني ،**مقدمة في اقتصاد التنمية** ، الطبعة الثانية ،صنف 046/ 3 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،2003.
11. باتر محمد وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط1 دار الأهلية للنشر، الأردن، 2003.
5. جمال علاوة و علي صالح، **مدخل إلى عالم التنمية**، دار الشروق، الأردن، 2009.
6. جون بيليس وستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية** ،ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث 2004

7. خبابة عبد الله و بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، المؤسسة الجامعية، الجزائر، 2009.
8. رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
9. ريموند ريشنجباخ، سيلقن أوخر ،**التنمية صفر**، سهام الشريف ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1978
10. د سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي–المفاهيم و النظريات الأساسية، الكتاب الثاني**، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر 1994.
11. عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط 2008.
12.عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث**.
13. عدلي علي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003
14. عثمان غنيم،ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة، فلسفتها، أساليب تخطيطها، أدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2007.
15.عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبوا راضي، **جغرافية التنمية و البيئة**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
16.لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، نهضة مصر للنشر، القاهرة 1988
17. لجنة التنمية المستدامة، **إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية:التطبيق و التنفيذ**، e/cn.17/1997/8، أفريل، 1997.
18. فرانسيس مورلاييه و جوزيف كولينز، **صناعة الجوع خرافة الندرة**، ترجمة أحمد حسان، علم المعرفة، الكويت، 1984.
19. فرحان محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منضور شامل**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1994.
20. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986.

21. مدحت القريشس، **التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، الأردن، 2007
22. ماكلوم جبلز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، 1995.
23. مديرية السياسات الاقتصادية العامة، قسم المحيط الوطني، **مجموعة الملحقات المرافقة لنشرة الظروف الاقتصادية برسم سنة 2005**، المملكة المغربية، 2006
24. محمد حامد دويدار و آخرون، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية بيروت، 1988
25. محمود يونس محمد، د. عبد النعيم محمد مبارك ، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
26. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض،2009.
27. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، رايو دي جانيرو، 1992، **اتفاقية التنوع البيولوجي**.
28. وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007/20011**، تونس، 2007.
29. وزارة الطاقة و المعادن والبيئة المغربية، قطاع الطاقة والمعادن، **البرنامج الحكومي لقطاع الطاقة والمعادن**، أكتوبر، 2007.
30. وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المغربية، **تنفيذ البرنامج الحكومي لقطاع الطاقة والمعادن**، أكتوبر، 2008.
31. وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية، **رؤية 2010**، المغرب، 2005.
32. وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان والبيئة، قطاع البيئة ، **الحفاظ على البيئة**،المغرب فيفري 2002،

2- المذكرات:

1. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2010/2009.

2. بوراس عصام، **المياه والتنمية المستدامة– مع دراسة حالة الجزائر–**مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، 2009.

3. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

4. عادل كدودة، **الموارد المائية في المغرب العربي واقع وآفاق–حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

5. عمر شريف، **استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر–**أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007.

6. فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان 2008.

7. محمد كنفوش، **الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة،2005

8. ملال محمد طارق، **تمويل التنمية الاقتصادية وأهمية جباية القيم المنقولة في البورصة مع دراسة حالة بورصة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

3– الملتقيات والمجلات والتقارير:

أ.الملتقيات:

1. بوعشة مبارك، **مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**،مؤتمر التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،2008.

2. بوهزة محمد، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة"حالة الجزائر"**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008،

3. حاكمي بوحفص، مداخلة بعنوان: **الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو و الإنعاش**، الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002.
4. حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء،**مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي: أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،منشورات مخبر السياسات و الاسنراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة 2010،
5. حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها**، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008.
6. خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانييرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008،

7. خميس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، ليبيا، 2009.
8. سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق**، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"أوراق عمل المؤتمر العربي الختامي للإدارة البيئية، تونس2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية2007.
9. صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2004/3، جامعة سطيف، 2004.
10. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008.
11. لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، سطيف، 2008.
12. مولود حشمان و عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2004**، الجزائر، 2004 .

ب.التقارير:

1. البنك الدولي ، **مؤشرات أهداف التنمية للألفية**، تقرير التنمية في إفريقيا.2011.
2. تقرير التنمية البشرية،**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.2005.
3. تقرير التنمية البشرية،**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.2009.
4. تقرير التنمية البشرية،**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.2010.
5. لجنة الخبراء الحكومية الدولية المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع السادس عشر، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، المغرب، 2001.

ج.المجلات:

1. إبراهيم محمد العنافي، **البيئة و الأبعاد القانونية والدولية**، العدد110، اكتوبر1992.
2. العربي عطية، **التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية –مدينة بسكرة نموذجا–**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 18، مارس2010.
3. صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2004/3، جامعة سطيف، 2004
4. عبيرات مقدم و بلخضر عبد القادر، **الطاقة و تلوث البيئة و المشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2007/7، سطيف،2007.
5. عبد الله رطال، **حماية البيئة في الدول العربية...المملكة المغربية نموذجا، مخططات طموحة وموارد محدودة**، مجلة المعرفة، عدد 98، المغرب 2005.
6. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا 2004،
7. زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2009** مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2012،

ii. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France, 2004.
2. Beat burgenmrier, **économie de devloppement durable : de boech** 2 édition, Belgique 2005. p195
3. Bruno cohen-Bacrie; **Communiquer efficacement sure le développement durable.** DEMOS. Paris. 2007.
4. Christian Brodhag; et autre; **Glossaire pour le développement durable; Association pour l information, la communication et la gouvernance pou la développement durable**, Agora21, version du 20 avril 2001; Ecole nationale supérieure des mines de Saint-Etienne; France; 2001;
5. H. ESWARAN, Et Autre; **Land degradation: an overview; Responses to Land Degradation;** Proc; 2nd. International Conference on Land Degradation and Desertification; Khon Kae; Thailand; Oxford Press, dia; Published in: Eswaran, H., R. Lal and P.F. Reich. New Delhi, In 2001;
6. Jean-Luc Dubois et François-régis Mahieu; **La dimension sociale du développement durable**; Article publié dans développement durable, Doctrines, pratique, évaluations, Editions, IRD, paris.
7. Jean–Marie Harribey, **le développement soutenable**, Economica, Paris 1998,
8. Keith Griffin, **stratégies de développement**, éd : Economica, Paris 1989
9. louis Guay et autres, **les enjeux et les défis du développement durable**, les presses de l'université Laval canada.2004.
10. Le gouvernement du royaume du Maroc et le PNUD, **Plan d'action du programme de pays**, Maroc 2007,
11. Marie-Claude SMOUTS. **Le développement durab**le. Cursus.2é édition, paris, 2008.
12. MATOUK Belattaf, **Economie du développement**, OPU; 2010.

13. **Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes**, ALGERIE;2004.
14. Michel bassend. **metrobsation crise ecologique et devloppement durale** ,France.sn imprimeur 2000,
15. Toladidia thombiano :**Economie de l'environnement et des ressources naturelles** , l'harmattan, Avril 2008,
16. Romano donoto; **notes of the course ou ; sustainable rural, development**; FAO; projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II Syria; november 2002.
17. Services du chef du gouvernement, **Le plan de la relance économique 2001-2004,** les composantes du programme.
18. World Bank, **global monitoring report,2010**.
19. Tracey strange et Anne baley, **le développement durable**. OCED, France, 2008.

iii. مواقع الانترنت:

1- http://www.mf.gov.dz/economie/pib.htm مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي ، موقع إلكتروني: تاريخ الدخول للموقع:2011/08/30

2- http://ar.wikipedia.org/wiki/ 28/09/2011 خطة التنمية المستدامة في المغرب، موقع إلكتروني، تاريخ الدخول

3- http://www.ada.gov.ma/ar/Plan_Maroc_Vert/plan-maroc-vert.phpالمخطط المغربي الأخضر، موقع إلكتروني، تاريخ:2011/09/28

4- http://sawtalmo3atal.blogspot.com/feeds/19752715931285968 61/comments/default التنمية المحلية في المغرب، موقع إلكتروني،

5- http://www.equipementransport.gov.ma/met_new/ar/menuservices/dossiers/projetsinfrastructures/pnrr+arabe.htmالتجهيزات النقلية في المغرب ،موقع الكتروني

6- http://www.social.gov.ma/Ar/index.aspx?mod=8&rub=139 التنمية الاجتماعية للحكومة المغربية، موقع الكتروني،تاريخ الدخول:2011/08/15

7- http://www.adrare.net/XYIZNWSK/ecoinfo2.htm

8- http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&info=1019&date_ar=2011-8-17%2022:35:00

9- http://www.asharqalawsat.com/default.asp?issue=9536&search&page=economy&article

10- http://albiaah.com/index.php?option=com_content&task=view&id=103&Itemid=4
11- http://www.invest.gov.ma/?Id=23&lang=ar&RefCat=1&Ref=144
12- http://www.indh.gov.ma/ar/programme_2006-2010.asp
13- http://www.hibapress.com/details-829.html
14- http://www.indh.gov.ma/ar/programme_2006-2010.asp
15- http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/weodata/weorept.aspx?sy قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، سبتمبر2011،الناتج المحلي الإجمالي، موقع الكتروني، تاريخ الدخول:01-10-2011.
16- World Economic Outlook Database, September 2011
17- http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=791 منتدى المحاسبين العرب، تعريف و مصطلحات اقتصادية، موقع انترنت، تاريخ الدخول:2011/11/06
18- http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/01/weodata/index.aspx قاعة بيانات صندوق النقد الدولي أفريل2011.موقع
19- http://www.arabstats.org/indicator.asp?ind=90&gid=1&sgid=37#notes قاعدة الإحصائيات العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، تاريخ الدخول:2011/10/12
20- 1 http://ar.wikipedia.org/wiki/ الميزان التجاري و مكوناته، الموسوعة الحرة،موقع
21- http://elibrary-data.imf.org/DataReport.aspx?c=1449311&d=33061&e=169393 إحصائيات الاقتصاد الدولي،تقرير المؤشرات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي،2010، تاريخ الدخول للموقع:2011/12/12
22- http://data.albankaldawli.org/topic/aid-effectiveness مؤشرات فاعلية المعونة، البنك الدولي، تاريخ الدخول: 2011/11/06، موقع،
23- http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.PCAP.KG.OE/countries/1W?display=graph مؤشرات التنمية للبنك الدولي، موقع :
24- http://data.albankaldawli.org/topic/social-development/NY.GDP.MKTP.CD_Indicator_MetaData_ar_XML قاعدة بيانات البنك الدولي، المؤشرات الاجتماعية،تاريخ الدخول:2011/11/18، موقع
25- http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الدول، تاريخ الولوج:2011/10/25 موقع:
26- http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الدول، تاريخ الولوج:2011/10/25 موقع:
27- http://data.albankaldawli.org/topic/health قاعدة بيانات البنك الدولي، الإحصائيات الصحية، تاريخ الدخول:2011/10/20، موقع
28- www.fao.org/corp/statistics/ar منظمة الأغذية و الزراعة، الإحصائيات المائية،موقع:

29- http://www.internetworldstats.com/stats1.htm موقع إحصائيا الانترانت في العالم، مارس 2011

30- http://data.albankaldawli.org/indicator/IP.JRN.ARTC.SC/countries قاعدة بيانات البنك الدولي،إحصائيات العلم والتكنولوجيا، تاريخ الدخول:2011/11/10، موقع:

31- http://www.fao.org/ag/agl/agll/terrastat/wsrout.asp?wsreport=2a&region=3& منظمة الأغذية و الزراعة، إحصائيات الأراضي و التصحر، تاريخ الدخول2011/11/25، الموقع

32- http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.BDV.TOTL.XQ?page=2 :- قاعدة بيانات البنك الدولي،الإحصائيات البيئية، موقع

33- http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.FRST.ZS/countries قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الزراعة والتنمية الريفية، الموقع:

34- http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS/countries قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الزراعة والتنمية الريفية، الموقع:

35- http://www.arabstats.org/indicator.asp?ind=314&gid=14&sgid=68 قاعدة الإحصائيات العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، تاريخ الدخول:2011/10/12

36- http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.COMM.CL.ZS قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصائيات الطاقة و التعدين، الموقع:

37- http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/index.php?option=com_content&task=view&id=1562&Itemid=266

38- http://arabic.people.com.cn/31659/7176249.html

39- httpdata.worldbank.orgaboutcountry-classificationscountry-and-lending-groups البنك الدولي، تصنيف الدول، موقع

40- http://econ.to-relax.net/t733-topic. عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني، مقال منشور في الموقع تاريخ النشر الجمعة أبريل 06، 2012 11:54

41-